



التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان: الإطار والدروس المستفادة من التجارب الدولية

كانون الأول/ديسمبر 2024

الأمر المنحلة

التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد
النزاع في السودان: الإطار والدروس المستفادة من
التجارب الدولية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤



A.24-01448 (A)

المحتويات

و.....	شكر وعرافان
ز.....	ملخص
١.....	١- المقدمة والمنهجية
١.....	١-١ خلفية الدراسة وسياقها.....
١.....	٢-١ أهداف الدراسة ونطاقها.....
٢.....	٣-١ أهمية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع بالنسبة إلى السودان.....
٣.....	٤-١ المنهجية.....
٣.....	١-٤-١ نهج جمع البيانات.....
٣.....	٢-٤-١ عملية وضع الإطار.....
٤.....	٣-٤-١ الأدوات والتقنيات التحليلية.....
٤.....	٤-٤-١ القيود والتحديات.....
٦.....	٢- التحليل السياقي للنزاع في السودان
٦.....	١-٢ مقدمة.....
٦.....	٢-٢ لمحة تاريخية عن النزاعات في السودان.....
٦.....	١-٢-٢ لمحة عامة عن النزاعات الكبرى عبر تاريخ السودان.....
٦.....	٢-٢-٢ الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢).....
٦.....	٣-٢-٢ الحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥).....
٧.....	٤-٢-٢ نزاع دارفور (٢٠٠٣ حتى الآن).....
٧.....	٣-٢ النزاع الجاري حالياً.....
٧.....	١-٣-٢ ظهور قوات الدعم السريع.....
٧.....	٢-٣-٢ صراعات على السلطة بعد البشير.....
٨.....	٣-٣-٢ اندلاع النزاع في عام ٢٠٢٣.....
٨.....	٤-٣-٢ الأبعاد الإقليمية والدولية.....
٨.....	٤-٢ أنواع النزاعات في السودان.....
٨.....	١-٤-٢ النزاعات السياسية.....
٩.....	٢-٤-٢ النزاعات العرقية.....
٩.....	٣-٤-٢ العنف بين المجتمعات المحلية.....
٩.....	٤-٤-٢ النزاع على الموارد الطبيعية.....
٩.....	٥-٤-٢ النزاعات الاجتماعية والاقتصادية.....
١٠.....	٥-٢ آثار النزاعات.....
١٠.....	١-٥-٢ الأثر البشري.....
١٢.....	٣-٥-٢ الأثر الاقتصادي.....
١٣.....	٦-٢ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في السودان قبل حرب نيسان/أبريل ٢٠٢٣.....
١٣.....	١-٦-٢ ركود القطاع الزراعي.....
١٣.....	٢-٦-٢ ضعف البنية التحتية والروابط الاقتصادية.....
١٤.....	٣-٦-٢ ضعف المؤسسات وإخفاقات الحوكمة.....

١٤	٤-٦-٢ التضخم والضرائب والدين العام	
١٥	٥-٦-٢ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات	
١٥	٦-٦-٢ إصلاحات اقتصادية غير مكتملة	
١٦	٧-٦-٢ تخلف قطاع خدمات	
١٦	٨-٦-٢ دور محدود للقطاع الخاص	
١٧	٩-٦-٢ الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية	
١٧	٧-٢ أثر النزاع على هشاشة الدولة	
١٧	١-٧-٢ مؤشرات الهشاشة بالنسبة إلى السودان (٢٠٢٤)	
١٨	٢-٧-٢ تأثير حرب عام ٢٠٢٣ على هشاشة البلاد	
١٨	٣-٧-٢ موقع السودان في سياق الهشاشة العالمية	
١٩	٨-٢ الدوافع الرئيسية للنزاع وعدم الاستقرار	
١٩	١-٨-٢ الأسباب الكامنة وراء النزاع ودوافعه	
٢٠	٢-٨-٢ تحليل العوامل العرقية والسياسية والاقتصادية التي تسهم في عدم الاستقرار	
٢١	٩-٢ أدوار أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين	
٢١	١-٩-٢ تدخل البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	
٢٢	٢-٩-٢ تحليل دور الأمم المتحدة وتأثيرها على ديناميات النزاع	
٢٢	١٠-٢ معضلة الحوكمة في ظل النزاع	
٢٥	١١-٢ خاتمة	
٢٧	٣-٣ تقييم احتياجات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في السودان	
٢٧	١-٣ التكاليف الإنسانية	
٢٧	١-١-٣ النزوح والظروف المعيشية	
٢٨	٢-١-٣ تدمير البنية التحتية المدنية	
٢٨	٣-١-٣ أزمة صحية عامة	
٢٨	٤-١-٣ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	
٢٩	٢-٣ الضرر الذي لحق بالمؤسسات	
٢٩	١-٢-٣ انهيار هيكل الحكم المركزي والمحلي	
٣٠	٢-٢-٣ انهيار النظام القضائي وسيادة القانون	
٣٠	٣-٢-٣ فقدان المهنيين المهرة وانعكاساته	
٣١	٤-٢-٣ التحديات التي تواجه الحوكمة والإدارة العامة مستقبلاً	
٣١	٣-٣ تقييم الأضرار التي لحقت بالخدمات الأساسية في السودان	
٣٢	١-٣-٣ المياه والصرف الصحي	
٣٢	٢-٣-٣ خدمات الرعاية الصحية	
٣٢	٣-٣-٣ تفشي الأمراض وأزمة الصحة النفسية	
٣٣	٤-٣ الأمن الغذائي والتغذية	
٣٣	١-٤-٣ انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة	
٣٣	٢-٤-٣ أزمة سوء التغذية بين الأطفال	
٣٣	٥-٣ الكهرباء وإمدادات الطاقة	
٣٤	٦-٣ تعطيل التعليم والأثر على المدى الطويل	

٣٤	مخاطر الحماية والفئات الضعيفة	٧-٣
٣٤	١-٧-٣ مخاطر الحماية بالنسبة للمدنيين	
٣٥	٢-٧-٣ العنف الجنساني واستغلال النساء والفتيات	
٣٥	٣-٧-٣ مخاطر المتفجرات	
٣٥	أوجه التأثير على الأطفال	٨-٣
٣٥	١-٨-٣ التجنيد في الجماعات المسلحة والعمل القسري	
٣٥	٢-٨-٣ الصدمات النفسية والزوح الاجتماعي	
٣٦	٣-٨-٣ أزمة الصحة النفسية وخدمات الدعم المحدودة	
٣٦	التكاليف الاقتصادية للنزاع في السودان	٩-٣
٣٦	١-٩-٣ خسائر مالية فورية تتكبدها البنية التحتية والخدمات	
٣٧	٢-٩-٣ فقدان سبل العيش والأنشطة الاقتصادية	
٣٧	٣-٩-٣ الآثار طويلة المدى على الاستقرار الاقتصادي والنمو	
٣٨	٤-٩-٣ أزمة الفقر والبطالة	
٣٨	التدهور الاقتصادي في السودان	١٠-٣
٣٨	١-١٠-٣ انكماش الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاستقرار الاقتصادي	
٣٩	٢-١٠-٣ أوجه التأثير على التجارة والاستثمار والأعمال التجارية المحلية	
٤٠	وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن احتياجات التعافي في مرحلة ما بعد النزاع	١١-٣
٤١	١-١١-٣ معلومات عن المشاركين	
٤٤	٢-١١-٣ آراء في الأولويات الإنمائية الرئيسية	
٤٥	٣-١١-٣ آراء بشأن هياكل المؤسسات والحوكمة	
٤٦	٤-١١-٣ دور الحكم المحلي واللامركزية في عملية التعافي	
٤٧	٥-١١-٣ نماذج قابلة للتكيف من مختلف البلدان الخارجة من النزاع	
٤٨	٦-١١-٣ آراء بشأن التماسك الاجتماعي والمصالحة	
٤٩	٧-١١-٣ إشراك الفئات المهمشة في عملية التعافي	
٥٠	٨-١١-٣ دور منظمات المجتمع المدني في دعم جهود المصالحة	
٥١	٩-١١-٣ التعافي الاقتصادي والتنمية في رأي المشاركين في الدراسة الاستقصائية	
٥٢	١٠-١١-٣ الاستفادة من الموارد الطبيعية في سبيل تنمية اقتصادية عادلة	
٥٣	١١-١١-٣ التُّجُّج الكفيلة بإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب والمقاتلين السابقين	
٥٤	١٢-١١-٣ آراء بشأن التحديات الرئيسية للأمن والاستقرار	
٥٥	١٣-١١-٣ تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للنجاح في السودان	
٥٦	١٤-١١-٣ الاحتياجات في المجال الإنساني والدعم الطارئ	
٥٧	١٥-١١-٣ الانتقال من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى التنمية على المدى الطويل	
٥٨	١٦-١١-٣ تجارب التعافي الدولية أو الإقليمية في مرحلة ما بعد النزاع ذات الصلة بالسودان	
٥٩	١٧-١١-٣ تكييف الدروس المستفادة من التجارب القطرية ذات الصلة مع السياق في السودان	
٦٠	١٨-١١-٣ مؤشرات الرصد والتقييم المقترحة	
٦١	١٩-١١-٣ آليات الرصد والمساءلة	
٦٢	٢٠-١١-٣ رؤية عامة للتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان	

٦٢	أولويات التعافي والتنمية في السودان.....	٢١-١١-٣
٦٤	الاستراتيجية الوطنية لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في السودان.....	٢١-١١-٣
٦٤	مقدمة.....	١-٤
٦٤	المجالات التي تتطلب تدخلا عاجلا.....	٢-٤
٦٤	١-٢-٤ ضعف قدرات المؤسسات والحوكمة.....	١-٢-٤
٦٤	٢-٢-٤ التهديدات الناجمة عن مخاطر المتفجرات في جهود إعادة الإعمار.....	٢-٢-٤
٦٥	٣-٢-٤ محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع.....	٣-٢-٤
٦٥	٤-٢-٤ قلة التركيز على التماسك الاجتماعي والمصالحة.....	٤-٢-٤
٦٥	٥-٢-٤ الحاجة إلى مشروع وطني للتنمية الاقتصادية.....	٥-٢-٤
٦٥	٦-٢-٤ إصلاح قطاع الأمن.....	٦-٢-٤
٦٦	٧-٢-٤ أوجه القصور في تطوير البنية التحتية وإعادة تأهيلها.....	٧-٢-٤
٦٦	٨-٢-٤ الافتقار إلى نظم شاملة للرصد والمساءلة.....	٨-٢-٤
٦٦	٩-٢-٤ قضايا الاستدامة البيئية.....	٩-٢-٤
٦٦	٣-٤ الصلات بين القدرة على الصمود والسلام والتنمية.....	٣-٤
٦٨	٤-٤ الغرض من الاستراتيجية ونطاقها.....	٤-٤
٦٩	٥-٤ ركائز الاستراتيجية.....	٥-٤
٧٠	٦-٤ المبادئ التوجيهية.....	٦-٤
٧٠	٧-٤ ركائز الاستراتيجية بالتفصيل.....	٧-٤
٧٠	١-٧-٤ إصلاح الحوكمة والمؤسسات.....	١-٧-٤
٧٢	٢-٧-٤ تطوير البنية التحتية.....	٢-٧-٤
٧٤	٣-٧-٤ الاحتياجات الأساسية والدعم الاجتماعي.....	٣-٧-٤
٧٦	٤-٧-٤ التعافي الاقتصادي والتنمية.....	٤-٧-٤
٧٨	٥-٧-٤ التماسك الاجتماعي والمصالحة.....	٥-٧-٤
٨٠	٦-٧-٤ الدعم الإنساني والطارئ.....	٦-٧-٤
٨٣	٧-٧-٤ الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية.....	٧-٧-٤
٨٤	٨-٧-٤ الشراكات الدولية ومشاركة المغتربين.....	٨-٧-٤
٨٦	٨-٤ إطار التنفيذ.....	٨-٤
٨٦	١-٨-٤ التنفيذ المرحلي.....	١-٨-٤
٨٧	٢-٨-٤ الأدوار والمسؤوليات.....	٢-٨-٤
٨٨	٣-٨-٤ آليات التنسيق.....	٣-٨-٤
٨٨	٩-٤ الرصد والتقييم.....	٩-٤
٨٨	١-٩-٤ الأهداف الرئيسية للرصد والتقييم.....	١-٩-٤
٨٩	٢-٩-٤ مؤشرات الأداء.....	٢-٩-٤
٩٠	٣-٩-٤ جمع البيانات والإبلاغ.....	٣-٩-٤
٩٠	٤-٩-٤ آليات تقديم التعليقات.....	٤-٩-٤
٩١	٥-٩-٤ الإدارة التكوينية.....	٥-٩-٤
٩١	١٠-٤ إدارة المخاطر والاستدامة.....	١٠-٤
٩١	١-١٠-٤ الأهداف الرئيسية.....	١-١٠-٤

٩٢	٢-١٠-٤	تقييم المخاطر	٩٢
٩٢	٣-١٠-٤	استراتيجيات التخفيف	٩٢
٩٣	٤-١٠-٤	تدابير الاستدامة	٩٣
٩٤	١١-٤	الميزانية وتعبئة الموارد	٩٤
٩٤	١-١١-٤	الأهداف الرئيسية	٩٤
٩٥	٢-١١-٤	مصادر التمويل	٩٥
٩٦	٣-١١-٤	تخصيص الموارد والرقابة المالية	٩٦
٩٦	١٢-٤	خاتمة و نداء للعمل	٩٦
٩٨		٥- النتائج الرئيسية والتوصيات	٩٨
٩٨	١-٥	ملخص النتائج الرئيسية	٩٨
٩٩	٢-٥	توصيات استراتيجية	٩٩
١٠٠	٣-٥	الإجراءات المقترحة لتلبية الاحتياجات الفورية وعلى المدى المتوسط والبعيد	١٠٠
١٠١	٤-٥	المسار الكفيل بضمان السلام والتنمية المستدامين	١٠١
			مرفق
		الاستبيان الذي تم توزيعه على المشاركين في الدراسة الاستقصائية لإثراء إطار التنمية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع	
١٠٢			
١٠٧			المراجع:

شكر وعرفان

يأتي هذا التقرير تكملةً لجهود حكومة السودان التي شرعت في اتخاذ خطوات نحو إعادة التأهيل وإعادة بناء المؤسسات والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار والسلام المستدام. وقد تولى إعدادة السيد عبد الحميد أبو هيص، النخبير الاستشاري لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وأشرف عليه السيد خالد حسين، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي، وذلك تحت التوجيه العام للسيد آدم الحريكة، مدير المكتب دون الإقليمي. وقد كانت لفريق الأمم المتحدة القطري في السودان، لاسيما مكتب المنسق المقيم، مساهمات جوهرية في التقرير.

ملخص

يتضمن هذا التقرير تقييماً مفصلاً لاحتياجات التعافي في السودان بعد انتهاء النزاع، ويقدم استراتيجية منسقة لتوجيه رحلة البلاد نحو إعادة التأهيل وإعادة بناء المؤسسات والتعافي الاقتصادي وإعادة البناء والسلام المستدام. وباستخدام نهج متعدد الأوجه يشمل مقابلات مع أصحاب المصلحة وتقييمات ميدانية وتصويراً جويًا وصوراً بالأقمار الاصطناعية واستعراضاً شاملاً لأفضل الممارسات الدولية، تم تحديد التحديات والفرص الرئيسية في السودان عبر الأبعاد المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الجنسانية، وهو ما يجعل صياغة إطار مخصص للنمو المستدام والاستقرار على المدى الطويل أمراً ممكناً. ويسلط التقرير الضوء على الأهمية الحاسمة لدمج النهج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، مع ضمان منح الأولوية لصوت المرأة واحتياجاتها.

لا يزال السودان يتخبط في أزمة إنسانية حادة، ظلت إلى حد الآن تؤثر تأثيراً عميقاً في مسار التعافي والتنمية في البلاد. وبينما يشكل هذا التقرير إطاراً للتخطيط على المدى المتوسط، فإنه من الأهمية بمكان الإقرار بأن عملية التعافي ستمتد على الأرجح إلى ما بعد الجدول الزمني المشار إليه في التقرير، وهو ١٠ سنوات. وتتطلب تحديات إعادة بناء البنية التحتية واستعادة سبل العيش وتعزيز التماسك الاجتماعي جهوداً مستمرة على المدى الطويل.

وتهدف التوصيات والاستراتيجيات الواردة في التقرير إلى معالجة الأولويات على المدى المتوسط مع الإقرار بالحاجة إلى القدرة على التكيف. ويجب أن تظل الاستجابات الإنسانية الفورية أولوية لتلبية الاحتياجات العاجلة للنازحين والفئات الضعيفة. ويجب أن تكون هذه الجهود تكاملية لمبادرات التعافي لضمان اتباع نهج شامل.

ومن خلال الموازنة بين الأولويات الفورية وطويلة المدى، يمكن لأصحاب المصلحة وضع خارطة طريق مرنة وقابلة للتطوير. ويركز هذا النهج على أهمية الاستثمار المستدام واستراتيجيات التكيف والتنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة لتحقيق تقدم ملموس ودائم.

النتائج الرئيسية

تم في هذا التقرير التأكيد على عدة مجالات حاسمة، تتطلب تدخلاً مركزاً لتحقيق الاستقرار في السودان وإرساء أساس للتنمية المستدامة:

- **ضعف المؤسسات وتحديات الحوكمة.** تواجه المؤسسات العامة في السودان قيوداً كبيرة على قدراتها، وهو ما يحول دون إدارة مبادرات التعافي بفعالية. ويعد بناء هيكل حوكمة شفاف وشامل للجميع وخاضع للمساءلة ومرن من خلال إصلاحات محددة الهدف أمراً بالغ الأهمية لبناء ثقة الناس وتعزيز عملية تقديم الخدمات بشكل ملموس. ويجب منح الأولوية للحكومة التي تراعي المنظور الجنساني في هذه الإصلاحات، بما يضمن تمثيل المرأة على جميع مستويات اتخاذ القرار وبجهد تعالج السياسات المؤسسية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات.

● **ثغرات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية.** لقد جعل النزاع المناطق التي تضررت بشكل مباشر لا تملك سوى إمكانية ضئيلة أو معدومة الإمكانية للحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة، وهو ما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وتعد معالجة هذه الفجوات في الخدمات أمراً حيوياً لاستعادة كرامة الإنسان وضمان التنمية العادلة. ويجب أن تُدمج الجهود المبذولة لاستعادة الخدمات نهجاً تراعي الاعتبارات الجنسانية، مثل توسيع نطاق الاستفادة من الرعاية الصحية للأم، وضمان وجود مرافق صرف صحي آمنة للنساء والفتيات، ومعالجة العوائق التي تحول دون تعليم الفتيات.

● **عدم استقرار اقتصادي وعجز في البنية التحتية.** يعاني اقتصاد السودان من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والاعتماد الشديد على قطاعات محدودة، مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البنية التحتية للبلاد متخلفة، وهو ما يحد من الترابط والنمو الاقتصادي. ومن شأن اتباع نهج شامل للتعايف الاقتصادي، وذلك باستثمارات في قطاعات متنوعة وفي البنية التحتية، أن يسمح بإيجاد فرص عمل ويسهل التجارة ويجذب الاستثمارات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال مبادرات بناء المهارات، والحصول على القروض، ودعم رائدات الأعمال في قطاعات مثل الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة.

● **تفكك اجتماعي واقتصادي وبطالة.** تؤدي جهود التنمية الاقتصادية المبعثرة وغير المنسقة إلى إدامة الفوارق بين الأقاليم وعدم المساواة الاقتصادية، وهو ما يحد من النمو المستدام. ويعد التشجيع على اتباع استراتيجية تعافٍ اقتصادي شاملة للجميع تُركز على معالجة هذه الفوارق وإيجاد فرص العمل أمراً ضرورياً للاستقرار على المدى الطويل.

● **احتياجات التماسك الاجتماعي والمصالحة.** لقد أدت عقود من النزاع إلى تلاشي الروابط الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انقسامات تحول دون الوحدة. ويعد التشجيع على المصالحة بقيادة المجتمعات ومعالجة المظالم التاريخية خطوتين أساسيتين نحو استعادة الثقة وتحقيق السلام الدائم. ويجب أن تشمل عمليات المصالحة مشاركة المرأة وقيادتها، ويجب أن تعالج العنف الجنساني وتأثيره الدائم على المجتمعات.

● **تدهور البيئة والهشاشة المناخية.** تعد الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من قدرة البلاد على الصمود، حيث يشكل تغير المناخ والتصحر وسوء إدارة الموارد مخاطر على سبل العيش ويزيد من التوترات الاجتماعية. وسيكون دمج التكيف مع المناخ والإدارة المستدامة للموارد وجهود حفظ البيئة في إعادة الإعمار في السودان أمراً حيوياً لبناء مستقبل مستقر.

الإطار الاستراتيجي

يرد في هذا التقرير إطاراً مرتباً لتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع واستراتيجية وطنية لإعادة التأهيل وإعادة البناء، بما في ذلك الأهداف الفورية وطويلة المدى لتعزيز النمو الشامل للجميع والقادر على الصمود. وتتكون هذه الاستراتيجية الشاملة من الركائز التالية:

- **الأمن والاستقرار.** يحتاج السودان إلى إرساء أساس للسلام من خلال نزع السلاح وإصلاح أجهزة إنفاذ القانون ومبادرات السلامة المجتمعية، وهو ما يتيح بيئات آمنة ومستقرة للتعافي.
- **الإنعاش الاقتصادي.** بالتركيز على الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة وإيجاد فرص العمل على المستوى المحلي، سيؤدي التعافي الاقتصادي إلى الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتمكين المجتمعات من تجاوز حد الكفاف.
- **التماسك الاجتماعي والمصالحة.** سيساعد الحوار المجتمعي الشامل للجميع ودعم الصحة النفسية والشمول والاهتمام بالفئات المهمشة على رآب الانقسامات، الأمر الذي يسمح لشعب السودان بتشكيل نسيج اجتماعي متماسك.
- **تعزيز المؤسسات والحوكمة.** سيؤدي إدخال إصلاحات محددة الأهداف في مجال الحوكمة إلى تحسين قدرة المؤسسات، وهو ما يضمن تقديم الخدمات بشكل فعال ويعزز وجود إدارة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة.
- **الاستدامة البيئية.** تم دمج سياسات الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي وإعادة التشجير والقدرة على مقاومة تغير المناخ في الاستراتيجية في سبيل حماية موارد البلاد وتعزيز استجابتها للتحديات البيئية.

الإجراءات الموصى بها لأصحاب المصلحة

لتحقيق هذه الأهداف، لا بد من التزام منسق من حكومة السودان والسلطات المحلية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والمغتربين السودانيين. وتشمل أهم التوصيات في هذا الصدد ما يلي:

- **المبادرات الحكومية.** تعزيز الأطر المؤسسية من خلال الشفافية وإصلاحات الحوكمة، ومنح الأولوية لتقديم الخدمات بشكل عادل، وتنفيذ السياسات التي تحمي البيئة وتعزز القدرة على الصمود.
- **مساهمات المجتمع المدني.** دعم المصالحة المجتمعية، والدعوة إلى استخدام الموارد بشفافية، والمشاركة في برامج سبل العيش لبناء القدرات المحلية ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.
- **الشراكات الدولية.** تشجيع التمويل المحدد الهدف والدعم التقني، وذلك لتيسير إصلاح الحوكمة، وإعادة بناء البنية التحتية، والتنمية الحضرية، والتعافي الاقتصادي المستدام، مع العمل على مواءمة المساعدات الإنسانية مع أهداف التنمية طويلة المدى.
- **مشاركة المغتربين.** تشجيع الاستثمار وتبادل المعارف والدعم التقني للمساعدة في إعادة إعمار السودان، وتعزيز رؤية مشتركة لمستقبل مرن ومزدهر.

ومن خلال الجهود المشتركة لأصحاب المصلحة هؤلاء، يمكن للسودان أن يسلك مساراً مستداماً نحو السلام والتعافي والتنمية، متجاوزاً التحديات التاريخية، وضامناً أن تترك الأجيال القادمة بلداً قائماً على الصمود والمساواة والفرص والوحدة.

١ - المقدمة والمنهجية

١-١ خلفية الدراسة وسياقها

ها هو ذا السودان، وهو بلد يتسم بتاريخ طويل من الحروب الأهلية والنزاعات، يصارع مرة أخرى الآثار المدمرة للحرب الأهلية المستمرة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. فقد شهد السودان، منذ عام ١٩٥٥، حروبا متقطعة، وألحق النزاع الأخير أضرارا جسيمة بمؤسسات البلاد ورأس المال البشري والبنية التحتية والنسيج الاجتماعي. وقد أدى هذا الوضع إلى نزوح واسع النطاق، وانهيار الخدمات الأساسية، وتفكك سبل العيش، وهو ما جعل البلاد في حاجة ماسة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

ورغم هذه التحديات، فإن هناك فرصا ناشئة للسلام، حيث تؤدي البلدان المجاورة والمجتمع الدولي أدوارا محورية في الوساطة في النزاع. ويؤكد فشل العديد من اتفاقات السلام في الماضي الحاجة إلى نهج جديد لبناء السلام، نهج يُدمج بين إعادة الإعمار والتنمية بطريقة مستدامة.

واقاررا بالحاجة الملحة إلى استراتيجية شاملة للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع، كُلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء هذه الدراسة بهدف وضع إطار يمكن أن يوجّه السودان عبر عملية تعافٍ معقدة. ولن يلي هذا الإطار احتياجات إعادة التأهيل الفورية في البلاد فحسب، بل سيضع أيضا الأساس لتنمية على المدى الطويل، مع التركيز على إعادة بناء المؤسسات، واستعادة البنية التحتية، وتعزيز السلام والمصالحة.

١-٢ أهداف الدراسة ونطاقها

تتألف الأهداف الأساسية لهذه الدراسة من شقين: إجراء تقييم شامل لاحتياجات مرحلة ما بعد النزاع في السودان ووضع استراتيجية وطنية لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار خلال تلك المرحلة. ويتم استخلاص أفضل الممارسات الدولية وتكييفها مع السياق في السودان، بما يضمن أن تكون عملية التعافي محلية القيادة ومستدامة.

وتشمل الأهداف الرئيسية ما يلي:

- إجراء استعراض شامل للأدبيات لتحديد أطر ومنهجيات التعافي الناجحة في مرحلة ما بعد النزاع والتي يمكن تكييفها لاستخدامها في السودان.
- العمل مع أصحاب المصلحة المهتمين في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لجمع الرؤى والتحقق من صحة النتائج.

- وضع إطار عمل مخصص لتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع لمواجهة التحديات الفريدة التي يواجهها السودان في أعقاب النزاع الحالي.
- صياغة استراتيجية وطنية لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار تتماشى مع الأهداف الإنمائية الشاملة للسودان ومع الأطر الدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصل إليها.

ويشمل نطاق هذه الدراسة الاحتياجات الفورية وعلى المدى الطويل في السودان، مع التركيز على قطاعات حيوية مثل الحوكمة والأمن والبنية التحتية والاقتصاد وخدمات الرعاية الاجتماعية. كما يتضمن قضايا شاملة لعدة قطاعات، مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية.

١-٣ أهمية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع بالنسبة إلى السودان

إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع ليست ضرورية للتعافي في السودان فحسب، بل هي حجر الزاوية أيضا لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وقد كان الفشل في إعادة البناء ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع قضية متكررة في السودان، وهو ما أدى إلى دورات من العنف وعدم الاستقرار. وتتجاوز إعادة الإعمار الفعالة إعادة البناء المادي للبنية التحتية، فهي تتطلب معالجة تحديات الحوكمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإيجاد فرص اقتصادية شاملة للجميع يمكن أن تمنع الوقوع مرة أخرى في النزاع.

وتمثل عملية إعادة الإعمار أيضا فرصة لمعالجة المظالم التاريخية في السودان، بما في ذلك تهميش بعض المناطق والفئات. وتهدف استراتيجية التعافي إلى بناء بلد أكثر شمولاً واستقراراً من خلال تعزيز اللامركزية، وتوطيد الحكم المحلي، وضمان التوزيع العادل للموارد.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعد إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع أمراً بالغ الأهمية لتحقيق ما يزرع به البلاد من إمكانات للتنمية. فبوجود موارد طبيعية هائلة وسكان في سن الشباب، يملك السودان القدرة على بناء اقتصاد قادر على الصمود يمكنه الدفع بعجلة التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الإمكانيات إلا إذا تصدت البلاد لتحديات الحوكمة وعززت بيئة من السلام والاستقرار.

وباختصار، لا تنطوي إعادة الإعمار في السودان في مرحلة ما بعد النزاع على إصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب فحسب، بل إنها تنطوي أيضا على إعادة بناء بلدٍ على أساس العدالة والشمول والتنمية المستدامة. وسيوفر الإطار والاستراتيجية الواردان في هذه الدراسة خارطة طريق للسودان لتجاوز النزاع والتوجه نحو مستقبل يسوده السلام والازدهار والوحدة.

٤-١ المنهجية

١-٤-١ نهج جمع البيانات

تتبع المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة نهجا متعدّد الأوجه، يدمج بين أساليب جمع البيانات النوعية والكمية معا لضمان فهم شامل لاحتياجات مرحلة ما بعد النزاع في السودان.

وتشمل العناصر الرئيسية لعملية جمع البيانات ما يلي:

- **استعراض الأدبيات.** أُجري استعراض شامل للأدبيات لجمع رؤى مستقاة من دراسات سابقة بشأن أطر التعافي في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز على التجارب الإقليمية والدولية من بلدان مثل أنغولا وليبيريا وموزامبيق وسيراليون. وقد ساعد ذلك في تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، التي تم تكييفها مع السياق في السودان.
- **مشاورات مع أصحاب المصلحة.** كان التواصل مع أصحاب المصلحة عبر قطاعات متعددة أمرا أساسيا لعملية جمع البيانات. وكان من بين أصحاب المصلحة هؤلاء مسؤولون حكوميون ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية وأكاديميون وأعضاء من القطاع الخاص. وأجريت المشاورات من خلال مقابلات مرتبة تهدف إلى جمع وجهات نظر متنوعة عن التحديات والفرص المرتبطة بإعادة الإعمار في السودان. وقد أتاحت المقابلات فهما شاملا للمجالات الحاسمة التي يجب معالجتها في سبيل تحقيق التعافي على المدى الطويل، فضلا عن تحديد الثغرات التي تتعثر الجهود الحالية.

١-٤-٢ عملية وضع الإطار

تم اتباع عملية ممنهجة لوضع الإطار الخاص بتقييم احتياجات السودان في مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك ما يلي:

- **استخلاص آراء من استعراض الأدبيات.** استنادا إلى استعراض الأدبيات تم فحص الأطر ذات الصلة من التجارب الدولية وتكييفها. وتجدر الإشارة إلى أن برامج إعادة الإدماج المجتمعية التي نُفذت في سيراليون، ونماذج الحوكمة واللامركزية المستخدمة في ليبيريا، ونهج إدارة الموارد الطبيعية المتبعة في أنغولا، كانت رافدا للأساس الذي يقوم عليه هذا الإطار.
- **مُدخلات أصحاب المصلحة.** كانت مُدخلات أصحاب المصلحة خلال المقابلات ضرورية في تكييف الإطار مع السياق المحلي. وساعدت تعليقاتهم في تحديد المجالات ذات الأولوية من أجل التدخل الفوري، مثل البنية التحتية والحوكمة وسبل العيش، حتى يعالج الإطار التحديات المحددة التي يواجهها السودان.
- **التكييف.** تم تكييف الإطار ليتماشى مع السياق في السودان ومع أهداف التنمية الوطنية والمبادرات الإقليمية للبلاد، وذلك بالاعتماد أساسا على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبذلك، ضمن ألا يعالج

الإطار الاحتياجات الفورية في مرحلة بعد انتهاء النزاع فحسب، بل يُسهم أيضا في التنمية المستدامة على المدى الطويل.

١-٤-٣ الأدوات والتقنيات التحليلية

تم استخدام العديد من الأدوات والتقنيات التحليلية لمعالجة وتحليل البيانات التي جُمعت في أثناء الدراسة:

- **التحليل المواضيعي.** تم تحليل البيانات النوعية المستمدة من المشاورات والمقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة باستخدام التحليل المواضيعي. وقد ساعدت هذه التقنية في تحديد المواضيع والأنماط المتكررة في الأجوبة، التي أستخدمت بعد ذلك لتكون رافدا في تحديد أولويات التدخلات في مرحلة ما بعد النزاع.
- **التحليل المقارن.** أُجري تحليل مقارن للأطر الإقليمية والدولية لمرحلة ما بعد النزاع لتحديد الممارسات التي يمكن تكييفها بفعالية مع السياق في السودان. وأتاح هذا النهج رؤى قيّمة عن كيفية تعامل البلدان الأخرى مع تحديات مماثلة وساعد على تجنب المزالق الشائعة.
- **تحليل الثغرات.** أستخدم تحليل الثغرات لتحديد المجالات التي فشلت فيها جهود إعادة الإعمار الحالية في السودان، وذلك استنادا إلى تعليقات أصحاب المصلحة واستعراض الأدبيات. وتم إبراز الاحتياجات العاجلة والفرص من أجل تدخلات محددة الهدف.
- **تصديق أصحاب المصلحة.** لضمان الدقة والملاءمة، عُرض مشروع الإطار والنتائج الأولية على أصحاب المصلحة المهمين للتصديق على صحتها. وتم دمج تعليقاتهم في الإطار النهائي للتأكد من أنها تعكس الاحتياجات والتوقعات الحقيقية للمجتمعات في السودان.

١-٤-٤ القيود والتحديات

تمت مواجهة العديد من القيود والتحديات أثناء الدراسة:

- **الوصول إلى بيانات محدثة.** يشكل النزاع الدائر في السودان تحديات كبيرة في ما يتعلق بالحصول على بيانات حديثة ودقيقة، لا سيما بيانات عن مدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية والمؤسسات. وكان الاعتماد على البيانات الثانوية المستمدة من التقارير والدراسات القائمة ضروريا في بعض الحالات.
- **إشراك أصحاب المصلحة.** بينما بذلت جهود للتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، فإن التحديات اللوجستية الناجمة عن النزاع والشواغل الأمنية قلّصت من القدرة على التعامل مع بعض الفئات، لا سيما تلك الموجودة في المناطق النائية أو المتأثرة بالنزاع.
- **تحديات التكيف.** لقد تبين أن تكييف أفضل الممارسات الدولية مع السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفريد للسودان يشكل تحديا. فبينما تم استخلاص دروس قيمة من بلدان أخرى، لا تنطبق بعض جوانب هذه النماذج تماما على السياق في السودان وتتطلب تعديلات كبيرة.

- **ضيق الوقت.** وضع الإطار الزمني المحدود لإجراء الدراسة، إلى جانب الطابع المعقد لتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع، قيودا على عمق جمع البيانات في بعض المجالات. وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل الميداني لتنقيح الإطار واستكمالها مع تطور الحالة في السودان.

٢ - التحليل السياقي للنزاع في السودان

١-٢ مقدمة

يرد التاريخ متعدد الأوجه للنزاعات في السودان في هذا الفرع من التقرير الذي يتضمن تحليلاً للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التي أسهمت في عقود من عدم الاستقرار. ويهدف الفرع إلى تقديم فهم شامل للنزاعات المستمرة في السودان، بما في ذلك المظالم التاريخية المتجذرة والتنافس على الموارد والتأثيرات الإقليمية التي تشكل المشهد الحالي. ومن خلال دراسة الأنواع المختلفة للنزاعات، السياسية والعرقية والاقتصادية، جنباً إلى جنب مع آثارها على البنية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، تم الكشف عن التحديات المعقدة والمتشابكة التي يواجهها السودان في طريقه نحو السلام والتعافي المستدامين. ويضع هذا التحليل السياقي أساساً للإطار والتوصيات اللاحقة، حيث يدعم وضع الاستراتيجيات التي تعالج كلا من الاحتياجات الإنسانية الفورية والأسباب الجذرية المزمنة للنزاع في السودان.

٢-٢ لمحة تاريخية عن النزاعات في السودان

١-٢-٢ لمحة عامة عن النزاعات الكبرى عبر تاريخ السودان

تاريخ النزاع في السودان متجذر بعمق في المشهد العرقي والثقافي والديني المتنوع في البلاد. فمنذ حصول البلاد على الاستقلال عن الحكم الإنجليزي المصري في عام ١٩٥٦، شهدت سلسلة من الاضطرابات العنيفة التي شكلت بيئتها الاجتماعية والسياسية الحالية.

٢-٢-٢ الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢)

بدأت الحرب الأهلية السودانية الأولى حتى قبل حصول البلاد على استقلالها، وذلك بتوترات في المقام الأول بين الحكومة الشمالية التي يهيمن عليها العرب والمناطق الجنوبية التي كانت في معظمها غير عربية ومسيحية. واتسم هذا النزاع بمظالم تتعلق بانتهميش السياسي والإهمال الاقتصادي للجنوب. وانتهت الحرب باتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢، التي منحت الجنوب حكماً ذاتياً موسعاً. ومع ذلك، ظلت التوترات الكامنة دون حل، وهو ما مهد الطريق لنزاعات مستقبلية.

٢-٢-٢ الحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥)

اندلعت الحرب الأهلية السودانية الثانية في عام ١٩٨٣، وقد غذّتها في المقام الأول قيام حكومة الشمال بفرض الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى استياء واسع النطاق في الجنوب. وظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش،

بقيادة جون قرنق، رداً على هذه السياسات، سعياً إلى تحقيق الحكم الذاتي وبحثاً عن الحقوق لسكان الجنوب. واتسم هذا النزاع بالعنف الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى أزمة إنسانية أودت بحياة نحو ٢,٥ مليون شخص ونزوح ملايين آخرين (دي وال، ٢٠١٦). وشكل 'اتفاق السلام الشامل' بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الموقع في عام ٢٠٠٥، نقطة تحول، أدت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١.

٢-٢-٤ نزاع دارفور (٢٠٠٣ حتى الآن)

بدأ النزاع في دارفور في عام ٢٠٠٣ عندما حملت جماعات المتمردين السلاح ضد حكومة السودان، متذرعة بالإهمال والتمييز ضد المنطقة. وردت الحكومة بإطلاق العنان لميليشيات الجنجويد، الأمر الذي تسبب في فضاء واسعة النطاق واتهامات بارتكاب إبادة جماعية (ممداني، ٢٠٠٩). وأدى النزاع إلى مقتل مئات الآلاف ونزوح الملايين، وهو ما دفع إلى التدخل الدولي وإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمعالجة الأزمة الإنسانية.

٢-٣ النزاع الجاري حالياً

النزاع الجاري الحالي بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية هو استمرار للتاريخ السياسي المضطرب للسودان، النابع من تداعيات ثورة ٢٠١٩ التي أطاحت بالدكتاتور عمر البشير الذي عمّر طويلاً.

٢-٣-١ ظهور قوات الدعم السريع

تشكلت قوات الدعم السريع في البداية من ميليشيات الجنجويد، التي اشتهرت بدورها في نزاع دارفور. وتحت قيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، تطورت قوات الدعم السريع إلى قوة شبه عسكرية قوية شاركت في أنشطة مختلفة، بما في ذلك مراقبة الحدود والمشاركة في تعدين الذهب. وقد أتاح ذلك للقوات موارد اقتصادية كبيرة ونفوذاً سياسياً.

٢-٣-٢ صراعات على السلطة بعد البشير

جاء التحول السياسي في السودان نتيجة موجة من الاضطرابات المدنية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتصاعدت الاحتجاجات، التي اندلعت بسبب المصاعب الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وانتشار الفساد، إلى حركة وطنية تطالب بالإصلاح السياسي. وقيادة المنظمات الشعبية ومجموعات المجتمع المدني والجمعيات المهنية مثل جمعية المهنيين السودانيين، حافظت المظاهرات على قدر كبير من الصمود رغم حملات القمع العنيفة التي مارستها قوات الأمن.

وبلغت الاحتجاجات المستمرة ذروتها في الإطاحة بعمر البشير في نيسان/أبريل ٢٠١٩، منبهة حكمه الذي استمر ٣٠ عاماً. وشكلت هذه اللحظة المحورية تحولاً نحو حكومة انتقالية تتألف من قادة عسكريين ومدنيين على حد سواء. ومع ذلك، سرعان ما ظهرت التوترات داخل هذه الحكومة الهجينة. وتعاون الفريق أول عبد الفتاح البرهان (قائد القوات المسلحة السودانية) واللواء محمد حمدان دقلو (قائد قوات الدعم السريع) في البداية للسيطرة على المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، تصاعدت التوترات، بمرور الوقت، لا سيما بعد الانقلاب العسكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الذي همش الحكم المدني وأدى إلى تفاقم التنافس بين الفصيلين. وقد أعاققت هذه الانقسامات الداخلية إلى حد كبير التقدم نحو بلد ديمقراطي ومستقر.

٢-٣-٣ اندلاع النزاع في عام ٢٠٢٣

اندلع النزاع رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب مدن كبيرة في الخرطوم ومناطق رئيسية أخرى. وتسبب القتال في دمار واسع النطاق، مع ورود تقارير عن سقوط آلاف الضحايا المدنيين ونزوح ملايين الناس، وأصبحت أجزاء كبيرة من البلاد ملوثة بشدة بمخاطر المتفجرات. وقد تعرض وصول المساعدات الإنسانية للعرقلة بشكل كبير، وهو ما تسبب في تفاقم الوضع المزري أصلاً للعديد من مواطني السودان (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٣).

٢-٣-٤ الأبعاد الإقليمية والدولية

جلب النزاع أيضاً اهتمام الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو ما زاد من تعقيد الديناميات. وأعربت الدول المجاورة عن قلقها من التداعيات المحتملة للنزاع، بينما دعت المنظمات الدولية إلى وقف إطلاق النار وإجراء محادثات سلام. ومع ذلك، فإن الأعمال العدائية المستمرة جعلت الجهود الدبلوماسية صعبة.

٢-٤ أنواع النزاعات في السودان

يتسم مشهد النزاع في السودان بتفاعل معقد بين العوامل السياسية والعرقية والاقتصادية والاجتماعية. وترد أدناه مختلف أنواع النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على النزاع الحالي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وتداعياته الواسعة.

٢-٤-١ النزاعات السياسية

اشتد النزاع السياسي في السودان في أعقاب الانقلاب العسكري في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الذي عطل الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون. وخلال العام التالي، واجهت الاحتجاجات واسعة النطاق حملة قمع وحشي شنتها قوات الأمن، وهو ما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مقتل أكثر من ١٠٠ متظاهر. وأدى

الصراع المتصاعد على السلطة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الذي تحول إلى نزاع مفتوح بحلول عام ٢٠٢٢، إلى زعزعة استقرار المشهد السياسي. وبينما يتنافس كلا الفصيلين على السيطرة، فإن لهذه الأزمة تداعيات عميقة على الحوكمة والاستقرار. وأدى غياب إطار سياسي فعال إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتدهور الأوضاع الإنسانية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢).

٢-٤-٢ النزاعات العرقية

كثيرا ما يؤدي التنوع العرقي في البلاد إلى توترات، لا سيما في مناطق مثل دارفور. وينبع النزاع هناك، الذي بدأ في عام ٢٠٠٣، من المظالم التاريخية والتنافس على الأراضي والموارد الطبيعية. وقد سمح عدم الاستقرار السياسي المستمر لهذه التوترات العرقية بالظهور مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة والمزيد من نزوح السكان (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢).

٢-٤-٣ العنف بين المجتمعات المحلية

لا تزال الاشتباكات المتزايدة بين المجتمعات المحلية في السودان، لا سيما في منطقة دارفور، وذلك بسبب التنافس على الموارد الشحيحة، لا سيما الأراضي والمياه، بين المجتمعات العربية وغير العربية. ومنذ تصاعد النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، اشتد العنف القائم على الموارد، ما أدى إلى تفاقم التوترات العرقية المتجذرة في المظالم التاريخية. فمن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، ارتفع عدد النازحين داخليا في السودان بنسبة ٢٧ في المئة، ليلعب ١١,٥٣ مليون بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، وذلك بنزوح كبير في شمال وجنوب وغرب دارفور بسبب الاشتباكات المستمرة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٥).

٢-٤-٤ النزاع على الموارد الطبيعية

لا تزال النزاعات على الموارد الطبيعية تشكل مصدرا كبيرا للنزاع في السودان. ففي مناطق مثل دارفور وكردفان، أدى التنافس على الأراضي والمياه إلى مواجهات عنيفة، لا سيما مع سعي الجماعات المسلحة إلى السيطرة على هذه الموارد الحيوية (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٢٣ أ).

٢-٤-٥ النزاعات الاجتماعية والاقتصادية

تساهم التحديات الاقتصادية في السودان، التي تتميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، في الاضطرابات الاجتماعية. وقد أثر التدهور الاقتصادي بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة، ما أدى إلى احتجاجات ومزيد من النزاع، حيث يطالب المواطنون بظروف معيشية أفضل.

٢-٥ آثار النزاعات

تنطوي النزاعات الجارية في السودان على تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على مختلف جوانب الحياة، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

٢-٥-١ الأثر البشري

الخسائر البشرية الناجمة عن النزاعات في السودان هائلة، فقد أزهقت ملايين الأرواح منذ بداية الحرب الأهلية السودانية الثانية والنزاع في دارفور. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليوني شخص قُتلوا خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية، بينما أسفر نزاع دارفور عن مئات الآلاف من الوفيات بسبب العنف والمجاعة والمرض (غلوبل كونفليكس تراكر، ٢٠٢٤).

٢-٥-١-١ النزوح

تسبب النزاع في السودان في نزوح واسع النطاق، حيث أجبر ملايين الأشخاص على الفرار من منازلهم. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (٢٠٢٤) بحدوث نزوح داخلي كبير بسبب العنف المستمر، لا سيما في دارفور ونتيجة للاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٢٤، بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا في السودان ١٢,٨ مليون شخص. وغالبا ما يعيش هؤلاء الأفراد في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويفتقرون إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية. وأدت تدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة، لا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجنوب السودان، إلى زيادة إجهاد الموارد الإقليمية والتسبب في تحديات إنسانية.

٢-٥-١-٢ الأزمات الإنسانية

تتفاقم الأزمات الإنسانية في السودان بسبب استمرار العنف وعدم الاستقرار. وغالبا ما يتم تقييد وصول المساعدات الإنسانية، وهو ما يجعل من الصعب على منظمات الإغاثة تقديم الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، يواجه ملايين الأشخاص انعدام الأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن حوالي ٢٤ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٤). وأدى الافتقار إلى البنية التحتية للرعاية الصحية، إلى جانب العنف المستمر، إلى تفشي أمراض مثل الكوليرا والملاريا، وهو ما زاد من تعقيد الوضع الإنساني.

٢-٥-١-٣ التلوث بمخاطر المتفجرات

خلّفت النزاعات السابقة إرثا من التلوث بمخاطر المتفجرات الذي تم حصره بعد عقود من الجهود في عدد قليل من الولايات، معظمها في المناطق الريفية. ويتسم النزاع الدائر بالاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة، بما في ذلك في المراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية وفي المناطق الريفية التي لم تتأثر من قبل بهذه المخاطر. وبسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة، توجد مخاطر المتفجرات داخل المناطق السكنية؛ وعلى طول طرق الإمداد اللوجستية، مثل الطرق ومهابط الطائرات؛ وحول البنية التحتية الحيوية، مثل المدارس والمرافق الطبية ومحطات المياه والكهرباء والأسواق؛ وعبر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وتشكل هذه المخاطر تهديدا مباشرا لحياة المدنيين والعاملين في مجال المعونة والتنمية. وهي تقيد الحركة الآمنة (بما في ذلك العودة الآمنة) والوصول إلى الخدمات وتشكل عامل خطر رئيسيًا في تنفيذ المشاريع الإنسانية ومشاريع التعافي وإعادة الإعمار والتنمية بنجاح.

٢-٥-٢ الأثر الاجتماعي

لقد أثرت النزاعات في السودان تأثيرا عميقا على الهياكل الاجتماعية والديناميات المجتمعية.

٢-٥-٢-١ تفكك المجتمع

أدى النزاع الدائر في السودان، لا سيما في مناطق مثل دارفور، إلى تفاقم التوترات العرقية إلى حد كبير وإلى تفكك المجتمعات. وتسبب العنف والنزوح في اقتلاع العائلات وتعطيل الهياكل الاجتماعية التقليدية، وهو ما أدى إلى حالة من انعدام الثقة العميق بين مختلف المجموعات العرقية التي كانت تتنافس تاريخيا على الموارد والسلطة. وهذا الانهيار في التماسك الاجتماعي لا يغذي دورات العنف والانتقام فحسب، بل يعقد أيضا الجهود المبذولة لتحقيق السلام والمصالحة، الأمر الذي يترك أثرا دائما على النسيج الاجتماعي للمناطق المتضررة (ممداني، ٢٠٠٩).

٢-٥-٢-٢ فقدان التراث الثقافي

كان للنزاعات تأثير ضار أيضا على التراث الثقافي. فقد أقتلعت مجتمعات كثيرة من أراضي أجدادها، ما أدى إلى فقدان الممارسات التقليدية والهويات الثقافية. وتسبب تدمير المواقع التاريخية والمؤسسات الثقافية أثناء النزاعات في تقليص النسيج الثقافي الغني للسودان بشكل أكبر.

٢-٥-٣ الخدمات الاجتماعية والتعليم

تعطلت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية بشكل كبير، بما في ذلك التعليم. فقد دُمرت المدارس أو أُعيد توجيهها للاستخدام العسكري، وأصبحت سلامة الأطفال مصدر قلق كبير. ونتيجة لذلك، انخفض التحصيل العلمي، مع تسرب ملايين الأطفال من المدرسة، وهو وضع قد تكون له آثار طويلة الأمد على مستقبل البلاد.

٢-٥-٣ الأثر الاقتصادي

كانت الآثار الاقتصادية للنزاعات مدمرة بالقدر نفسه، وهو ما أدى إلى حلقة من الفقر وعدم الاستقرار.

٢-٥-٣ تعطيل سبل العيش

تسبب هذا العنف المستمر في اضطراب حياة الناس وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية واجهاد الاقتصاد، وهو ما تسبب في أكبر أزمة نزوح في العالم. فاعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، نزح نحو ١١ مليون شخص، إما داخل السودان أو إلى البلدان المجاورة. وتعد الآثار على الأمن الغذائي وخيمة، حيث يواجه نحو ٢٦ مليون شخص، أي أكثر من ٥٠ في المئة من السكان، الجوع الحاد. وبدون تدخل فوري، يمكن أن يعاني ٩ ملايين شخص من الجوع الكارثي (البنك الدولي، ٢٠٢٤).

٢-٥-٣ التدهور الاقتصادي

شهد اقتصاد السودان تدهوراً كبيراً بسبب مزيج من النزاعات طويلة الأمد، وفقدان عائدات النفط، وارتفاع معدلات التضخم. فبعد انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، خسر السودان جزءاً كبيراً من عائداته النفطية، التي كانت تمثل في السابق أكثر من نصف إيرادات الحكومة و٩٥ في المئة من صادراتها. وأثرت هذه الخسارة بشدة على النمو الاقتصادي والاستقرار (البنك الدولي، ٢٠٢٤).

٢-٥-٣ تخصيص الموارد

أثر النزاع الدائر في السودان تأثيراً كبيراً على تخصيص الموارد المالية، حيث أعيد توجيه جزء كبير من الأموال الحكومية نحو النفقات العسكرية. وأدى هذا التحول إلى نقص حاد في تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية، الأمر الذي تسبب في قلة الخدمات العامة وتدهور المرافق. وأدى عدم التوازن في توزيع الموارد إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما أسفر عن عرقلة آفاق تنمية البلاد على المدى الطويل (صديق، ٢٠٢٤).

٦-٢ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في السودان قبل حرب نيسان/أبريل ٢٠٢٣

واجه السودان تحديات تنموية كبيرة حتى قبل اندلاع حرب نيسان/أبريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. فقد أعاقت المشكلات الهيكلية المزمنة، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحوكمة، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، مسار الاقتصاد والتنمية في البلاد. ويكشف الفحص التفصيلي لسياق التنمية قبل الحرب عن العديد من المجالات الرئيسية المثيرة للقلق، كما هو موضح أدناه.

١-٦-٢ ركود القطاع الزراعي

كان اقتصاد البلاد يعتمد تقليدياً على الزراعة، ولكن القطاع لا يزال متخلفاً ويواجه تحديات عديدة. فقد أثر الافتقار إلى التقنيات الزراعية الحديثة وقلة الدعم الحكومي وتغير المناخ تأثيراً شديداً على الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، فشلت السياسة الزراعية للبلاد في تحديد المحاصيل الاستراتيجية للإنتاج، رغم أن السودان يتمتع بميزة نسبية في محاصيل مثل السمسم والفول السوداني والصبغ العربي.

ويكمن أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه القطاع في ضعف البنية التحتية الزراعية. ويعزى ذلك إلى محدودية الاستثمار في البنية التحتية مثل شبكات الري والطرق ومرافق التخزين؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج؛ وقدرة السودان المحدودة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تسببت هجرة العمالة من الزراعة إلى صناعة تعدين الذهب الأكثر ربحاً في استنزاف القوى العاملة الزراعية، وهو ما أدى إلى انخفاض الإنتاج والمساهمة في انعدام الأمن الغذائي.

٢-٦-٢ ضعف البنية التحتية والروابط الاقتصادية

أدى ضعف البنية التحتية في السودان إلى الحد بشكل كبير من التنمية الاقتصادية. ونجمت عن قلة الاستثمار في أنظمة النقل والطاقة والمياه زيادةً في تكاليف الإنتاج، لا سيما في الزراعة والصناعة. وتسببت الزيادات في تكاليف الطاقة، المدفوعة في المقام الأول بالاعتماد على البنزين بدلاً من المصادر المتجددة، في زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج الزراعي. وعلاوة على ذلك، كان هناك تكامل قليل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث لا توجد روابط قوية من حيث المدخلات والمخرجات. وزاد عدم وجود خطة شاملة لتطوير البنية التحتية لدعم الزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى في تقييد النمو الاقتصادي في السودان.

٢-٦-٣ ضعف المؤسسات وإخفاقات المحوكة

تم إضعاف الإطار المؤسسي للسودان بشدة خلال نظام 'الإقناذ'، برئاسة عمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩)، وهو ما تسبب في تفشي الفساد والمحسوبية وتآكل الخدمة المدنية. وقوبلت جهود الحكومة الانتقالية لإصلاح المؤسسات العامة بمقاومة من المصالح المتجذرة، وأعاق الافتقار إلى قدرات مؤسسية التنفيذ الفعال للإصلاحات في مجال الاقتصاد والحوكمة.

ولا يزال الفساد متفشياً في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ولا توجد آلية رقابة فعالة لضمان الشفافية في إدارة الموارد العامة. ورغم التزام الحكومة الانتقالية بإنشاء لجنة لمكافحة الفساد، فإن الافتقار إلى الإرادة والقدرة السياسييتين جعل من الصعب إحراز تقدم كبير.

وكانت الخدمة المدنية تعاني من اختلال تمثّل في تدني مستويات الكفاءة والمساءلة. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح هذا القطاع لضمان تقديم خدمات عامة بفعالية وتنفيذ سياسات إنمائية.

٢-٦-٤ التضخم والضرائب والدين العام

واجه السودان صعوبة في كبح جماح التضخم الذي تفاقم بسبب سوء الإدارة الاقتصادية، والافتقار المفرط من البنك المركزي، والإعانات غير المستدامة، لا سيما في قطاعي الوقود والكهرباء. وفي عام ٢٠٢٢، ظل معدل التضخم في البلاد من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ ذروته عند أكثر من ٣٠٠ في المئة، وهو ما تسبب في معاناة شديدة للسكان. وقد بادرت الحكومة الانتقالية بسياسة توحيد سعر الصرف، والتحول إلى سعر صرف أعم، ولكن هذه السياسة تعرضت للانتكاس بسبب عدم الاستقرار السياسي وغياب استراتيجية اقتصادية كلية شاملة.

وتواجه السياسة المالية للبلاد تحديات كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بتوسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي. وبينما بُذلت جهود لإصلاح النظام الضريبي، ظل تحصيل الضرائب غير فعال، وأثر اعتماد البلاد على الضرائب غير المباشرة بشكل غير متناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض. ورغم هذه التحديات، سعت وزارة المالية إلى إنشاء نظام ضريبي متدرج أكثر والحد من الفساد في تحصيل الضرائب.

وبلغ الدين العام في السودان مستويات لا يمكن تحملها، ورغم الجهود المبذولة للسعي إلى تخفيف عبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن التقدم بطيء بسبب التأخر في تنفيذ الإصلاحات اللازمة. ولا يزال الدين الخارجي للبلاد، الذي يتجاوز ٦٠ بليون دولار، يقيد ما يملكه من حيز مالي، وهو ما يحد من قدرته على الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

٢-٦-٥ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات

على السودان من عدم مساواة وفقر شديدين، ومن ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية. فقد كان أكثر من ١١ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة في مجال الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر السكان من الجوع المزمن وسوء التغذية. ورغم امتلاك السودان أراضٍ زراعية شاسعة وموارد طبيعية كبيرة، فإن القطاع الزراعي لا يستطيع تلبية الطلب المحلي على الغذاء بسبب إخفاق السياسات وقصور البنية التحتية.

وتواجه البلاد أيضا نقصا حادا في الخدمات الاجتماعية. فالإنفاق على التعليم والصحة أقل بكثير من المستويات اللازمة، وهو ما جعل العديد من المناطق غير قادرة على الحصول على تعليم جيد أو رعاية صحية. ورغم أن قطاع الخدمات يمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إلا أن الأنشطة غير الرسمية هيمنت عليه ولم يساهم إلا قليلا لتحقيق نمو اقتصادي ملموس.

٢-٦-٦ إصلاحات اقتصادية غير مكتملة

قبل نزاع نيسان/أبريل ٢٠٢٣، كان السودان في خضم إصلاحات اقتصادية غير مكتملة تهدف إلى معالجة عقود من مواطن الضعف الهيكلية. وفي ظل الحكومة الانتقالية التي قادها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، نُفذت هذه الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، ومعالجة التضخم المفرط، وتقليص دعم الوقود، وإدارة الدين العام. وشملت الإصلاحات أيضا توحيد سعر الصرف للقضاء على التشوّهات الاقتصادية.

ومع ذلك، فقط حالت العوامل التالية دون إحراز تقدم:

- أدى عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الانقلابات العسكرية والاشتباكات بين الفصائل، إلى تعطيل جهود الإصلاح، لا سيما بعد انقلاب تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الذي أدى إلى تعليق المساعدات الدولية.
- كانت الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لتدابير لا تحظى بشعبية مثل إلغاء الدعم، وهو ما أدى إلى احتجاجات من شعب يعاني بالفعل من الفقر والتضخم.
- أدت مقاومة المصالح الخاصة، لا سيما تلك المستفيدة من التشوّهات الاقتصادية، إلى تعقيد أكثر لجهود الحكومة لتنفيذ إصلاحات شاملة (البدوي وفيوراتي، ٢٠٢٤).

وقد منعت هذه التحديات الحكومة الانتقالية من تنفيذ خطتها الإصلاحية بشكل كامل، تاركة القضايا الاقتصادية للبلاد دون حل مع اندلاع نزاع عام ٢٠٢٣.

٢-٦-٧ تخلف قطاع خدمات

ظل قطاع الخدمات في السودان، الذي يمثل نحو ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، متخلفاً وتهمين عليه الأنشطة غير الرسمية إلى حد كبير قبل حرب نيسان/أبريل ٢٠٢٣. وعانى قطاع الخدمات الرسمي من ضعف التنظيم وعدم الكفاءة وعدم التكامل مع القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والتصنيع. وقد جعل هذا التخلف قدرته على المساهمة بشكل فعال في النمو الاقتصادي محدودة.

ويؤدي الاقتصاد غير الرسمي، الذي يضم الغالبية العظمى من الأعمال التجارية والعمال، دوراً مهماً في المشهد الاقتصادي للسودان. ومع ذلك، بما أن الأعمال التجارية غير الرسمية كانت تعمل عادة خارج الهياكل التنظيمية والضريبية الرسمية، فإنها ساهمت بقدر ضئيل في الإيرادات الحكومية وتلقت دعماً محدوداً من حيث البنية التحتية أو الخدمات. كما أن غياب الطابع الرسمي حال دون الاستفادة من التمويل وخدمات تطوير الأعمال التجارية وفرص النمو، وهو ما أبقى القطاع في حالة ركود كبير.

وقد أدى ضعف التكامل بين الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الرسمية إلى الحد من فرص القيمة المضافة والابتكار، بينما زاد ضعف البنية التحتية، لا سيما في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنوك والخدمات اللوجستية، من تقييد إمكانات نمو قطاع الخدمات. وهذا ما ترك القطاع غير مستغل بشكل كافٍ وغير قادر على دعم التنوع الاقتصادي الشامل، الأمر الذي جعل السودان يعتمد بشكل كبير على الزراعة والصناعات الاستخراجية.

٢-٦-٨ دور محدود للقطاع الخاص

واجه القطاع الخاص في السودان قيوداً عديدة عرقلت نموه وتطوره. وقد أدى عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب النزاع المستمر وعدم اليقين السياسي إلى بيئة متقلبة تُثبِّط الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وتفاقم عدم الاستقرار هذا بسبب محدودية فرص الحصول على التمويل، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تأمين القروض والخدمات المالية. وقد حال النظام المصرفي المتخلف وارتفاع معدلات الفائدة ونفور المؤسسات المالية من المخاطرة دون قدرة الشركات على التوسع والاستثمار في فرص جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت تحديات البنية التحتية، مثل ضعف شبكات النقل وقلة إمدادات الطاقة، إلى زيادة التكاليف التشغيلية للشركات، وهو ما قلل من كفاءتها. وأدت الأطر التنظيمية المعقدة وغير المتسقة إلى مزيد من العقبات أمام رواد الأعمال، وهو ما جعل التعامل مع المتطلبات القانونية والحصول التراخيص اللازمة أمراً صعباً. وأدت المخاوف الأمنية، بسبب العنف المستمر والاضطرابات المدنية، إلى تعطيل سلاسل التوريد وشكلت مخاطر كبيرة على سلامة الموظفين. وعلى نطاق أوسع، حالت محدودية الوصول إلى الأسواق بسبب العقوبات والقيود التجارية دون وصول الشركات إلى الأسواق الدولية، وهو ما تسبب في خنق الإمكانات المتاحة للنمو والتصدير.

٢-٦-٩ الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية

عانت الخدمات الاجتماعية في السودان من نقص حاد في التمويل، وواجهت البلاد تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم وخدمات الصرف الصحي. وكان الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية منخفضاً بشكل غير متناسب، لا سيما في المناطق الريفية وتلك المتأثرة بالنزاعات.

وكان الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم الجيد محدوداً، حيث تفتقر قطاعات كبيرة من السكان إلى الخدمات الأساسية. وظلت المؤشرات الصحية في البلاد، مثل وفيات الرضع والوفيات النفاسية، من بين الأسوأ على مستوى العالم. وبالمثل، يعاني نظام التعليم من نقص التمويل، حيث تفتقر العديد من المدارس في المناطق الريفية إلى البنية التحتية الأساسية.

٢-٧ أثر النزاع على هشاشة الدولة

وفقاً لمؤشر الدول الهشة، كان تصنيف السودان باستمرار بين أكثر الدول هشاشة على مستوى العالم بسبب التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة. وكان لحرب ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أثر مدمر على هشاشة البلاد، وهو ما أدى إلى تدهور وضعها بشكل كبير ودفعها إلى أعلى في تصنيفات المؤشر. ففي عام ٢٠٢٤، احتل السودان المرتبة الثانية بين أكثر الدول هشاشة في العالم، بعد الصومال مباشرة، بدرجة هشاشة إجمالية بلغت ١٠٩,٣، الأمر الذي يعكس التدهور الحاد في وظائف الدولة (صندوق السلام، ٢٠٢٤).

٢-٧-١ مؤشرات الهشاشة بالنسبة إلى السودان (٢٠٢٤)

تشمل المؤشرات الرئيسية 'لمؤشر الدول الهشة' التي توضح حالة الهشاشة الحالية للبلاد ما يلي:

- **جهاز الأمن (٩,٣٠).** أضرت الحرب الأخيرة كثيراً بقدرة السودان على الحفاظ على الأمن والسيطرة على أراضيه. فقد انخرطت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أعمال عنف مدمرة، وهو ما أدى إلى فقدان السيطرة المادية على أجزاء كبيرة من البلاد وانعدام الأمن على نطاق واسع.
- **نخب منقسمة (٩,٦).** أدى النزاع إلى تعميق الانقسامات بين النخب السياسية والعسكرية في السودان. وقد اشتدت الصراعات على السلطة بين القوات المسلحة السودانية وقيادة قوات الدعم السريع، وهو ما زاد في تفكك مؤسسات الدولة وأضعف الحوكمة.
- **المظالم الجماعية (٩,٦).** أدى نزاع عام ٢٠٢٣ إلى تفاقم المظالم التاريخية، لا سيما التوترات العرقية والإقليمية في إقليم دارفور وفي ولايات الجزيرة والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وهو ما ساهم في تدهور التماسك الاجتماعي أكثر.

- **الاقتصاد (٩,٤).** لقد دُمر اقتصاد السودان بسبب الحرب، الأمر الذي تسبب في تدهور اقتصادي حاد، وتضخم مفرط، وانحيار الخدمات العامة. وأدى النزاع إلى تعطيل الزراعة والتجارة والإنتاج الصناعي، ومن ثم إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الهش أصلاً.
- **فرار الناس وهجرة الأدمغة (٨).** أسفر النزاع المستمر عن نزوح ملايين الأشخاص وهجرة العمال المهرة، وهو ما أضعف أكثر قدرة البلاد على التعافي وإعادة البناء.
- **شرعية الدولة (٩,٥).** انخفضت ثقة المواطنين في الحكومة، حيث فشلت الدولة في حماية السكان أو الحفاظ على الخدمات الأساسية، مع تقويض شرعيتها بشدة بسبب النزاع المستمر على السلطة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.
- **الخدمات العامة (٩).** انهارت الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، في العديد من المناطق، لا سيما المناطق المتضررة بشدة من النزاع.
- **اللاجئون والنازحون داخليا (٦٩,٩).** يواجه السودان واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث نزح ملايين الأشخاص داخليا وكلاجئين في البلدان المجاورة.

٢-٧-٢ تأثير حرب عام ٢٠٢٣ على هشاشة البلاد

لقد كان لحرب عام ٢٠٢٣ تأثير عميق على هشاشة السودان، انعكس في التدهور الحاد على أساس سنوي في مؤشر الدول الهشة. فمن عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٤، أظهر مؤشر الهشاشة في البلاد زيادة بمقدار ٣,٠٩ نقاط، وهي واحدة من أكبر الزيادات على مستوى العالم (صندوق السلام، ٢٠٢٤). ويعود تصاعد مستوى الهشاشة إلى العوامل التالية:

- **فقدان السيطرة على الإقليم.** تسيطر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على أجزاء مختلفة من البلاد، وهو ما يؤدي إلى انهيار السلطة المركزية واحتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.
- **نزوح واسع النطاق.** لقد تسببت الحرب في تحركات سكانية واسعة النطاق، حيث فر الملايين من العنف أو واجهوا النزوح القسري داخل السودان.
- **الانهيار الاقتصادي.** أسفر النزاع عن مزيد من الضرر الذي يعاني من الاقتصاد المتعثراً أصلاً، وهو ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي والبطالة والفقر في مناطق شاسعة من البلاد.
- **انهيار الإدارة.** لقد تفاقم عجز مؤسسات الدولة عن العمل، حيث سيطرت النخب المنتزعة على الفصائل والمليشيات المتنافسة على المناطق الحيوية، وهو ما أدى إلى تقويض الحوكمة وعملية تقديم الخدمات.

٢-٧-٣ موقع السودان في سياق الهشاشة العالمية

يُظهر تصنيف البلاد لعام ٢٠٢٤ كثاني أكثر الدول هشاشة في العالم خطورة أزماتها الحالية. وتكشف الدولة عن العديد من السمات الأساسية للهشاشة، بما في ذلك فقدان السيطرة على الأراضي، وعدم القدرة على توفير الخدمات

الأساسية، والاتساعات المجتمعية العميقة. وهذه المشكلات، التي تفاقمت بسبب الحرب المستمرة، تجعلها واحدة من أكثر البلدان اضطرابا وضعفا على مستوى العالم.

٢-٨ الدوافع الرئيسية للنزاع وعدم الاستقرار

تعود النزاعات في السودان إلى تفاعل معقد بين الأسباب والمحفزات الكامنة التي تطورت على مدى عقود. ويُعد فهم هذه الدوافع أمرا ضروريا لمعالجة القضايا الجذرية وتعزيز السلام المستدام.

٢-٨-١ الأسباب الكامنة وراء النزاع ودوافعه

٢-٨-١-١ المظالم التاريخية

يُمكن أحد أهم الأسباب الكامنة وراء النزاع في السودان في المظالم التاريخية الناجمة عن الحكم الاستعماري والحكم اللاحق. فقد فضلت السياسات الاستعمارية البريطانية جماعة معينة على غيرها، لا سيما في المناطق الشمالية، وهو ما أدى إلى شعور بالتهميش بين سكان الجنوب وأطراف البلاد. وقد أثار هذا السياق التاريخي الاستياء وانعدام الثقة بين مختلف المجموعات العرقية والإقليمية، وهو ما مهد الطريق للنزاع.

٢-٨-١-٢ التهميش السياسي

كان التهميش السياسي سببا حاسما للنزاع. فقد هيمنت النخب الشمالية على الحكومات المتعاقبة في السودان، وغالبا ما أهملت احتياجات وتطلعات السكان المتنوعين في الجنوب وأطراف البلاد. وأدى هذا الافتقار إلى التمثيل إلى إحباط وتمرد واسع النطاق ضد السلطة المركزية. وعلى سبيل المثال، أدى فرض الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٣ على يد الرئيس جعفر نميري إلى إشعال الحرب الأهلية السودانية الثانية، حيث كان يُنظر إليها على أنها هجوم مباشر على السكان غير المسلمين في الجنوب (مداني، ٢٠٠٩).

٢-٨-١-٣ التنافس على الموارد

كان التنافس على الموارد، لا سيما الأراضي والمياه، من العوامل الرئيسية أيضا في نشوب النزاعات. ففي مناطق مثل دارفور، حيث اشتدت العوامل البيئية، مثل الجفاف والتصحر، كثيرا ما أدى التنافس بين مختلف المجموعات العرقية على الأراضي الصالحة للزراعة إلى اشتباكات عنيفة. وتزداد حدة هذه النزاعات بسبب نزوح السكان، وهو ما يزيد من الضغط على الوصول إلى الموارد المحدودة أصلا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧).

وثمة عامل حاسم آخر يسهم في تأجيج النزاعات بسبب الموارد ألا وهو التنافس على تعدين الذهب. فقد أصبح قطاع تعدين الذهب في السودان، الذي تهيمن عليه عمليات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، مصدرا للتوتر حيث تتنافس المجتمعات المحلية والشركات الخاصة والجماعات المسلحة للسيطرة على مناطق التعدين ذات العائد الكبير. ولم يؤدِّ انخراط الفصائل المسلحة، بما في ذلك قوات الدعم السريع، في تعدين الذهب إلى تأجيج المظالم المحلية فحسب، بل أدى أيضا إلى تمويل النزاعات المستمرة، وهو ما يعقّد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

٢-٨-١-٤ التدخل الخارجي

لقد سعت القوى الأجنبية، بما في ذلك بلدان مجاورة ودول بعيدة، إلى التأثير على النزاع في السودان لتعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية الخاصة. وأدت الديناميات الإقليمية والتدخلات الخارجية، التي غالبا ما تحركها أولويات استراتيجية، إلى تعقيد جهود السلام وإطالة أمد عدم الاستقرار. وأدت هذه التأثيرات، التي تشمل الشركات الاقتصادية والالتزامات الدبلوماسية، إلى تفاقم النزاع، وهو ما يزيد من الحاجة إلى بذل جهود دولية منسقة لدعم بناء السلام (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٢٣ أ).

٢-٨-٢ تحليل العوامل العرقية والسياسية والاقتصادية التي تسهم في عدم

الاستقرار

٢-٨-٢-١ العوامل العرقية

السودان موطن لعدد لا يحصى من المجموعات العرقية، لكلٍ منها هويتها الثقافية ومظالمها التاريخية الخاصة بها. وغالبا ما استغل القادة السياسيون الانقسامات العرقية لتعزيز السلطة أو تبرير العنف. وأدى اعتماد الحكومة على جماعات الميليشيات، مثل الجنجويد وقوات الدعم السريع الآن، إلى ترسيخ الانقسامات العرقية أكثر، وهو تسبب في دوامات من العنف والانتقام. ويعد نزاع دارفور مثلا واضحا، حيث أدى دعم الحكومة للميليشيات العربية التي تعمل ضد السكان غير العرب إلى عداوات عميقة الجذور (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٤).

٢-٨-٢-٢ العوامل السياسية

اتسم المشهد السياسي في السودان بعدم الاستقرار والانقلابات والحكم الاستبدادي وغياب الحكم الديمقراطي. وقد أدى الجيش تاريخيا دورا مهيمنًا في السياسة، ممثّلا بذلك في الغالب الأصوات المدنية. وكانت ثورة عام ٢٠١٩ التي أطاحت بعمر البشير مدفوعة بمطالب واسعة النطاق بالديمقراطية والمساءلة. ومع ذلك، أظهر الانقلاب العسكري اللاحق في عام ٢٠٢١ هشاشة التحولات السياسية في السودان. ويعكس الصراع المستمر على السلطة بين القوات المسلحة

السودانية وقوات الدعم السريع مشكلات أعمق تتعلق بالحكم والتحدي المتمثل في إقامة نظام سياسي مستقر (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٢٣ ب).

٢-٨-٢ العوامل الاقتصادية

يُعد عدم الاستقرار الاقتصادي سببا ونتيجة في آن واحد للنزاع في السودان. فقد واجهت البلاد تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع التضخم والبطالة ونقص الاستثمار الأجنبي. وقد أثر فقدان عائدات النفط في أعقاب انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ على الاقتصاد بشدة، وهو ما أدى إلى زيادة الفقر والاضطرابات الاجتماعية. وأججت الفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب وبين المناطق الحضرية والريفية المظالم وساهمت في زعزعة الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما منح تخصيص الموارد الأفضلية للنفقات العسكرية على حساب الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي زاد في استياء المواطنين. ويمكن أن يؤدي الإخفاق في معالجة المظالم الاقتصادية إلى زيادة الدعم للجاعات المسلحة واستمرار دوامات العنف.

٢-٩ أدوار أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين

يتسم دور أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في النزاع الدائر في السودان وفي إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع بالتعقيد، حيث إن لمختلف البلدان والمنظمات مصالح وتأثيرات متجدرة بعمق في الديناميات الداخلية للسودان. ويتشكل تدخلهم بناءً على اعتبارات جيوسياسية واقتصادية وأمنية، غالبا ما تؤثر على مسار النزاع وآفاق بناء السلام وإعادة الإعمار. وفي ما يلي استعراض لتدخل البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، يليها تحليل للدور الذي يؤديه أصحاب المصلحة الدوليون وكيفية تأثيرهم على ديناميات النزاع في السودان.

٢-٩-١ تدخل البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٢-٩-١-١ تأثير البلدان المجاورة على النزاع والسلام

الموقع الجغرافي للسودان يضعه عند تقاطع العديد من القوى الإقليمية، ولجميعها مصالح في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي. وتؤدي البلدان المجاورة، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان، أدوارا مهمة، إما كوسطاء أو كأطراف لها مصالح خاصة في نتائج النزاعات الداخلية في السودان. وقد تأثر كل بلد من هذه البلدان بعدم الاستقرار في السودان، ويمارس، في المقابل، تأثيرا على السياسة في البلاد.

٢-١-٩-٢ دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بأدوار محورية في التوسط في النزاع في السودان وفي دعم جهود التعافي بعد انتهاء النزاع. وتطرح هذه المنظمات حلولاً بقيادة أفريقية وتعمل على الحد من التدخلات الخارجية التي قد لا تتماشى مع المصالح الإقليمية أو دون الإقليمية.

الاتحاد الأفريقي. يقوم الاتحاد الأفريقي بدور أساسي في التوسط في جهود السلام في السودان، لا سيما من خلال 'فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ'، الذي يشارك في المفاوضات في البلاد منذ عدة سنوات. وتُوفر 'سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات' خارطة طريق لبناء السلام والتعافي، وكان لها دور أساسي في تعزيز الحلول بقيادة أفريقية للنزاعات في السودان. ومع ذلك، فإن تعقيد الانقسامات الداخلية في السودان والمصالح المتنافسة لأصحاب المصلحة الخارجيين كثيراً ما تعرقل فعالية الاتحاد.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. شاركت الهيئة، وهي كتلة دون إقليمية في شرق أفريقيا، في التوسط في السلام في السودان أيضاً، لا سيما في ما يتعلق باستقلال جنوب السودان. وتعمل الهيئة على الجمع بين الأطراف المعنية من السودان والبلدان المجاورة لتعزيز الحوار ومنع زعزعة الاستقرار دون الإقليمي أكثر. ورغم أن تأثير الهيئة محدود بسبب المشهد السياسي المعقد في السودان، إلا أنها لا تزال منبراً هاماً للدبلوماسية دون الإقليمية.

٢-٩-٢ تحليل دور الأمم المتحدة وتأثيرها على ديناميات النزاع

اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في عمليات السلام في السودان، لا سيما من خلال بعثات حفظ السلام والوكالات الإنسانية التابعة لها. فقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وشاركت بنشاط في تيسير محادثات السلام بين مختلف الفصائل. وقدمت كيانات منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، مساعدات إنسانية حيوية للسكان المتضررين من النزاع.

ومع ذلك، فإن قدرة الأمم المتحدة على التأثير في النزاع غالباً ما تكون محدودة بسبب الحاجة إلى الموازنة بين المعونة الإنسانية واحترام سيادة السودان. ويزيد موقف مجلس الأمن المنقسم بشأن كيفية التعامل مع الحالة في السودان من تعقيد دور الأمم المتحدة في حل النزاع.

٢-١٠ معضلة المحوكة في ظل النزاع

بدأت أزمة غياب السلطة التنفيذية في السودان بعد الانقلاب الذي ترعّمه قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو (المعروف أيضاً باسم حميدتي). ونتيجة لذلك الانقلاب، تمت الإطاحة بالحكومة الانتقالية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وأعتقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وحكومته، وعُلقت أهم أحكام الدستور الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، ألغيت جميع التدابير الانتقالية التي اتخذتها المؤسسات الانتقالية.

ووضعت الحرب التي اندلعت في الخرطوم في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ شريكي الحكم: اللواء عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، ونائبه اللواء محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، في مواجهة بعضها بعضاً.

وكان لتشابك العلاقات المؤسسية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والحكومة الانتقالية خلال الفترة الانتقالية وإبان الفترة التي سبقت اندلاع الأعمال العدائية أثر كبير على أداء وفعالية السلطة التنفيذية التي كانت قائمة وقت اندلاع الحرب.

ولم تتمكن المجموعة التي نفذت الانقلاب في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ من تشكيل حكومة مؤقتة خلال الفترة التي أعقبت الانقلاب وحتى اندلاع الحرب في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٣. وهذا مؤشر على التحالفات المتصدعة داخل الطبقة الحاكمة خلال فترة ما بعد الانقلاب. وكانت الطبقة الحاكمة منقسمة من حيث الولاء والالتزام بين ثلاثة فصائل رئيسية: تلك الموالية للفريق أول عبد الفتاح البرهان، والموالية للفريق أول محمد حمدان دقلو، وأعضاء الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام، حيث كانت الأخيرة تشغل ٢٥ في المئة من المناصب الرئيسية في المؤسسات الانتقالية.

أما الفصل الثالث (الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق جوبا)، الذي شارك في تشكيل الحكومة التي أنشئت في أعقاب الانقلاب على الحكومة الانتقالية بقيادة عبد الله حمدوك، فقد واصل المشاركة في المؤسسات الحكومية على مستوى السلطة التنفيذية والمجلس السيادي واستمر في شغل مناصب داخل المؤسسات الحكومية رغم انهيار الحكومة الانتقالية وتجميد أهم أحكام الدستور الانتقالي. وتنشأ هذه المشكلة من الانقسام الرأسي لمؤسسات الحكومة الانتقالية، وبشكل أدق، من الانقسام والشلل اللذين أصابا السلطة التنفيذية، وهو ما استلزم ملء الفراغ المتبقي في تلك السلطة بصورة عاجلة.

ومن ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الانقلاب العسكري، إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٣، تاريخ اندلاع الحرب، وقعت الدولة تحت السيطرة الكاملة للجيش. وبعد تعليق أهم أحكام الدستور، استمرت الدولة في ظل الأحكام العرفية التي يعلنها قائد الجيش من وقت لآخر، وبقي الوضع على حاله بعد اندلاع الحرب. وبتقسيم السلطة الحاكمة، فقدت الحكومة قدرتها على أداء وظائفها. وكانت هذه الحالة أحد أسباب معاناة المواطنين حتى في المناطق النائية التي لم تتأثر بعد بالحرب.

وفي ظل حالة الحرب الحالية، لا توجد دولة أو مؤسسات دولة قائمة، بسبب غياب الوظيفة الإدارية الناجم عن انقسام السيطرة. ويتميز نمط الحكومة العسكرية الموجود في السلطة حالياً، والذي ينشغل بإعداد الدولة في حالة نشوب حرب، بأنه يقوم على علاقات أفقية بدلاً من الرأسية، حيث تتشكل الهيكلية على المستوى المحلي. ويعزى ذلك إلى أن الدولة المركزية غير قادرة بمفردها على توفير الأمن على كامل أنحاء البلاد، وبالتالي فهي تعتمد على عناصر أخرى خارج النظام لبقائها.

الحالة الراهنة للإدارة الاتحادية

إقليم دارفور

- أربع ولايات تحت إدارة قوات الدعم السريع. تسيطر قوات الدعم السريع حاليا على أربع ولايات داخل إقليم دارفور: غرب دارفور وجنوب دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور.
- شمال دارفور. هذه الولاية تحت الحصار، مع تقييد الدخول ومحدودية الحركة.

إقليم كردفان

- ولاية شمال كردفان. هذه الولاية تحت الحصار منذ ثمانية أشهر وتعاني من قيود وعزلة كبيرة.
- ولاية غرب كردفان. تسيطر قوات الدعم السريع على هذه الولاية، بينما يخضع إقليم كردفان بأكمله لإدارتها ونفوذها.

وسط السودان

- ولاية الجزيرة. تخضع هذه الولاية لإدارة قوات الدعم السريع التي تسيطر على الحكم المحلي والأمن.
- ولاية سنار. هذه الولاية تحت الحصار وتشهد دخولا مقيدا إليها وقيودا كبيرة على الحركة والموارد.
- ولاية النيل الأبيض. توجد هذه الولاية أيضا تحت الحصار وتواجه قيودا وتحديات مماثلة بسبب النزاع المستمر.

شرق السودان

- ولاية كسلا. تخضع هذه الولاية لإدارة القوات المسلحة السودانية. ورغم غلق الأسواق في بعض الأحيان تحسبا لهجوم محتمل، إلا أن كسلا لا تعتبر تحت الحصار.
- ولاية البحر الأحمر. تخضع هذه الولاية أيضا لإدارة القوات المسلحة السودانية، حيث يسيطر الوجود العسكري على الشؤون الأمنية والإدارية.

جنوب السودان

- ولاية النيل الأزرق. تعمل هذه الولاية تحت إدارة مشتركة، مع تقاسم السيطرة والأمن بين الفصائل المختلفة.
- ولاية جنوب كردفان. تنازعت مؤخرا على السيطرة على هذه الولاية ككل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

شمال السودان

- ولايتا نهر النيل والشمال. تخضع هاتان الولايتان أيضا لإدارة القوات المسلحة السودانية، حيث يسيطر الوجود العسكري على الشؤون الأمنية والإدارية.

ويتضح مما سبق أن هناك تقسيما إداريا واضحا في البلاد. ورغم أن قوات الدعم السريع لم تعلن رسميا أنها ستشكل حكومة، وإن كانت قد هددت بذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، إلا أنها تقوم بعمليات في الولايات التي تسيطر عليها. وفي غرب دارفور، تمارس حكما إداريا مباشرا، بما في ذلك تعيين الوالي.

ووفقا لمصادر مختلفة، فإن الآثار المباشرة لهذا الوضع هي على النحو الآتي:

- لا تستطيع الحكومة المركزية، التي تتخذ من بورتسودان مقرا لها، إصدار ميزانية للدولة، لأنها لا تسيطر على جميع الولايات. وسيكون لهذه الحالة أثر سلبي على إيرادات الدولة.
- لا يمكن ضمان عمل المصرف المركزي في المدن التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بسبب مركزية عمليات البنك. وسيؤثر هذا على القطاع المصرفي ككل وقد يُنذر بإنشاء بنك مركزي آخر في المستقبل.
- بسبب رفض الولايات التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع الخضوع للسلطة المركزية، ستفقد هذه السلطة الإيرادات المباشرة (الضرائب والرسوم وما إلى ذلك) من تلك الولايات.
- سيكون لعودة موظفي الدولة إلى العمل تأثير على شرعية عقود العمل، ومن المحتمل أن تؤثر على الرواتب المستقبلية للعمال في تلك الولايات. وفي هذه الحالة، ستكون الحكومة، التي تتخذ من بورتسودان مقرا لها، ملزمة بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في الولايات التي لا تسيطر عليها.
- لا توجد عملية تصدير في الولايات الخاضعة لإدارة قوات الدعم السريع، ويبدو هذا أكثر وضوحا في الولايات المحاصرة، حيث تم غلق جميع الطرق وتوقفت المطارات عن العمل، كما هي الحال في شمال كردفان. ويؤثر هذا الوضع بشكل كبير على الحكومة التي تتخذ من بورتسودان مقرا لها والتي تعتمد على إدارة الشؤون الاقتصادية للدولة، بما في ذلك الحصول على عائدات التصدير والمحافظة على استقرار العملة. وبدلا من ذلك، لجأت الحكومة بشكل متزايد إلى عائدات التصدير، وخاصة من الذهب، لتمويل الجهود الحربية المستمر، وهو ما زاد من الضغط على الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

٢-١١ خاتمة

يشدد التحليل الوارد في هذا الفرع من التقرير على تعقيد ديناميات النزاع في السودان والآثار على المدى البعيد لعدم الاستقرار المستمر على حياة الإنسان والتأسك الاجتماعي والقدرة الاقتصادية على البقاء. وتكشف الدوافع التاريخية والحديثة للنزاع عن الحاجة إلى نهج متعدد الأبعاد لإعادة الإعمار، مع إيلاء اهتمام خاص للشمول السياسي والمساواة في الموارد وبناء السلام على مستوى المجتمع المحلي. وتشير النتائج إلى أنه لا يمكن للسودان أن يأمل في بناء مسار دائم للاستقرار، وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، إلا من خلال معالجة هذه الأسباب الجذرية. ومن

الضرورة بمكان اتباع نهج شامل ومتكامل، نهج لا يعيد بناء البنية التحتية فحسب، بل يعيد أيضا الثقة بين المجتمعات المتنوعة في السودان، وهو ما يضع الأساس لمستقبل يسوده السلام وقادر على الصمود ومزدهر.

٣- تقييم احتياجات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في السودان

سيتم في هذا الفرع من التقرير بحث الاحتياجات الملحة في السودان في ما يتعلق بالتعافي بعد نزاع طويل الأمد، وذلك بالاستناد إلى رؤى أصحاب المصلحة والدروس المستفادة من السياقات الدولية في مرحلة ما بعد النزاع. فقد أدت التحديات المستمرة إلى أزمات إنسانية كبيرة وانهيار البنية التحتية وعدم استقرار اقتصادي واضطراب اجتماعي كبير. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات نهجا متعدد الأوجه يشمل مساعدة إنسانية فورية واستراتيجيات إنمائية على المدى الطويل وسياسات وطنية متماسكة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

٣-١ التكاليف الإنسانية

أدى النزاع في السودان إلى أزمة إنسانية حادة أثرت على ملايين الناس في جميع أنحاء البلاد. ومع انتشار النزوح على نطاق واسع، وتدمير البنية التحتية الأساسية، وحالة الطوارئ الصحية العامة، وانعدام الأمن الغذائي، فإن آثار الأزمة الفورية وعلى المدى الطويل على المدنيين في السودان عميقة. وستُدْرَس هذه الآثار الإنسانية الرئيسية في هذا الفرع، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة والتقارير الواردة من المنظمات الدولية.

٣-١-١ النزوح والظروف المعيشية

اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، شهد السودان أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، حيث بلغ عدد النازحين داخليا نحو ١١,٥ مليون شخص. والجدير بالذكر أن ٨,٢ مليون شخص نزحوا منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، لجأ ٣,٣ ملايين شخص إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان. واستقبلت تشاد أكبر عدد من الوافدين، تليها مصر وجنوب السودان. وأدى هذا النزوح الجماعي إلى أزمة إنسانية حادة، حيث كان ٢٤,٧ مليون شخص، أي نصف سكان السودان، في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٤). ويواجه هؤلاء النازحون تحديات كبيرة، بما في ذلك قلة المأوى، ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة، والظروف المعيشية المكتنزة في المخيمات المؤقتة والمجتمعات المضيفة.

وتدعم تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجود نقص حاد في الاحتياجات الأساسية مثل الصرف الصحي والرعاية الصحية في مخيمات النازحين، إلى جانب المخاطر الصحية المرتبطة بها من الأمراض المنقولة بالمياه. ويؤكد المكتب في محته العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢٤ أن تدهور أنظمة المياه والصرف الصحي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات، تسبب في مخاطر كبيرة على الصحة العامة. فقد تسببت محدودية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي في تفشي أمراض مثل الكوليرا، وهو ما يشكل تهديدات صحية خطيرة للنازحين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٤). والوضع مروع بشكل خاص بالنسبة للفئات الضعيفة، مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بهذه الظروف المعيشية.

٣-١-٢ تدمير البنية التحتية المدنية

تسبب النزاع في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، وهو ما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. فقد تعرضت المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والمنازل لأضرار جسيمة أو أعيد استخدامها للاستخدام العسكري. ويعطل هذا التدمير الحياة اليومية لملايين الناس ويقيد بشدة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة. ووفقاً للتقديرات الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية، فإن ٧٠ في المئة من مرافق الرعاية الصحية في المناطق المتضررة من النزاع إما متضررة أو خارج الخدمة، الأمر الذي يحد من الوصول إلى الرعاية الطارئة والخدمات الأساسية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٤ ب).

وكان للنزاع في السودان تأثير مدمر على كل من التعليم والبنية التحتية للمياه. وتشير التقارير التي صدرت مؤخراً إلى أن نحو ١٩ مليون طفل خارج المدرسة حالياً بسبب العنف المستمر، مع فقدان حوالي ٦,٥ مليون طفل القدرة على مواصلة التعليم بسبب انعدام الأمن وإغلاق حوالي ٤٠٠ ١٠ مدرسة في المناطق المتضررة من النزاع (سودان تايمز، ٢٠٢٣؛ اليونيسيف، ٢٠٢٤) وهذا الانقطاع في التعليم لا يحد من فرص التعلم الفورية فحسب، بل يشكل أيضاً مخاطر على المدى الطويل على تنمية رأس المال البشري في السودان، حيث يُجرح الأطفال والشباب من المهارات والمعرفة الأساسية. ومن المرجح أيضاً أن تكون هذه المرافق الصحية والتعليمية المتضررة أو المدمرة (إلى جانب جميع البنى التحتية الأخرى المتضررة من النزاع) شديدة التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وهو ما يزيد من إعاقة استخدامها الآمن وإعادة تأهيلها أو إعادة إعمارها بشكل آمن.

٣-١-٣ أزمة صحية عامة

أدى انهيار نظام الرعاية الصحية في السودان بسبب النزاع إلى أزمة صحية عامة متفاقمة. فقد ارتفع عدد حالات تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك الكوليرا والمalaria والحصبة، بشكل كبير، لا سيما في مخيمات النزوح المكتظة والمناطق التي تفتقر إلى المرافق الصحية الأساسية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٤). ويزداد تفشي الأمراض سوءاً بسبب النقص في المهنيين والإمدادات الطبية، وهو ما يحول دون الوقاية من الأمراض وعلاجها بشكل فعال.

وتتأثر الرعاية الصحية للأمهات والأطفال بشكل خاص، حيث انخفض الحصول على رعاية التوليد الطارئة بشكل كبير. فقد أدى إغلاق المرافق الصحية، إلى جانب ندرة الأدوية الأساسية، إلى زيادة معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في مناطق النزاع. وارتفعت معدلات الوفيات النفاسية بشكل كبير في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، حيث تكابد النساء الحوامل للحصول على خدمات ولادة آمنة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٤).

٣-١-٤ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات حرجة في السودان، وهو ما أثر على نحو نصف السكان. وأفاد برنامج الأغذية العالمي أن ٢٤ مليون شخص في السودان يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود ٦٣٨ ألف في مستوى

حاد من الجوع (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٤). فقد أدى النزاع المستمر إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتقييد الوصول إلى الأسواق وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما جعل من الصعب أكثر فأكثر على الأسر الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ.

والأطفال معرضون بشكل خاص لسوء التغذية، حيث تصل معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال الصغار إلى مستويات الطوارئ في بعض المناطق المتأثرة بالنزاع. ويشكل سوء التغذية مخاطر صحية على المدى الطويل، وهو ما يؤدي إلى توقف النمو وضعف جهاز المناعة ومشكلات في النمو. ويؤكد برنامج الأغذية العالمي في النتائج التي توصل إليها أنه بدون تدخلات فورية، يمكن أن تكون لسوء التغذية آثار دائمة على الأطفال في السودان، وهو ما يعرقل نموهم المعرفي والبدني ويزيد من خطر حدوث مضاعفات صحية على المدى الطويل.

٣-٢ الضرر الذي لحق بالمؤسسات

كانت للنزاع الدائر في السودان آثار مدمرة على هيكل الحكم المركزي والمحلي على حد سواء، وهو ما أضعف بشدة قدرة البلاد على الحفاظ على النظام العام وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد أدى هذا الانهيار المؤسسي إلى فراغ في الحكم، وهو ما تسبب في تلاشي ثقة الناس وتعقيد أي جهود لتحقيق التعافي الفعال في مرحلة ما بعد النزاع. وسيتناول هذا الفرع من التقرير الأضرار التي لحقت بهيكل الحكم المركزي والمحلي في البلاد، وفقدان المهنيين المهرة ذوي الأهمية البالغة للوظائف المؤسسية، وما يترتب عن ذلك من تحديات تواجه الحوكمة والإدارة العامة في المستقبل.

٣-٢-١ انهيار هيكل الحكم المركزي والمحلي

أدى النزاع إلى زعزعة استقرار الحكومة المركزية في السودان بشكل أساسي، وهو ما ترك مؤسسات الدولة الحيوية غير قادرة على أداء مهامها الأساسية. فقد أصيبت المؤسسات الوطنية، بما في ذلك وزارات الصحة والتعليم والمالية والعدل، بالشلل بسبب الأزمة، حيث تضررت البنية التحتية أو أعيد توجيهها لوظائف أخرى، وشرد الموظفون أو تم عزلهم من وظائفهم. وأدى هذا الشلل في الحكم المركزي إلى تقليص كبير من قدرة الحكومة على تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، وفرض القانون والنظام، وإدارة الخدمات الأساسية، الأمر الذي أدى فعلياً إلى تعطيل الإدارة العامة في جميع أنحاء السودان (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٤).

وتسبب النزاع الدائر في السودان في تعطيل هيكل الحكم المحلي بشكل كبير، لا سيما في المناطق الحضرية. وفي دراسة مشتركة، كشف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٣١ في المئة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية تعرضت للنزوح وأن العمالة بدوام كامل انخفضت بمقدار النصف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد توقف بعض أو كل الأطفال في سن المدرسة عن الذهاب إلى المدرسة، وذلك في أكثر من ٧٠ في المئة من الأسر الحضرية، ولا تملك سوى واحدة من كل سبع أسر حضرية إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الكاملة (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٤).

وقد أعاقَت هذه التحديات بشكل كبير قدرة هيئات الحكم المحلي، مثل مجالس المدن والسلطات البلدية، على الحفاظ على القانون والنظام وتقديم الخدمات الأساسية. وأدى نزوح الموظفين ونقص الموارد إلى تعطل العديد من المكاتب الإدارية المحلية، وهو ما تسبب في انهيار الخدمات الاجتماعية وإدارة النفايات والمرافق الصحية ونظم العدالة المحلية.

٣-٢-٢ انهيار النظام القضائي وسيادة القانون

كان للنزاع الدائر في السودان أثر مدمر على النظام القضائي الهش أصلاً في البلاد. وكما ورد بالتفصيل في تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/55/29)، فقد تسبب القتال في تدمير العديد من المنشآت القضائية ومرافق إنفاذ القانون وهجرها، وهو ما أدى إلى تعطيل الإجراءات القضائية وتقويض سيادة القانون بشدة. وأسفر هذا الانهيار في نظام العدالة الرسمي عن الحد بشكل كبير من إمكانية اللجوء إلى العدالة، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة، التي غالباً ما تعتمد على النظام للحماية من العنف والتمييز. وتؤكد المفوضية على الحاجة الملحة إلى معالجة هذا الانهيار وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه وكالات إنفاذ القانون خسائر كبيرة في عدد الأفراد، حيث نزح العديد من الضباط أو تركوا وظائفهم بسبب التهديدات الأمنية. وقد ساهم هذا الفراغ في القدرة على إنفاذ القانون في ارتفاع معدلات الجريمة، بما في ذلك السرقة والاعتداء والعنف الجنساني، وهو ما زاد من تقويض سلامة المجتمع واستقراره. كما أن عدم القدرة على إنفاذ القوانين شجع الجماعات المسلحة والمليشيات، التي تستفيد من غياب السلطة المركزية لتوسيع نفوذها، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة الأمنية.

٣-٢-٣ فقدان المهنيين المهرة وانعكاساته

أدى النزاع الدائر في السودان إلى نزوح جماعي حاد للمهنيين المهرة، وهو ما زاد من هشاشة سوق العمل، الهشة أصلاً، وأثر بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية الحيوية. ويعد انخفاض العمالة في القطاعات الكلية بسبب انخفاض الناتج مثيراً للقلق بشكل خاص. ومقارنةً بمستويات عام ٢٠٢١، من المتوقع أن يفقد نصف العمال، أي نحو ٥,٢ مليون شخص، وظائفهم. ومن المتوقع أن يعاني قطاع الخدمات أكثر من غيره، وهو أكبر مستخدم في السودان، حيث فقدت ٢,٧ مليون وظيفة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤٧,٩ في المئة. ومن المتوقع أن ينكمش القطاع الزراعي بنسبة ٢٠,٤ في المئة، وهو ما يؤدي إلى فقدان ٠,٤ مليون وظيفة، بينما يواجه القطاع الصناعي الأثر الأكثر تدميراً، حيث فقد مليوني وظيفة، أي ما يعادل ٨١,٣ في المئة من العمالة القطاعية (أحمد ورؤوف وصدّيق، ٢٠٢٤).

ويؤثر النقص في المهنيين المهرة تأثيراً مباشراً على قدرة الحكومة على تنفيذ مبادرات التعافي وبرامج الخدمة العامة، وهو ما يقف حجر عثرة أمام أي جهود لإعادة البناء واستعادة قوة المؤسسات. ويتضح هذا العجز المهني بشكل خاص في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، حيث تحُدُّ ندرة الأطباء والممرضات والمعلمين ومديري المدارس المديرين من توافر الخدمات الأساسية للسكان. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لإقامة العدل، ولا للخدمات الاجتماعية، ولا للتخطيط الاقتصادي السَّير بفعالية بدون موظفين مدنيين مهرة، وهو ما يعرض الأهداف الإنمائية طويلة المدى للخطر.

٣-٢-٤ التحديات التي تواجه الحوكمة والإدارة العامة مستقبلاً

تتسبب الآثار التراكمية لانهباء الحوكمة والقضاء وفقدان الموظفين المهرة في عقبات كأداء أمام إعادة تأسيس هيكل حوكمة فعالة. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- **نقص المعرفة المؤسسية.** بمغادرة المهنيين ذوي الخبرة للسودان أو نزوحهم داخليا، نشأ فراغ كبير في المعرفة المؤسسية الضرورية للحوكمة والإدارة الفعالة. ويعرقل هذا الفراغ الاستمرارية في رسم السياسات والتخطيط وتنفيذ البرامج الحيوية.
- **تآكل ثقة الناس.** أدى عجز المؤسسات الحكومية عن توفير الأمن والعدالة والخدمات الأساسية إلى تآكل ثقة الناس. وقد تنظر المجتمعات المتضررة من النزاع إلى هذه المؤسسات بعين الريبة، وهو ما يُعقّد مبادرات بناء السلام والحوكمة مستقبلاً.
- **تعقيدات إعادة بناء الحكم المحلي.** ستتطلب إعادة تأسيس الحكم المحلي إعادة بناء البنية التحتية المادية، واستعادة ثقة المجتمع وتدريب الموظفين لتلبية الاحتياجات الإدارية المحلية. وفي غضون ذلك، لا يزال السكان المحليون عرضة للاستغلال من الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات المسلحة التي تستفيد من فراغ الحكم.
- **الحاجة إلى إصلاح المؤسسات وبناء القدرات.** ستتطلب إعادة بناء حكم فعال في السودان إجراء إصلاحات واسعة للمؤسسات ومبادرات لبناء القدرات. ويشمل ذلك تدريب موظفي الخدمة المدنية الجدد، ووضع آليات للمساءلة، وربما إدخال سياسات اللامركزية التي تمكّن السلطات المحلية من تلبية الاحتياجات الخاصة بالمنطقة بشكل أكثر فعالية.

٣-٣ تقييم الأضرار التي لحقت بالخدمات الأساسية في السودان

أدى النزاع الدائر في السودان إلى تدمير واسع النطاق وتعطيل شديد للخدمات الأساسية الضرورية للحياة اليومية، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والغذاء والكهرباء. وقد تسبب الضرر المتراكم الذي لحق بالبنية التحتية والنزوح القسري لملايين الأشخاص في حالة طوارئ إنسانية، وهو ما جعل الفئات الضعيفة غير قادرة على الوصول المستمر إلى الموارد الأساسية. ويتم في هذا الفرع من التقرير بحث كل خدمة من هذه الخدمات الحيوية، مع تحديد القضايا الرئيسية وأثرها على المجتمعات المتضررة. وتتمثل إحدى المشكلات الشائعة في جميع البنى التحتية المتضررة أو المدمرة بسبب النزاع في وجود مخاطر المتفجرات داخل البنية التحتية وحولها. ويحدُّ هذا التهديد من القدرة على الاستخدام الآمن لهذه البنية التحتية أو إعادة تأهيلها أو إعادة بنائها بطريقة آمنة.

٣-٣-١ المياه والصرف الصحي

اضطراب إمدادات المياه. في ما يتعلق البنية التحتية للمياه، قوضت الحرب بشدة إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة. فقد أفادت اليونيسف أنها أمّدت منذ بدء النزاع ١٠,٩ مليون طفل وأسرههم بمياه الشرب المأمونة، وهو ما يكشف عن الحاجة الشديدة الناجمة عن أنظمة المياه المتضررة (اليونيسف، ٢٠٢٤). وتواجه المناطق الريفية، التي تتأثر على النحو نفسه، نقصا حادا في الحصول على مياه نظيفة، وهو ما يزيد من خطر تفشي الأمراض. وحاليا، تشير التقديرات إلى أن ٤ ملايين شخص في السودان معرضون للإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، بما في ذلك الكوليرا، والتي تم الإبلاغ عنها في ١١ ولاية، مع وجود أكثر من ١١ ألف حالة مشتبه بها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٤).

انهيار نظام الصرف الصحي. تسببت الأضرار الناجمة عن النزاع أيضا في تدمير شبكات الصرف الصحي، وهو ما أدى إلى ظروف غير صحية، لا سيما في مخيمات النزوح المكتظة. وقد أبلغت اليونيسف عن انهيار واسع النطاق لخدمات الصرف الصحي الأساسية، وهو ما يزيد من احتمال انتقال الأمراض في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وساهمت هذه الظروف في استمرار تفشي أمراض مثل الحصبة والملاريا، الأمر الذي زاد من إجهاد نظام الرعاية الصحية الهش أصلا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٤).

٣-٣-٢ خدمات الرعاية الصحية

انهيار البنية التحتية للرعاية الصحية. أدى النزاع المستمر في السودان إلى تدهور شديد في البنية التحتية للرعاية الصحية في جميع أنحاء المناطق المتضررة. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن أقل من ٢٥ في المئة من المرافق الصحية تعمل في الولايات الأكثر تضررا من الحرب، بينما تعمل ٤٥ في المئة فقط من هذه المرافق بكامل طاقتها في ولايات أخرى. وفي المناطق المتأثرة بالنزاع، اضطرت نحو ٨٠ في المئة من المرافق الصحية على غلق أبوابها بسبب النزاع المسلح وانعدام الأمن والهجمات على البنية التحتية للرعاية الصحية ونقص العاملين في مجال الصحة والإمدادات. وقد عانت المستشفيات الكبرى في أماكن مثل الخرطوم ودارفور وكردفان من النهب أو القصف أو تم هجرها، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٤ ب).

٣-٣-٣ تفشي الأمراض وأزمة الصحة النفسية

أدى انهيار خدمات الصحة العامة في السودان إلى زيادة تفشي الأمراض، بما في ذلك أكثر من ١١ ألف حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا و٤ آلاف حالة بالحصبة، حسبما أفادت به منظمة الصحة العالمية. كما أن انتشار الملاريا وحمى الضنك يتزايد بسبب قلة المرافق الصحية وغياب مكافحة نواقل المرض. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التعرض المطول للعنف والنزوح إلى أزمة صحية نفسية حادة، حيث يعاني نحو ٣ ملايين شخص من حالات نفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٤).

٤-٣ الأمن الغذائي والتغذية

١-٤-٣ انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة

تسبب تعطل الإنتاج الزراعي وسلاسل التوريد في وصول انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات حرجة، وهو ما أثر على نحو ٢٤ مليون شخص في السودان. ومن بين هؤلاء، هناك ٨ ملايين شخص معرضون لخطر سوء التغذية، والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. وقد نتج نقص الغذاء عن نزوح المجتمعات الزراعية الناجم عن النزاع، وفقدان الماشية ومحدودية الوصول إلى الأسواق، الأمر الذي أدى إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية وجعل المواد الأساسية منها غير ميسورة التكلفة (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٤).

٢-٤-٣ أزمة سوء التغذية بين الأطفال

بلغت معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال مستويات طارئة في بعض المناطق، حيث من المتوقع أن يعاني ٧٠٠ ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم في عام ٢٠٢٤. وسوء التغذية آثار صحية فورية وطويلة المدى، ما يؤدي إلى توقف النمو وضعف جهاز المناعة ومشكلات في النمو، مع تداعيات محتملة مدى الحياة على السكان الأصغر سناً في البلاد (اليونيسف، ٢٠٢٤؛ برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٤).

٥-٣ الكهرباء وإمدادات الطاقة

تدهورت موثوقية الكهرباء بشكل كبير بالنسبة لنحو ٩٠ في المئة من الأسر التي كانت قادرة على الوصول إلى الكهرباء قبل النزاع، حيث أدت انقطاعات التيار الكهربائي الطويلة وتضرر البنية التحتية إلى الحدّ بشدة من الإمدادات (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٤). وتعاني العديد من المناطق من انقطاعات التيار بشكل متكرر ومطول، الأمر الذي يعطل الحياة اليومية ويعرقل الأنشطة الأساسية مثل تخزين الطعام وتوفير الرعاية الصحية والاتصالات. وتؤدي هذه الاضطرابات إلى تفاقم مواطن الضعف التي يواجهها سكان المدن، لا سيما أولئك الذين يعتمدون على الكهرباء المستقرة في المعدات الطبية والأعمال والظروف المعيشية الأساسية. ويؤثر انقطاع التيار الكهربائي المطول في المراكز الحضرية الرئيسية على الخدمات الأساسية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والمدارس والأعمال التجارية. وتسبب الافتقار إلى إمدادات ثابتة للطاقة في إعاقة الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي جعل البطالة تتفاقم وزاد من مصاعب الأسر المتضررة أصلاً من النزاع (البنك الدولي، ٢٠٢٤).

٦-٣ تعطيل التعليم والأثر على المدى الطويل

لقد تسبب النزاع المستمر في تعطيل نظام التعليم في جميع أنحاء السودان، وهو ما أثر بشكل كبير على قدرة الأطفال على الحصول على فرص للتعليم، حيث تم تدمير نحو ٥٠٠ مدرسة و ١٥ جامعة أو أستخدمت لأغراض بديلة، مثل إسكان العائلات النازحة أو كقواعد مؤقتة للجماعات المسلحة (اليونيسف، ٢٠٢٤). وقد تسبب ذلك في تعليق التعليم الرسمي لحوالي ١٩ مليون طفل في سن الدراسة، وهو ما أدى إلى تفاقم ما يعد الآن واحدة من أكبر أزمات نزوح الأطفال في العالم.

وأدى إغلاق المرافق التعليمية في السودان إلى الحدّ بشدة من إمكانية حصول الأطفال على فرص للتعليم، حيث أصبح ١٩ مليون طفل حالياً خارج المدرسة بسبب النزاع المستمر. ولا يجد هذا الاضطراب من الفرص التعليمية الفورية فحسب، بل يهدد أيضاً تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل، ويجرم الملايين من المهارات الأساسية اللازمة للتوظيف في المستقبل والاستقرار الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أصبحت المدارس أهدافاً للعنف، وهو ما يعرض الأطفال في مناطق النزاع لخطر دائم ويزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. ويؤدي عدم الحصول على التعليم إلى تفاقم الصدمات النفسية وانعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يزيد من تعريض النمو الاقتصادي المستقبلي والاستقرار العام في السودان للخطر (اليونيسف، ٢٠٢٣).

٧-٣ مخاطر الحماية والفئات الضعيفة

لقد نتجت عن النزاع في السودان تحديات كبيرة في حماية المدنيين، وهو ما يعرض ملايين الأشخاص لأشكال مختلفة من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. وتحمل الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال، العبء الأكبر من هذه الأخطار، حيث يؤدي إنفاذ القانون المحدود والافتقار إلى مأوى آمن إلى تفاقم التهديدات التي يواجهونها. ويبحث هذا الفرع من التقرير بواعث القلق الرئيسية المتعلقة بالحماية التي تؤثر على هذه الفئات، بما في ذلك آثار الأذى البدني، والعنف الجنسي، والتلوث بمخاطر المتفجرات، والتجنيد في الجماعات المسلحة، فضلاً عن الصدمات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها النازحون بسبب النزاع.

١-٧-٣ مخاطر الحماية بالنسبة للمدنيين

بانهيار الحكم وإضعاف الحماية القانونية، يزداد خطر تعرض المدنيين، خاصة في مناطق النزاع، للأذى الجسدي. وتشير التقارير إلى وقوع حوادث واسعة النطاق من الاستغلال والعمل القسري والتحرش. وغياب إنفاذ القانون بشكل كاف يترك العديد من المجتمعات دون حماية من الجماعات المسلحة، وهو ما يعرضها لهجمات متكررة والتجنيد القسري.

٣-٧-٢ العنف الجنساني واستغلال النساء والفتيات

لا يزال النزاع الدائر في السودان يدمر حياة شعبه، لا سيما النساء والفتيات. وبمرور عام واحد على هذا الوضع، ازدادت الأزمة الإنسانية سوءاً، وهو ما يؤدي إلى تراجع المكاسب السابقة في مجالي الديمقراطية والاستقرار. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب، حيث يشكلن ٥٣ في المئة من النازحين داخليا. وتتصاعد مخاطر العنف الجنساني، حيث يتعرض أكثر من ٦,٧ مليون شخص للخطر، إلى جانب التقارير المتزايدة عن العنف الشريك الحميم والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر. ولا يزال الحصول على خدمات الدعم محدوداً بالنسبة للناجيات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم محتتهن. وتؤكد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على الحاجة إلى الاهتمام الدولي لمنع التفاوض عن هذه الأزمة وتدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية النساء والفتيات وتمكينهن مع ضمان مشاركتهن في عمليات السلام واتخاذ القرار (الأمم المتحدة، ٢٠٢٤ أ).

٣-٧-٣ مخاطر المتفجرات

أدى النزاع إلى زيادة هائلة في مخاطر المتفجرات في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المراكز السكانية الرئيسية. ونظراً للطبيعة العشوائية للنزاع، تنتشر هذه المخاطر في جميع أنحاء البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية وحولها، والمرافق الطبية والتعليمية، والأسواق، والبنية التحتية للمياه والكهرباء، والطرق ومهابط الطائرات، وكذلك داخل المناطق الزراعية. وبعد الأطفال والنازحون أكثر عرضة للحوادث بسبب أنماط نشاطهم. وبالإضافة إلى التهديد المباشر للحياة الذي تشكله هذه التهديدات على المدنيين، فإنها تعرقل أيضاً الوصول الآمن إلى الخدمات وجهود إعادة الإعمار المادي والتعافي في المناطق المتضررة من النزاع. كما أن وجود مخاطر المتفجرات يحول دون عودة النازحين بأمان إلى مناطق النزاع.

٣-٨-٨ أوجه التأثير على الأطفال

٣-٨-١ التجنيد في الجماعات المسلحة والعمل القسري

يتعرض الأطفال لخطر متزايد للتجنيد على يد الجماعات المسلحة، التي تستفيد من غياب الهياكل التعليمية والاجتماعية المستقرة. وغالبا ما يُجبر الأطفال الضعفاء، لا سيما أولئك الذين انفصلوا عن أسرهم، على الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو على العمل. وهذا الاستغلال لا يُعرض سلامتهم الجسدية للخطر فحسب، بل يحرمهم أيضاً من فرص التعليم والنمو بطريقة صحية، وهو ما يُديم دورات الفقر والعنف.

٣-٨-٢ الصدمات النفسية والنزوح الاجتماعي

لقد تسبب النزاع في صدمات نفسية شديدة بين الأطفال الذين يعانون من الفقد والنزوح والتعرض للعنف. ويواجه الأطفال في مناطق النزاع أو مخيمات النزوح مخاطر عالية للإصابة باضطراب ما بعد الصدمة، والقلق، والاكتئاب،

مع محدودية الوصول إلى الدعم النفسي. ويؤدي تعطيل الهياكل الأسرية إلى تفاقم هذه التحديات، حيث يفقد الأطفال البيئة الوقائية التي توفرها الأسر عادة. وبدون تدخل كاف، يمكن أن تكون للصدمات النفسية المستمرة آثار طويلة المدى على صحتهم النفسية وقدرتهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

٣-٨-٣ أزمة الصحة النفسية وخدمات الدعم المحدودة

أدى العنف وعدم الاستقرار المستمر إلى أزمة صحية نفسية واسعة النطاق، لا تؤثر على الناجين من العنف الجسدي فقط، ولكن أيضا على الذين يعانون من الضغوط المستمرة للنزوح وانعدام الأمن. ويعاني نحو ٣ ملايين شخص في السودان حاليا من مشاكل صحية نفسية حادة، بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق، مع تعرض الأطفال وكبار السن للخطر بشكل خاص. ولسوء الحظ، فإن خدمات الصحة النفسية شحيحة، لا سيما في المناطق الريفية ومخيمات النازحين، وهو ما يحرم الملايين من الرعاية والدعم الأساسيين (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٤).

ويزداد تفاقم خدمات الصحة النفسية المحدودة بسبب نقص المهنيين المدربين، حيث فر العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو نزحوا. وقد أصبحت الحاجة إلى رعاية تراعي الصدمات النفسية وشبكات دعم أمرا ملحا، إذ إن مشكلات الصحة النفسية غير المعالجة تهدد قدرة المجتمع على الصمود على المدى الطويل وتعميق عملية التعافي الشاملة بعد النزاع. وستتطلب تلبية هذه الاحتياجات في مجال الصحة النفسية استجابةً مجتمعية قوية بدعم من المنظمات الدولية والمحلية.

٣-٩-٣ التكاليف الاقتصادية للنزاع في السودان

لقد تسبب النزاع في السودان في تكاليف اقتصادية مدمرة، وأدى إلى تفاقم التحديات الموجودة أصلا وإلى عواقب جديدة أمام التعافي والنمو. ويمكن رؤية هذه الآثار الاقتصادية من خلال التدمير المباشر للبنية التحتية والخدمات والآثار غير المباشرة على الاستقرار الاقتصادي الشامل، وسبل العيش، ومستويات الفقر. وترد هذه التحديات الاقتصادية في هذا الفرع من التقرير، الذي يبين بالتفصيل العواقب الفورية وطويلة المدى على اقتصاد السودان.

٣-٩-١ خسائر مالية فورية تتكبدتها البنية التحتية والخدمات

أثر النزاع الدائر في السودان بشدة على البنية التحتية الحيوية، وهو ما أدى إلى تدمير واسع النطاق لشبكات النقل ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وشبكات المياه. وتسبب تصاعد العنف منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ في تعطيل الحياة اليومية وإجهاد الاقتصاد بشكل كبير، الأمر الذي ساهم في ما أصبح أكبر أزمة نزوح في العالم (البنك الدولي، ٢٠٢٤). وستتطلب إعادة بناء هذه الخدمات استثمارات وموارد كبيرة، وهو ما يضع ضغطا إضافيا على ميزانية البلاد المحدودة.

وقد تسبب تعطل الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي في تدهور الظروف المعيشية أكثر بالنسبة إلى ملايين الناس. وتشهد العديد من المناطق، لا سيما في المراكز الحضرية، انقطاعا متكررا للتيار الكهربائي، وهو

ما لا يؤثر على الأسر فقط، بل يؤثر أيضا على المستشفيات والشركات والمدارس. وقد أدت هذه الحالة إلى أزمة إنسانية تتطلب مساعدات دولية واسعة النطاق لتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين.

٣-٩-٢ فقدان سبل العيش والأنشطة الاقتصادية

لقد دمر النزاع قطاعات اقتصادية حيوية، لا سيما الزراعة، حيث يعمل أكثر من ٦٠ في المئة من القوى العاملة في البلاد. وأدى النزوح وتدمير الأراضي الزراعية وتقييد الوصول إلى الأسواق إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية، وهو ما تسبب في انخفاض الدخل وتوافر الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخسائر في الثروة الحيوانية، وهي مصدر أساسي للغذاء والدخل للعديد من الأسر الريفية، تؤدي إلى تقويض الأمن الغذائي وقدرة الاقتصاد على الصمود بشكل أكبر.

وتسبب إغلاق الأعمال التجارية الصغيرة، إلى جانب تدمير الأسواق ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية، في انتشار البطالة. وقد تأثر عمال القطاع غير الرسمي، الذين يشكلون جزءا كبيرا من الاقتصاد الحضري، بشكل خاص بهذه الاضطرابات.

٣-٩-٣ الآثار طويلة المدى على الاستقرار الاقتصادي والنمو

أدى النزاع المستمر في السودان، الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، إلى تدمير اقتصاد البلاد. وتشير التقارير إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يفيد البنك الدولي بحدوث انكماش بنسبة ٢٠ في المئة في عام ٢٠٢٣ و١٥ في المئة في عام ٢٠٢٤، بينما يتوقع بنك التنمية الأفريقي انخفاضا بنسبة ٥,٩ في المئة في عام ٢٠٢٤ وخسارة في الناتج قدرها ١٢٥ مليار دولار في السنة الأولى من النزاع. وتشير تحليلات أخرى إلى انخفاض أكثر حدة، يحتمل أن يتجاوز ٤٠ في المئة في عام ٢٠٢٣. وارتفعت تكاليف المعيشة، حيث أفاد الجهاز المركزي للإحصاء في السودان بارتفاع التضخم من ٦٧ في المئة في عام ٢٠٢٣ إلى ١٣٧ في المئة بحلول منتصف عام ٢٠٢٤. ويقدر البنك الدولي التضخم بنسبة ٦٦ في المئة لعام ٢٠٢٣ و ١٨٠ في المئة لعام ٢٠٢٤، بينما يقدر صندوق النقد الدولي بنسبة ١٧١ في المئة و ١٤٥ في المئة لتينك السنيتين على التوالي. وفقد الجنيه السوداني أكثر من ٣٠٠ في المئة من قيمته بحلول آب/أغسطس ٢٠٢٤، وتفاقم الفقر بواقع ١,٨ مليون شخص إضافي في السودان في برائن الفقر في عام ٢٠٢٣ (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٤).

وأدت الاضطرابات التجارية، المحلية والعابرة للحدود، إلى إضعاف الاستقرار الاقتصادي أكثر في السودان. فقد تعرضت طرق التجارة الحيوية للخطر، وهو ما منع تدفق السلع وأسفر عن انخفاض في عائدات الصادرات. وعانى قطاع الزراعة، الذي كان تاريخيا مساهما رئيسيا في صادرات البلاد، حيث أجبر النزاع المزارعين على التخلي عن المحاصيل والثروة الحيوانية. وأدى ذلك إلى انخفاض في عائدات النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل العجز التجاري للسودان يتفاقم وقلص من قدرته على استيراد السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والأدوية.

٣-٩-٤ أزمة الفقر والبطالة

أدى التدهور الاقتصادي المستمر إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في جميع أنحاء السودان. ومنذ بدء النزاع، ارتفع معدل الفقر في البلاد بنسبة ٤٠ في المئة، وهو ما دفع بالعديد من العائلات إلى ما دون خط الفقر (البنك الدولي، ٢٠٢٤). ومع فقدان الوظائف على نطاق واسع في قطاعات حيوية مثل الزراعة والتجارة والتصنيع، ارتفعت البطالة، لا سيما بين الشباب وسكان الريف، الذين تأثروا بشكل غير متناسب بالنزوح وعدم الاستقرار الاقتصادي.

كما أدى التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما جعل الغذاء والوقود والضروريات الأخرى بعيدة المنال بالنسبة إلى كثير من السكان. ويواجه نحو ٢٤ مليون شخص في السودان الآن انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض القوة الشرائية وتعطل الإنتاج الزراعي (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٤). ويهدد هذا الوضع سبل العيش العاجلة والقدرة على الصمود الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تفتقر الأسر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية أو في تعليم أطفالها.

٣-١٠-١٠ التدهور الاقتصادي في السودان

لقد أدى النزاع في السودان إلى تدهور اقتصادي حاد، متسبباً بذلك في تفاقم حالة الاقتصاد الهش أصلاً، وتعطيل القطاعات الاقتصادية الحيوية. وأدت الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب إلى انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وانخفاض ثقة المستثمرين وجعلت الأعمال التجارية المحلية تكابد من أجل البقاء في بيئة غير مستقرة. وتمثل هذه العوامل مجتمعة تحديات هائلة أمام التعافي الاقتصادي وآفاق النمو على المدى الطويل للسودان.

٣-١٠-١١ انكماش الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاستقرار الاقتصادي

انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بأكثر من ٢٥ في المئة منذ بدء النزاع في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الاضطراب الشديد الذي أصاب الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤). ويعزى هذا الانكماش الحاد في المقام الأول إلى الأضرار واسعة النطاق التي لحقت بالبنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية في القطاعات الرئيسية، ونزوح ملايين الأشخاص، وهو ما تسبب في انخفاض كبير في القوى العاملة.

وتزداد حدة عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، التي أدت إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية في البلاد. فقد ارتفع معدل التضخم في السودان إلى أكثر من ٤٠٠ في المئة اعتباراً من أواخر عام ٢٠٢٣، وهو ما جعل السلع الأساسية بعيدة المنال بالنسبة إلى قطاعات واسعة من السكان (البنك الدولي، ٢٠٢٤). ولم يؤثر هذا التضخم المفرط على أسعار الغذاء والوقود فحسب، بل أدى أيضاً إلى زيادة تكلفة المدخلات الحيوية بالنسبة إلى الأعمال التجارية، وهو ما تسبب في سلسلة من الزيادات في الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل. وبالإضافة إلى ذلك، شهد الجنيه السوداني انخفاضاً كبيراً في قيمته، الأمر الذي زاد من حدة عدم استقرار الاقتصاد وقُلل من القدرة على تحمل تكاليف الواردات.

وقد جعلت فترة عدم الاستقرار الاقتصادي هذه قدرة الحكومة على تمويل الخدمات الأساسية ومبادرات التعافي محدودة بشكل كبير، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المعونة الدولية والمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن محدودية الوصول إلى مناطق النزاع جعلت من الصعب على المساعدات الخارجية التخفيف بشكل فعال من هذه التأثيرات الاقتصادية.

٣-١٠-٢ أوجه التأثير على التجارة والاستثمار والأعمال التجارية المحلية

٣-١٠-٢-١ تعطل النشاط التجاري

أدى النزاع إلى تعطيل التجارة المحلية والدولية على حد سواء، وهو ما أثر على قطاعات التصدير الحيوية في السودان، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن. وتعرضت طرق التجارة الرئيسية التي تربط السودان بالبلدان المجاورة، مثل تشاد ومصر وجنوب السودان، للخطر بسبب الأعمال العدائية المستمرة، وهو ما أعاق تدفق البضائع وقلل من عائدات التصدير. وتضررت الزراعة، التي تمثل جزءا كبيرا من صادرات السودان، بشكل خاص، حيث أجبر النزاع المزارعين على التخلي عن المحاصيل والماشية. ونتيجة لذلك، انخفضت أحجام الصادرات من السلع الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات من النقد الأجنبي واتساع العجز التجاري.

وتسبب أيضا فقدان العائدات من التجارة في تقييد قدرة البلاد على استيراد السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود، وهو ما أدى إلى نقص يجعل الأزمة الإنسانية تتفاقم أكثر. وقد أسفر غلق الحدود وفرض قيود على النقل في مناطق النزاع عن تعطيل سلاسل التوريد اللازمة للتجارة المحلية والدولية على حد سواء، الأمر الذي ضاعف الأثر الاقتصادي على الشركات في السودان التي تعتمد على المدخلات المستوردة.

٣-١٠-٢-٢ تراجع في الاستثمار وثقة المستثمرين

انخفض الاستثمار في السودان، الأجنبي والمحلي على حد سواء، بشكل حاد نتيجة النزاع الدائر. فقد أدت حالة عدم اليقين التي تكتنف البيئة السياسية والأمنية في السودان إلى ردع المستثمرين المحتملين، لأن المخاطر المرتبطة بالعمل في منطقة نزاع تفوق العائدات المحتملة. وقد غادر البلاد كبار المستثمرين الأجانب، لا سيما أولئك الذين يعملون في الزراعة والتعدين والبنية التحتية، أو أوقفوا عملياتهم بسبب المخاطر الأمنية وعدم القدرة على التنبؤ بالوضع.

وأدى النزاع أيضا إلى تأخير أو توقف العديد من المشاريع الإنمائية التي تمولها المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، وهو ما قلص من تدفق رؤوس الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي. وبانخفاض ثقة المستثمرين إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، يواجه السودان تحديا كبيرا في جذب الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء اقتصاده حالما ينحسر النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تخفيض التصنيف الائتماني للبلاد وارتفاع الدين العام، الذي تجاوز الآن ٦٠ مليار دولار، إلى الحد من قدرة السودان على الوصول إلى التمويل الخارجي (البنك الدولي، ٢٠٢٤).

٣-١٠-٢-٣ التأثير على الأعمال التجارية المحلية والمؤسسات الصغيرة

تسبب النزاع في تدمير الأعمال التجارية المحلية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد واجهت هذه المؤسسات في قطاعات مثل الزراعة وتجارة التجزئة والتصنيع اضطرابات في العمليات وخسائر في الأصول وانخفاضاً في الطلب مع انكماش الاقتصاد. واضطرت العديد من الشركات إلى الإغلاق بسبب تدمير المباني وفقدان المخزون وتقييد الوصول إلى الأسواق. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، أغلقت ٤٠ في المئة من الشركات في السودان أبوابها منذ اندلاع النزاع، وهو ما جعل آلاف الأشخاص يفقدون وظائفهم وساهم في ارتفاع مستويات الفقر في البلاد (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤).

وتواجه الشركات التي لا تزال تعمل تحديات كبيرة، بما في ذلك اضطرابات سلسلة التوريد، وتكاليف المدخلات بسبب التضخم، وانخفاض القوة الشرائية لدى المستهلكين. وفي المناطق المتأثرة بالنزاع، غالباً ما لا تتمكن الشركات من الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما يحد من قدرتها على إعادة بناء نفسها أو توسيع العمليات. كما أن الافتقار إلى خيارات الائتمان والتمويل يخنق روح المبادرة، حيث يواجه أصحاب الأعمال الطموحون عوائق تحول دون ولوج اقتصادٍ يعاني أصلاً من مصاعب. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع المستمر إلى زيادة مخاطر السرقة وإتلاف الأصول، مع محدودية قدرة أجهزة إنفاذ القانون على حماية الشركات وضمان حقوق الملكية.

٣-١١ وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن احتياجات التعافي في مرحلة ما بعد

النزاع

تُعرض في هذا الفرع رؤى مهمة تم جمعها من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بشأن احتياجات التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في السودان. وقد جرى جمع البيانات من خلال مقابلات مرتبة مع ممثلي المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وكان الهدف من هذه المقابلات التوصل إلى فهم شامل للتحديات والأولويات الحاسمة المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية.

وشملت المشاورات مقابلات نوعية ومعقدة مع أصحاب المصلحة المهتمين، وهو ما سمح بإجراء مناقشات مفصلة بشأن الحوكمة والانتعاش الاقتصادي والأمن والتماسك الاجتماعي. وقد سمح اتباع نهج منظم لهذه المقابلات بتمثيل وجهات النظر المتنوعة، وهو ما أتاح تقييمًا متوازنًا وشاملاً لاحتياجات البلاد لتحقيق التعافي في مرحلة ما بعد النزاع.

عالميا للاحتياجات المحلية. وفي الوقت نفسه، يؤكد التمثيل الملحوظ للقطاع الخاص (٢٤ في المئة) أهمية دمج وجهات نظر قطاع الأعمال في جهود الانتعاش الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون للقطاع الخاص دور فعال في إيجاد فرص العمل والاستثمار وتطوير البنية التحتية، وكلها أمور حاسمة لتحقيق الاستقرار.

مساهمة الحكومة والأوساط الأكاديمية. يقدم ١٥ في المئة من المشاركين المنتمين للمؤسسات الحكومية و١٦ في المئة من الأوساط الأكاديمية رؤى تركز على السياسات والبحوث وخبرة القطاع العام. وتساعد مساهماتهم في ضمان استناد جهود إعادة الإعمار إلى الأدلة ومواءمتها للمشهد السياسي في السودان. ويشير التمثيل الأكاديمي أيضا إلى أهمية الحلول التي تستند إلى الأبحاث والأطر المستنيرة التي يمكن أن تساعد في مواجهة تحديات التعافي المعقدة.

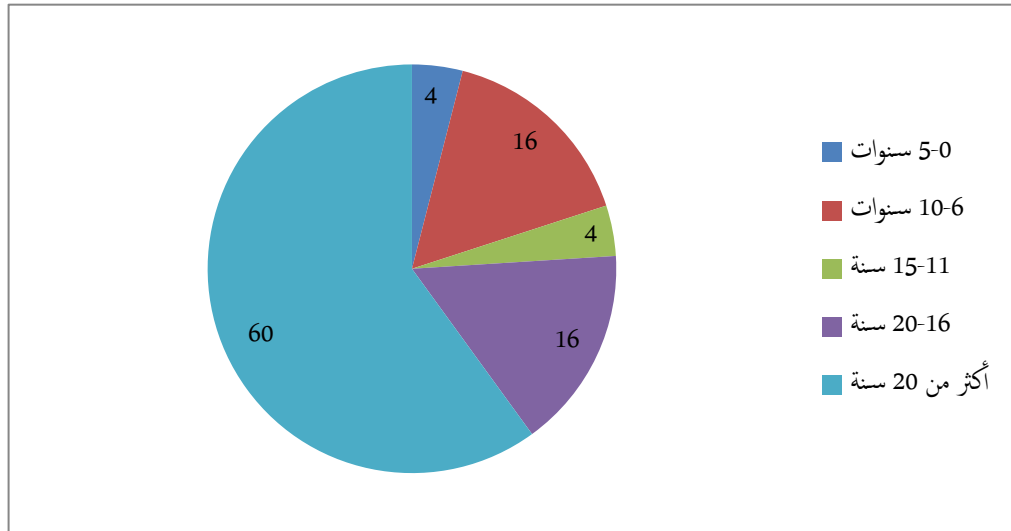
ويعكس هذا التنوع مجموعة شاملة من المعارف والخبرات التي من شأنها تعزيز مدى ملاءمة استراتيجية إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في السودان، بما يضمن أن تكون متوازنة وشاملة وعملية عبر أبعاد متعددة.

٣-١١-١-٢ سنوات الخبرة

يرد في الشكل ٢ عدد سنوات الخبرة لدى المشاركين في العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع أو في جهود التعافي في مرحلة ما بعد النزاع. وتتيح هذه المعلومات رؤى عن مستوى خبرتهم وعمق المعرفة التي يضيفونها إلى المناقشة المتعلقة بجهود التعافي في السودان.

الشكل ٢:

عدد سنوات الخبرة لدى المشاركين في العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع أو في جهود التعافي في مرحلة ما بعد النزاع (النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

يجلب المشاركون خبرة كبيرة إلى المناقشة، حيث يمتلك ٦٠ في المئة منهم أكثر من ٢٠ عاما من الخبرة في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو في أوضاع ما بعد النزاع. ويتيح هذا المستوى العالي من الخبرة فهما عميقا ضروريا لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلاد في عملية التعافي.

رؤى الخبراء. بما أن الغالبية العظمى من المشاركين لديهم أكثر من ٢٠ عاما من الخبرة فإن ذلك يشير إلى أن رؤاهم تشكلت من خلال خبرة واسعة ومباشرة في مراحل مختلفة من التعافي من النزاعات، بدءًا من الاستجابة الفورية للأزمات وصولًا إلى التنمية على المدى الطويل. وتضمن هذه الرؤى المستقاة من خبراء متمرسين ارتكاز الاستراتيجيات الموصى بها إلى المعرفة العملية والدروس المستفادة، وهو ما يسمح بتجنب المزالق الشائعة ويشجع حلولًا أكثر قوة.

مستويات خبرة متنوعة. يضيف المشاركون الذين يتمتعون بخبرة تتراوح بين ٦ و ١٠ سنوات (١٦ في المئة) وبين ١٦ و ٢٠ سنة (١٦ في المئة) منظورًا مكملًا لآراء الخبراء المشاركين، وهو ما يقدم رؤية أحدث عن ديناميات النزاع ويتيح منهجيات تعافي جديدة. وتوفر مساهماتهم توازنًا بين النهج التقليدية والممارسات الابتكارية والتكيفية التي تزداد أهمية في أوضاع ما بعد النزاع الحديثة.

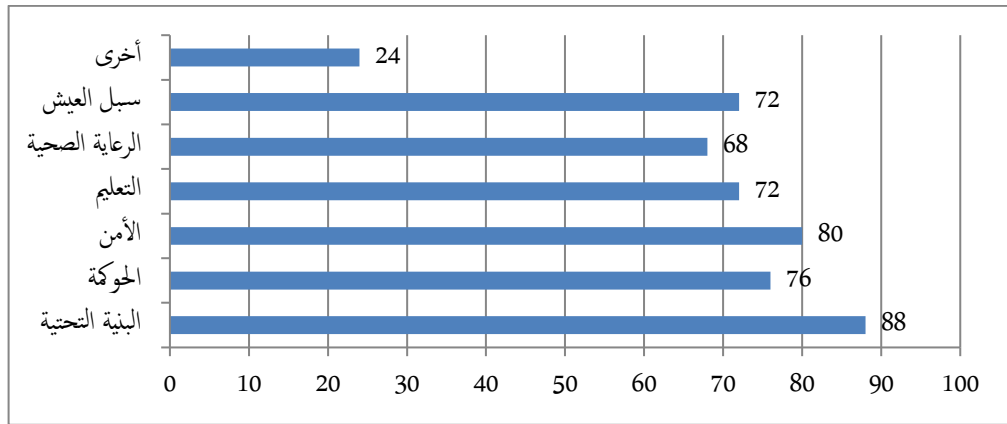
وهذا التنوع في مستويات الخبرة يتيح معا وجهة نظر شاملة يمكن أن توجه جهود التعافي على المدى القصير وجمود بناء السلام على المدى الطويل، وهو ما يضمن استناد عملية التعافي في البلاد إلى مجموعة واسعة من تجارب التعافي من النزاعات.

٣-١١-٢ آراء في الأولويات الإنمائية الرئيسية

يركز الشكل ٣ على المخاوف الخاصة بالقطاعات التي أبداها أصحاب المصلحة، لا سيما في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. ويوضح الشكل أيّ من هذه العناصر الهامة لعملية التعافي وردت على لسان المشاركين بشكل متكرر.

الشكل ٣:

المجالات التي تم تحديدها على أنها الأكثر أهمية للتنمية الفورية بعد الحرب في السودان (النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

أشار المشاركون إلى العديد من المجالات ذات الأولوية للتنمية الفورية بعد الحرب في السودان، حيث تصدرت البنية التحتية (٨٨ في المئة) والأمن (٨٠ في المئة) والحوكمة (٧٦ في المئة) قائمة الاهتمامات. ويعكس تحديد هذه المجالات فيها مفاده أن الاستقرار وقوة المؤسسات والخدمات الأساسية تشكل الركائز الأساسية لأي جهد فعال للتعافي.

تطوير البنية الأساسية. تمت الإشارة بالإجماع تقريبا إلى البنية التحتية على أنها أهم الاحتياجات، وهو ما يعكس الضرر واسع النطاق الذي ألحقه النزاع بالجسور والطرق ومحطات الطاقة والمرافق الصحية والمدارس في السودان. ويُنظر إلى إعادة بناء البنية التحتية على أنها ضرورية لإنعاش الأنشطة الاقتصادية، وتمكين الناس من الوصول إلى الخدمات الأساسية والربط بين المجتمعات. وأكد المشاركون أن وجود بنية تحتية قوية أمر ضروري لدعم جميع جهود التعافي الأخرى، من تقديم الرعاية الصحية إلى تطوير الأعمال.

الأمن والحوكمة. تم أيضا تحديد الأمن (٨٠ في المئة) والحكم (٧٦ في المئة) بوصفها من الأولويات العاجلة، لأنها أساسيان لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة لإعادة الإعمار. وشدد المشاركون على الحاجة إلى إصلاحات أمنية شاملة لحماية المدنيين ومنع المزيد من العنف وتهيئة بيئة آمنة لأنشطة إعادة الإعمار. وللحوكمة الفعالة القدر نفسه من الأهمية، حيث إن المؤسسات القوية ضرورية لإدارة الموارد وإنفاذ القوانين وتعزيز ثقة الناس في عملية التعافي.

الأولويات الاجتماعية والاقتصادية. أعتبر أيضا التعليم (٧٢ في المئة) والرعاية الصحية (٦٨ في المئة) وسبل العيش (٧٢ في المئة) أمرا بالغ الأهمية. وتعالج هذه العناصر الاحتياجات العاجلة للفئات المتضررة من النزاع، بما في ذلك الحصول على الرعاية الطبية، وفرض التعلم، والأنشطة المدرة للدخل. وأشار المشاركون إلى أن تحسين سبل العيش أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في الأسر والحد من الفقر والتخفيف من محفزات النزاع المحتملة، بينما يعد التعليم والرعاية الصحية أمرين حيويين لاستعادة رأس المال البشري وضمان رفاه المجتمع.

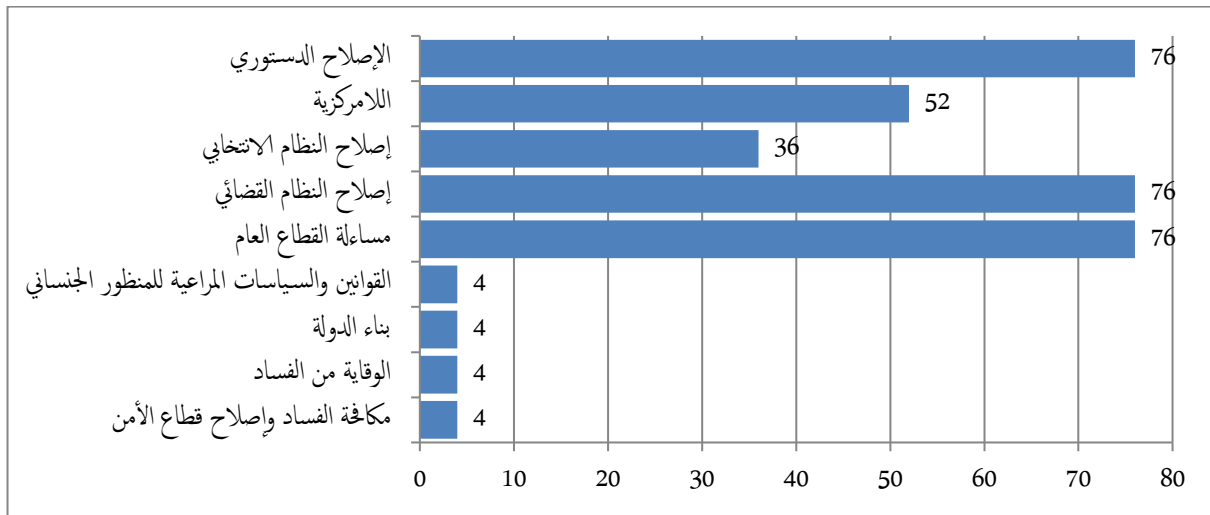
وفي الفئة 'أخرى'، حدد المشاركون العدالة الانتقالية وسيادة القانون وبناء قدرات المؤسسات كأولويات إضافية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات شاملة تعالج البعدين الهيكلي والاجتماعي للتعافي. ويعكس هذا المزيج من المجالات الحاسمة الرغبة في اتباع نهج شامل يوازن بين إعادة البناء المادي وإصلاح المؤسسات والتنمية البشرية، ويوفر أساسا شاملا للتعافي المستدام في مرحلة ما بعد النزاع في السودان.

٣-١١-٣ آراء بشأن هياكل المؤسسات والحكومة

يوضح الشكل ٤ الإصلاحات المتعلقة بالحكومة والمؤسسات، وهي الإصلاحات التي تعتبر ضرورية لإعادة الإعمار في السودان. ويعرض تصورات أصحاب المصلحة لأولويات مثل الإصلاحات الدستورية وإصلاح النظام القضائي وإدخال تحسينات على مساءلة القطاع العام.

الشكل ٤:

الإصلاحات المتعلقة بالحكومة والمؤسسات التي تعتبر ضرورية لإعادة الإعمار في السودان
(النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

حدد المشاركون المجالات ذات الأهمية القصوى للإصلاحات المتعلقة بالحكومة والمؤسسات، حيث أبرزوا الإصلاح الدستوري (٧٦ في المئة) وإصلاح النظام القضائي (٧٦ في المئة) ومساءلة القطاع العام (٧٦ في المئة) كأولويات قصوى.

ويؤكد هذا التوافق القوي في الردود وجود فهم مشترك بأن السلام المستدام وإعادة الإعمار الفعالة يعتمدان على وجود هيكل حوكمة قوي وشفاف.

الإصلاح الدستوري. شدد المشاركون على أن الإصلاح الدستوري أساسي لإرساء سيادة القانون حتى تكون الحوكمة تمثيلية وشاملة للجميع وعادلة. ونظرا لتاريخ البلاد الحافل بالسلطة المركزية والإقصاء، فقد اعتبر الإصلاح الدستوري ضروريا لإيجاد نموذج حكم يعكس الهويات والمصالح المتنوعة لجميع مناطق البلاد، وبالتالي الحد من المظالم السياسية وتعزيز الوحدة.

إصلاح النظام القضائي. يشير الدعم القوي لإصلاح النظام القضائي إلى أن المشاركين ينظرون إلى القضاء المحايد والفعال على أنه أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء ثقة الناس. ويعد تعزيز السلطة القضائية أمرا ضروريا لدعم حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وضمان المساءلة. وفي سياق مرحلة ما بعد النزاع في السودان، يمكن لسلطة قضائية خضعت للإصلاح أن تعمل أيضا على تيسير العدالة الانتقالية، بحيث تساعد المجتمعات على المصالحة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة.

مساءلة القطاع العام. شدد المشاركون على مساءلة القطاع العام باعتبارها أساسية للحوكمة الفعالة، مشددين على أن الإصلاحات يجب أن تعالج الفساد وأوجه القصور في الإدارة العامة. ويمكن لآليات المساءلة أن تمنع إساءة استخدام موارد إعادة الإعمار، وتزيد من الشفافية، وتعزز ثقة الناس في جهود الحكومة. ويمكن لقطاع عام يتمتع بالاستجابة وخاضع للمساءلة تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات الأساسية للتعافي بشكل أفضل، وهو ما يساهم في الاستقرار العام.

وتعكس الردود الإضافية في الفئة 'أخرى'، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد، وبناء الدولة، والقوانين المراعية للاعتبارات الجنسانية، فهنا دقيقا للاحتياجات الفريدة للحوكمة في السودان. وأكدت تلك الردود أنه لكي تكون الإصلاحات فعالة، يجب أن تعالج أيضا أوجه عدم المساواة المجتمعية الكامنة وتضمن التمثيل العادل لجميع المجتمعات. وتشير الإجابات معا إلى الحاجة إلى خطة إصلاح شاملة لتعزيز الحوكمة الشاملة واستعادة ثقة المواطنين ودعم التنمية المستدامة.

٣-١١-٤ دور الحكم المحلي واللامركزية في عملية التعافي

أيد المشاركون على نطاق واسع الحكم المحلي واللامركزية بوصفها عنصرين حيويين في تعافي السودان، مشددين على الحاجة إلى اتخاذ قرارات مستقلة ومنبثقة من المستوى المحلي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي وتعزيز التنمية العادية.

تمكين السلطات المحلية. شدد المشاركون على أن منح سلطة حقيقية لهيكل الحكم المحلي أمر أساسي. ومن شأن اللامركزية أن تسمح للحكومات المحلية بتنفيذ سياسات مصممة خصيصا للإقليم، وتخصيص الموارد بفعالية، والإشراف على التنمية المحلية. ومن خلال تمكين السلطات المحلية، يمكن للاستراتيجية أيضا أن تخفف من مشكلات الحكم التي تعصف بالسودان منذ وقت طويل، حيث أدت السيطرة المركزية تاريخيا إلى تهميش المناطق خارج الخرطوم، وهو ما ولد حالة من الاستياء وساهم في نشوب النزاعات.

مشاركة مجتمعية شاملة. تشير الردود إلى أن الحكم المحلي ينبغي أن يكون أداة لتعافي يقوده المجتمع المحلي، مع التأكيد على أنه لا بد أن يكون للمجتمعات صوت في عمليات اتخاذ القرار. وأكد المشاركون أن المشاركة المحلية ضرورية للتخطيط الفعال للتعافي، حيث إن المجتمعات تفهم احتياجاتها وأولوياتها الفريدة بشكل أفضل. ويمكن للتخطيط الشامل للجميع أن يوطد التماسك الاجتماعي، ويعزز الشعور بتولي زمام الأمر في جهود التعافي، ويؤدي إلى سلام دائم على المستوى القاعدي.

تحسين تقديم الخدمات والمساءلة. أعتبرت اللامركزية أيضا ضرورة أساسية لتحسين تقديم الخدمات. وأشار المشاركون إلى أن هياكل الحكم المحلي يمكن أن تيسر تخصيص الموارد وإدارتها على نحو أفضل، وهو ما يمكن من تقديم خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية بكفاءة. ومن المتوقع أن يؤدي نموذج الحكم اللامركزي إلى الحد من البيروقراطية، وإلى زيادة الشفافية، وضمان وصول الموارد إلى المناطق الأكثر تضررا من النزاع، وهو ما يعزز التعافي العادل في جميع مناطق البلد.

وتعكس هذه الردود إقرارا بأن اللامركزية الفعالة لا تعزز الاستقرار السياسي فحسب، بل تنطوي أيضا على إمكانية بناء القدرة على الصمود من خلال معالجة الفوارق الإقليمية. ومن شأن إدخال إصلاحات على الحكم المحلي أن يعالج المظالم التاريخية، ويعزز التنمية العادلة، ويدعم التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في السودان من خلال نهج أكثر توازنا ويركز على المجتمع المحلي.

٣-١١-٥ نماذج قابلة للتكيف من مختلف البلدان الخارجة من النزاع

حدد المشاركون العديد من نماذج التعافي في مرحلة ما بعد النزاع من بلدان أخرى يمكن أن تكون مصدر إلهام عند وضع استراتيجية للسياق الفريد في السودان. وبرزت رواندا كنموذج يُستشهد به بشكل متكرر بسبب تركيزه على المصالحة المجتمعية والإصلاحات الاقتصادية.

رواندا نموذجا. أشاد المشاركون بمحاکم الغاكاكا في رواندا، التي أتاحت نهجا يركز على المجتمع المحلي في تحقيق العدالة والمصالحة. وأعتبر هذا النموذج مناسباً محتملاً للسودان، حيث يمكن للمصالحة المجتمعية أن تساعد في معالجة المظالم المحلية وتعزيز التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منح الأولوية الاقتصادية للصحة والتعليم والمشاركة الشعبية في رواندا يتماشى مع الحاجة إلى نموذج للتعافي في السودان يعزز القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي.

لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا واتفاق السلام في كولومبيا. تمت الإشارة إلى كلا النموذجين لدورهما في العدالة الانتقالية وبناء السلام التصالحي. وأعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مثالا قويا على الكيفية التي يمكن بها للسودان معالجة مظالم الماضي مع تعزيز الوحدة الوطنية من خلال العدالة التصالحية في الوقت نفسه. وبالمثل، فقد قدمت عملية السلام في كولومبيا، بتركيزها على التسوية التفاوضية وإعادة الإدماج، دروسا عن بناء السلام الشامل الذي يمكن أن يساعد السودان على اجتياز دينامياته الاجتماعية المعقدة.

نموذج هجين مصمم خصيصا للسياق في السودان. أبرزت بعض الردود الحاجة إلى نموذج هجين يعتمد على العدالة العقابية والتصالحية. واقترح المشاركون الجمع بين نهج العدالة المجتمعية المتنوع في رواندا وإطار العدالة التصالحية الذي وضع في

جنوب أفريقيا، وذلك في سبيل معالجة المشهد الاجتماعي السياسي الفريد في السودان. ومن شأن هذا النهج الهجين أن يمكن السودان من وضع نموذج مصمم خصيصا يحترم السياقات المحلية مع الاستفادة من تجارب الأطر الدولية الناجحة.

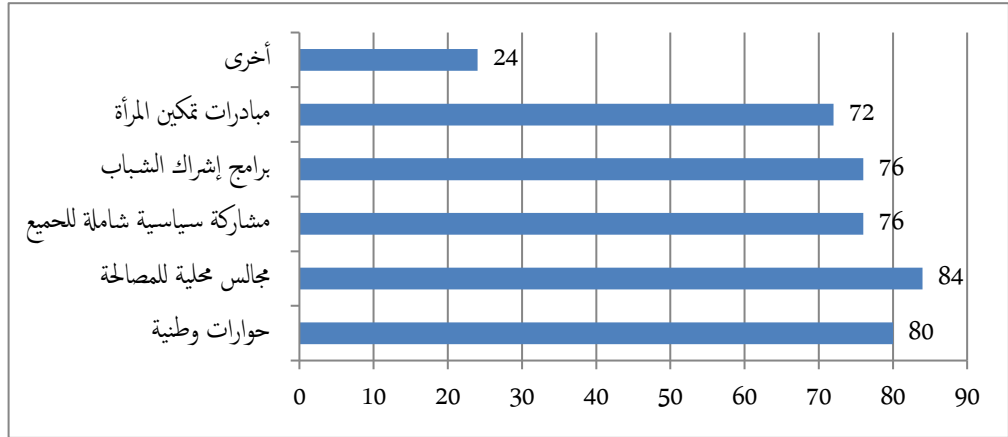
وعموما، تشير هذه الأجوبة إلى وعي قوي بأنه بينما تُقدم نماذج التعافي الأخرى في مرحلة ما بعد النزاع دروسا قيمة، فإن عملية التعافي في السودان يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف. وبالاعتماد على هذه النماذج، يمكن للسودان أن ينفذ نهجا هجيناً موجهاً نحو المجتمع يعالج العدالة والتماسك الاجتماعي، ويضع أساساً للسلام المستدام والتنمية الشاملة.

٣-١١-٦ آراء بشأن التماسك الاجتماعي والمصالحة

يعرض الشكل ٥ الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي في السودان. فقد شدد أصحاب المصلحة على أهمية استراتيجيات مثل برامج المصالحة والحوار الوطني والمشاركة السياسية الشاملة للجميع.

الشكل ٥:

الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي
(النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

شدد المشاركون على الحوارات الوطنية (٨٠ في المئة) ومجالس المصالحة المحلية (٨٤ في المئة) بوصفها استراتيجيتين هامتين لتعزيز السلام والتماسك، وهو ما يُبرز الحاجة الماسة إلى عمليات شاملة للجميع على المستوى القاعدي. وأكدت هذه الردود أنه لكي ينجح بناء السلام، يجب أن يكون شاملاً للجميع ويمثل الأصوات المهمشة ومتاحاً على الصعيدين الوطني والمحلي.

مجالس المصالحة المحلية. يشير الدعم القوي لمجالس المصالحة المحلية إلى أن المشاركين يرون قيمة في النهج المجتمعية لمعالجة الانقسامات الاجتماعية. فهذه المجالس تتيح منابر للحوار المفتوح، الأمر الذي يسمح لأعضاء المجتمع بمعالجة المظالم وإيجاد أرضية مشتركة. ويخفف هذا النهج القاعدي أيضاً من خطر نشوب النزاعات مجدداً من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المحلية وتعزيز الهوية المشتركة والاحترام المتبادل.

الحوارات الوطنية. أعتبر أن الحوارات الوطنية ضرورية لتوطيد عملية السلام وبناء توافق في الآراء بشأن مستقبل البلاد. وأكد المشاركون أن الانخراط في نقاش وطني واسع يمكن أن يؤدي إلى الوحدة من خلال إشراك مجموعات سياسية واجتماعية وعرقية متنوعة. ويتأشى هذا النهج مع حاجة السودان إلى تعزيز التماسك على الصعيد الوطني، وسد الفجوات بين مختلف الفئات ومعالجة المظالم المتجذرة التي غدت عدم الاستقرار.

برامج لإشراك الشباب والنساء. دعا العديد من المشاركين (٧٦ في المئة) إلى إشراك الشباب في بناء السلام، إقرارا بدورهم في تشكيل مستقبل مستقر. فالبرامج التي تستهدف الشباب والنساء تتيح وسيلة لتمكين هاتين الفئتين بوصفهما مساهمتين فاعلتين في السلام والتنمية. ومن خلال إشراك الشباب والنساء في الحوارات وعملية اتخاذ القرار والمبادرات المجتمعية، يمكن للسودان أن يستفيد من إمكاناتهم كعوامل للتغيير، مع معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية التي يمكن أن تعرقل السلام المستدام.

وتبين الاقتراحات الإضافية في الفئة 'أخرى'، مثل السياسات المتعلقة باللاجئين والنازحين، والعدالة الانتقالية، وبرامج التوعية، الوعي بالاحتياجات متعددة الأوجه لمجتمع مرحلة ما بعد النزاع في السودان. وتبرز هذه المجموعة من الردود أنه بينما تُعد الإصلاحات الهيكلية ضرورية، فإن السلام الدائم يتطلب أيضا تدخلات هادفة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتعزيز الشمول.

٣-١١-٧ إشراك الفئات المهمشة في عملية التعافي

شدد المشاركون على أهمية التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة وتدريبها وتمثيلها، ودعوا إلى مشاركتها المباشرة في عملية التعافي لضمان الشمول ومعالجة التهميش التاريخي. وشملت الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة ما يلي:

- **التمكين الاقتصادي ودعم سبل العيش.** أشار المشاركون على نطاق واسع إلى أن توفير الفرص الاقتصادية أمر أساسي للإدماج الملموس. وأعتبرت البرامج التي تدعم مبادرات الأعمال التجارية الصغيرة، وتوفير التدريب المهني، وتيسر الوصول إلى الموارد، ذات أهمية حاسمة في تزويد الفئات المهمشة بالوسائل اللازمة للمشاركة في جهود التعافي. فالتمكين الاقتصادي يساعد تلك الفئات على تحقيق الاعتماد على الذات، والحد من الاعتماد على المعونة، وتعزيز دورها في إعادة بناء اقتصاد البلاد.
- **التمثيل في عملية اتخاذ القرار.** كان هناك تركيز قوي على إشراك ممثلي الفئات المهمشة في التخطيط للتعافي وتنفيذه. ومن خلال الاعتراف بكيانات مثل الرابطة النسائية ومجموعات الشباب والمنظمات المجتمعية، يمكن ضمان تلبية الاحتياجات المحددة لتلك المجموعات في عملية التعافي. ومن شأن هذا النهج أيضا أن يعزز الثقة، حيث ستشعر المجتمعات المحلية بأن همومها تُؤخذ على محمل الجد وتتم معالجتها، وهو ما قد يقلل من خطر نشوب النزاعات الناجمة عن التهميش.
- **مبادرات التعليم وبناء المهارات.** أشار المشاركون إلى أن توفير برامج تعليمية وتدريبية مصممة خصيصا للفئات المهمشة يمكن أن يحسن إلى حد كبير مشاركتها في عملية التعافي. والتعليم أمر بالغ الأهمية للشباب والنساء، لأنه يزودهم بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة الملموسة والاندماج الاقتصادي.

ويعكس التركيز على التهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة إدراكا للتعقيدات الاجتماعية والسياسية التي أدت تاريخيا إلى تهميش بعض الفئات في السودان. وبمنح الأولوية لإدماج هذه الفئات، يمكن لعملية التعافي أن تعزز مجتمعا أكثر تماسكا وإنصافا وقدرة على الصمود، قادرا على تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

٣-١١-٨ دور منظمات المجتمع المدني في دعم جهود المصالحة

حدد المشاركون مجموعة من الأدوار الأساسية التي يتعين على منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بها في دعم المصالحة، مع كون تعزيز أنشطة المناصرة، والتوعية، والمشاركة المجتمعية أمرا محوريا في مساهماتها.

- **حملات المناصرة والتوعية.** أعتبرت منظمات المجتمع المدني فاعلا أساسيا في زيادة الوعي ببناء السلام والمصالحة، وذلك بواسطة حملات تروّج لقيم من قبيل التسامح والتعايش والوحدة. ومن خلال تثقيف المجتمعات بأهمية السلام، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تحوّل المواقف بعيدا عن الروايات المثيرة للانقسام وتُرسخ ثقافة داعمة للمصالحة. ويمتد دور المناصرة هذا ليشمل مكافحة المعلومات المضللة، وضمان إعلام المجتمعات المحلية بدقة وتمكينها من اتخاذ قرارات تتماشى مع جهود السلام الوطنية.
- **تعبئة المجتمع المحلي وإشراكه.** أوضح العديد من المشاركين أن لمنظمات المجتمع المدني قدرة فريدة على تعبئة المجتمعات المحلية، وسد الفجوات على المستوى القاعدي. فمن خلال تنظيم الفعاليات وحلقات العمل والحوارات، تتيح منظمات المجتمع المدني منابر يمكن من خلالها للناس التعبير عن المظالم وبناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل. وتعالج هذه المشاركة على مستوى المجتمع المحلي الانقسامات المجتمعية، وتُعزز إعادة إدماج الفئات المتنوعة وتساعد على إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي مزقته النزاعات.
- **الوساطة وأنظمة الإنذار المبكر.** أشارت بعض الردود إلى أدوار منظمات المجتمع المدني في الوساطة ومنع نشوب النزاعات، لا سيما من خلال أنظمة الإنذار المبكر. فمن خلال رصد التوترات المحلية ومعالجة المظالم في وقت مبكر، يمكن لمنظمات المجتمع المدني منع التصعيد والمساهمة في تحقيق تعافٍ سلبيٍّ أكثر. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في سياق يتسم بالهشاشة في مرحلة ما بعد النزاع، حيث يظل خطر الانتكاس إلى النزاع مرتفعا.

وتشير الردود إلى أنه لا يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها بُناة سلام فحسب، بل أيضا بوصفها مناصرة لاحتياجات المجتمعات المحلية، وهو ما يساعد على ضمان بقاء عمليات التعافي والمصالحة شفافةً وشاملةً للجميع ومتوافقة مع تطلعات الناس. والأهم من ذلك، شدد بعض المشاركين على أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مستقلة عن التأثيرات السياسية للحفاظ على الحياد، وبالتالي الحفاظ على ثقة الناس، وحتى تعزز جهودها الوحيدة بشكل فعال.

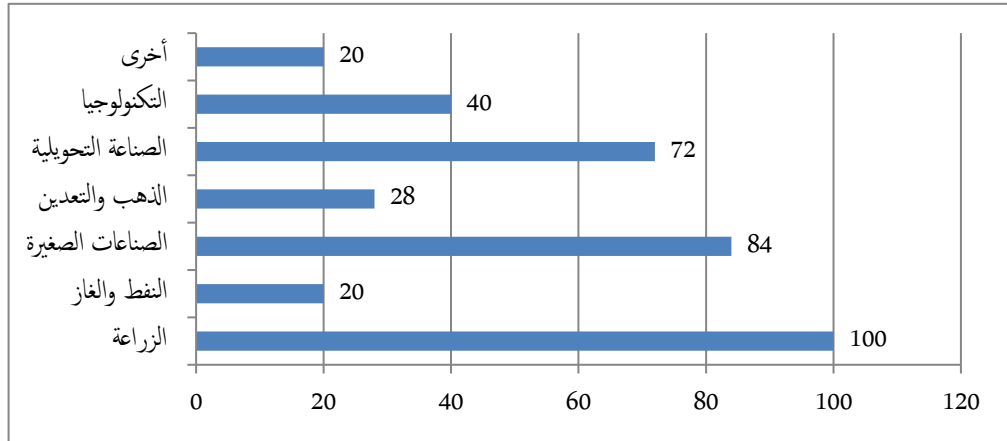
٣-١١-٩ التعافي الاقتصادي والتنمية في رأي المشاركين في الدراسة

الاستقصائية

يوضح الشكل ٦ القطاعات التي حددها أصحاب المصلحة على أنها ذات أهمية حاسمة للتعافي الاقتصادي. وقد تم إبراز المجالات ذات الأولوية مثل الزراعة والصناعات الصغيرة والتصنيع، التي يُنظر إليها على أنها محركات حاسمة لإعادة بناء الاقتصاد وإيجاد فرص العمل في السودان بعد النزاع.

الشكل ٦:

القطاعات ذات الأولوية للتعافي الاقتصادي (النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

شدد المشاركون على أن الزراعة (١٠٠ في المئة) والصناعات الصغيرة (٨٤ في المئة) والصناعة التحويلية (٧٢ في المئة) هي القطاعات ذات الأولوية للتعافي الاقتصادي، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التنوع الاقتصادي وإنعاش الصناعات المحلية.

الزراعة بوصفها الركيزة الأساسية. تم التأكيد بالإجماع على أن الزراعة هي القطاع الأكثر أهمية لتعافي الاقتصاد في السودان في مرحلة ما بعد النزاع. وأشار المشاركون إلى أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد والثقافة وقاعدة العمالة في السودان، لا سيما في المناطق الريفية. فمن شأن منح الأولوية للزراعة أن يعزز الأمن الغذائي، ويحقق استقرار المجتمعات الريفية، ويستحدث فرص عمل، وهي أمور أساسية للتخفيف من حدة الفقر ومنع النزاعات على الموارد. ولا يقتصر تنشيط القطاع على تحسين إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فحسب، بل يشمل أيضاً الاستثمار في الممارسات المستدامة والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية.

دعم الصناعات الصغيرة والصناعة التحويلية. حدد المشاركون الصناعات الصغيرة والصناعة التحويلية باعتبارهما أساسيتين للنمو الاقتصادي والتنوع. فالصناعات الصغيرة، لا سيما تلك القائمة على الموارد المحلية والحرف اليدوية، توفر

فرص عمل متاحة، وهو ما يساعد على حفز النشاط الاقتصادي على المستوى القاعدي. كما تم التأكيد على أهمية الصناعة التحويلية باعتبارها حيوية لتوليد منتجات ذات قيمة مضافة وتقليل اعتماد البلاد على الواردات. وبتعزيز الصناعات الصغيرة والصناعة التحويلية، يمكن للسودان إيجاد اقتصاد أكثر مرونة وقادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية.

دمج التكنولوجيا والطاقة المتجددة. أشار العديد من المشاركين (٤٠ في المئة) إلى أهمية الاستثمار في التكنولوجيا، مؤكداً قدرتها على تحديث الزراعة وزيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى مصادر الطاقة المستدامة، مثل الطاقة الشمسية، تحت الفئة 'أخرى'، وهو ما يعكس اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى الابتعاد عن مصادر الطاقة التقليدية وتسخير إمكانات البلاد في مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن أن يساعد هذا التحول في الحد من الأثر البيئي ودعم كهرية الريف، وهو أمر بالغ الأهمية لتطوير الصناعات الصغيرة وتحسين جودة الحياة.

ويعكس التركيز على هذه القطاعات نهجاً استراتيجياً لبناء اقتصاد لا يلبى احتياجات التعافي الفورية فحسب، بل يضع أيضاً أساساً للنمو المستدام وطويل المدى. ويؤكد تركيز المشاركين على الزراعة والصناعات الصغيرة والطاقة المستدامة على رؤية الاقتصاد المتنوع الذي يدعم التنمية الريفية ويقلل من عدم المساواة ويعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

٣-١١-١٠ الاستفادة من الموارد الطبيعية في سبيل تنمية اقتصادية عادلة

دعا المشاركون بقوة إلى الحكم الرشيد والشفافية وتدابير مكافحة الفساد باعتبارها أموراً حاسمة لإدارة الموارد الطبيعية للسودان بفعالية. ويشير هذا التركيز إلى فهم لعنة الموارد، حيث تواجه البلدان الغنية بالموارد في كثير من الأحيان ركوداً اقتصادياً أو نزاعات بسبب سوء الإدارة والفساد.

الحكم الرشيد والشفافية. شدد المشاركون على أن الشفافية والمساءلة أمران أساسيان لمنع الفساد وضمان الاستفادة لجميع سكان السودان من عائدات الموارد. وأعتبر تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وإنشاء هيئات رقابة مستقلة وتعزيز الشفافية في عمليات استخراج الموارد خطوات حاسمة. ويمكن لهذه التدابير أن تعزز ثقة الناس، وتضمن التوزيع العادل للثروة، وتقلل من النزاع على ملكية الموارد، وكلها أمورٌ ضرورية لتحقيق تنمية مستقرة ومنصفة.

تنوع الصادرات وإضافة قيمة إليها. اقترح العديد من المشاركين تنوع اقتصاد البلاد من خلال التوسع إلى ما هو أبعد من صادرات الموارد الخام، والتركيز بدلاً من ذلك على إضافة قيمة من خلال الصناعات التحويلية المحلية. وتتطوير صناعات ذات قيمة مضافة في الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية، يمكن للسودان أن يحتفظ بمزيد من الثروة داخل حدوده، ويدعم استحداث فرص العمل ويقلل من الاعتماد على الواردات. ويتمشى هذا النهج مع الهدف المتمثل في إقامة اقتصاد مستدام يعود بالنفع على المجتمعات المحلية ويقلل من الاعتماد على الأسواق الدولية المتقلبة.

إشراك المجتمع المحلي والتوزيع العادل للإيرادات. شدد المشاركون على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد وضمان تخصيص جزء من إيرادات الموارد للتنمية الإقليمية. ويهدف هذا النموذج للتوزيع العادل إلى الحد من الفوارق الإقليمية،

وبناء القدرات المحلية، وإيجاد شعور بتولي زمام إدارة الموارد. ومن خلال توجيه الموارد نحو البنية التحتية المحلية والتعليم والرعاية الصحية، يمكن للسودان معالجة المظالم التاريخية المتعلقة بالتنمية غير المتكافئة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وباختصار، يدعو المشاركون إلى اتباع نهج لإدارة الموارد يركز على الحوكمة والشفافية وتوحي زمام الأمر محليا والتنوع الاقتصادي. ويهدف هذا النهج إلى منع لعنة الموارد، ودعم النمو الشامل للجميع، وضمان مساهمة ثروة الموارد في التنمية المستدامة والوحدة الوطنية.

٣-١١-١١ النهج الكفيلة بإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب والمقاتلين السابقين

حدد المشاركون التدريب المهني ودعم ريادة الأعمال والشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها استراتيجيات أساسية لإيجاد فرص عمل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهو ما يعكس فيها للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشباب والمقاتلون السابقون في السودان.

التدريب المهني وتنمية المهارات. أكد المشاركون على التدريب المهني بوصفه نهجا عمليا لتزويد الشباب والمقاتلين السابقين بمهارات قابلة للتسويق في مهن مثل البناء والزراعة والميكانيكا وتكنولوجيا المعلومات. وهذه المهارات ضرورية للعمل الحر وتطوير الأعمال التجارية الصغيرة، وهو ما يتيح طريقا إلى الاستقلال الاقتصادي والاستقرار على المدى الطويل. وباستطاعة برامج التدريب المصممة وفقا لاحتياجات السوق المحلية تمكين الشباب والمقاتلين السابقين، وهو ما يقلل من تعرضهم للانجرار إلى التورط في النزاعات أو الأنشطة غير المشروعة.

ريادة الأعمال ودعم الأعمال الصغيرة. أشار العديد من المشاركين إلى أن دعم الأعمال الصغيرة وريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية لإيجاد فرص عمل، لا سيما في المناطق التي تتسم بمحدودية فرص العمل الرسمية. ودعوا إلى الحصول على القروض متناهية الصغر، والتدريب على إدارة الأعمال التجارية، وإنشاء التعاونيات كوسيلة فعالة لتعزيز ريادة الأعمال. ولا تؤدي هذه النهج إلى فرص مدرة للدخل فحسب، بل تشجع أيضا على تحقيق القدرة على الصمود الاقتصادي والمشاركة المجتمعية، والحد من الاعتماد على المعونة وبناء الاقتصادات المحلية.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. أشار المشاركون أيضا إلى أن الشراكة مع شركات القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في إيجاد فرص عمل. ويمكن لهذه الشراكات أن تيسر التدريب الداخلي والتلمذة الصناعية وفرص العمل، وتزويد الشباب والمقاتلين السابقين بالخبرة العملية في مختلف الصناعات. ومن خلال تقديم حوافز للشركات التي توظف أعضاء تلك الفئات، يمكن للسودان أن يشجع المزيد من مشاركة القطاع الخاص في إيجاد فرص عمل. وعلاوة على ذلك، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تدعم تطوير البنية التحتية، وتحسن تقديم الخدمات، وتوفر بيئة مستقرة لنمو الأعمال التجارية.

ويقر المشاركون بأن إيجاد فرص عمل للشباب والمقاتلين السابقين أمر بالغ الأهمية للاستقرار الاجتماعي والتعافي الاقتصادي. وتمثل استراتيجياتهم المقترحة (التدريب المهني وريادة الأعمال والشراكات بين القطاعين العام والخاص) نهجا شاملا لبناء قوة عاملة ماهرة وموظفة قادرة على المساهمة في تنمية البلاد على المدى الطويل. ولا تقلص حل مشكلة البطالة

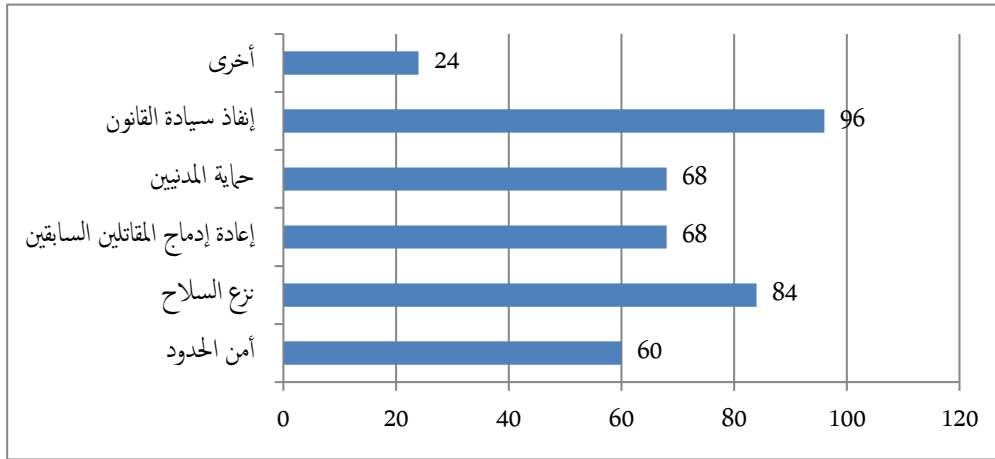
بين الشباب والمقاتلين السابقين من خطر تجدد النزاع فحسب، بل إنها تعزز أيضا القدرة على الصمود من خلال تعزيز الاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي.

٣-١١-١٢ آراء بشأن التحديات الرئيسية للأمن والاستقرار

يوضح الشكل ٧ التحديات الأمنية الرئيسية التي يتعين التصدي لها لضمان سلام مستدام في السودان. وتشمل هذه التحديات أمن الحدود، وإنفاذ سيادة القانون، ونزع السلاح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

الشكل ٧:

التحديات الأمنية الرئيسية التي يتعين التصدي لها لضمان سلام مستدام
(النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

حدد المشاركون إنفاذ سيادة القانون (٩٦ في المئة) ونزع السلاح (٨٤ في المئة) وإعادة إدماج المقاتلين السابقين (٦٨ في المئة) بوصفها أبرز التحديات الأمنية، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تدابير أمنية أساسية تتيح السلامة والاستقرار والتماسك الاجتماعي.

إنفاذ سيادة القانون. شدد جميع المشاركين تقريبا على أن إنفاذ سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وأكدوا أن وجود مؤسسات قانونية قوية أمر حاسم في الحفاظ على النظام وحماية المواطنين وإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة. ورأوا في إنفاذ سيادة القانون وسيلة للحد من العنف، ومنع الإفلات من العقاب، وضمان مساءلة الأفراد والجماعات عن الأفعال التي تهدد السلام. وتعد استعادة سيادة القانون ضرورة أيضا لتهيئة بيئة آمنة لجهود إعادة البناء، واجتذاب الاستثمارات، وتعزيز ثقة الناس في المؤسسات الحكومية.

نزع السلاح. تم تحديد نزع السلاح باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية القصوى، وهو ما يؤكد أهمية الحد من انتشار الأسلحة في السودان. وأكد المشاركون أنه بدون نزع السلاح الشامل، يظل خطر تجدد النزاع مرتفعا. وسيطلب

نزع السلاح الفعال برامج منظمة لجمع الأسلحة والتخلص منها بأمان، إلى جانب تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى حمل السلاح، مثل انعدام الأمن وانعدام الفرص الاقتصادية والتهميش السياسي. وأعتبر نزع السلاح الناجح خطوة أساسية نحو الحد من العنف وتهيئة بيئة مواتية للسلام المستدام.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين. تم إبراز إعادة الإدماج باعتبارها تحدياً رئيسياً، حيث شدد المشاركون على أنه يجب أن تُعرض على المقاتلين السابقين بدائل قابلة للاستمرار تغنيهم عن المشاركة في النزاع. وبدون برامج فعالة لإعادة الإدماج، قد يكابد المقاتلون السابقون للتكيف مع الحياة المدنية، وهو ما يجعلهم عرضة للتجنيد على يد الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية. وأشار المشاركون إلى أن برامج إعادة الإدماج ينبغي ألا توفر التدريب المهني وفرص العمل فحسب، بل ينبغي أن توفر أيضاً الدعم النفسي لمساعدة المقاتلين السابقين على القيام بعملية الانتقال. ولذلك أعتبرت إعادة الإدماج أمراً حاسماً لإيجاد التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات مجدداً.

وتكشف الردود الإضافية المقدمة في الفئة 'أخرى'، بما في ذلك الأمن البشري وإصلاح العدالة وإصلاح القطاع العسكري، عن المشهد الأمني المعقد في السودان. وتعكس هذه الردود معاً نهجاً شاملاً للأمن يعالج التهديدات المباشرة بينما يضع الأساس لسلام طويل المدى من خلال مؤسسات قوية وجهود إعادة الإدماج.

١١-١٣-٣ تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للنجاح في السودان

اقترح المشاركون مجموعة من الاستراتيجيات لتنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع تركيز قوي على النهج التي تركز على المجتمع المحلي، والتدابير الأمنية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين.

النهج الذي يركز على المجتمع المحلي والدعم النفسي والاجتماعي. شدد المشاركون على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن تعتمد نهجاً يركز على المجتمع المحلي لتعزيز إعادة الإدماج على الصعيد المحلي. وينطوي هذا النهج على إشراك المجتمعات المحلية بنشاط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ما يسمح للمقاتلين السابقين بإعادة الاندماج في بيئة داعمة اجتماعياً. وأعتبر أيضاً أن الدعم النفسي والاجتماعي ضروري، حيث يحتاج العديد من المقاتلين السابقين إلى المساعدة في إدارة الصدمات النفسية والتكيف مع الحياة المدنية. ويمكن لاتباع نهج يركز على المجتمع المحلي، ومصحوب بدعم الصحة النفسية، أن يمنع الرفض الاجتماعي للمقاتلين السابقين ويبني القدرات المحلية لإعادة الإدماج.

إعادة الإدماج الاقتصادي وتنمية المهارات. تمت الإشارة على نطاق واسع إلى أن إعادة الإدماج الاقتصادي أمر أساسي، حيث دعا المشاركون إلى التدريب على المهارات التي تتماشى مع احتياجات السوق المحلية. فتوفير التدريب للمقاتلين السابقين في مهن مثل الزراعة والبناء وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة يمكن أن يساعد على انتقالهم إلى أدوار مدنية منتجة. واقترحوا أن تتضمن هذه البرامج التدريبية خدمات التوظيف وفرص التمويل متناهي الصغر والإرشاد لزيادة أثرها. ويمكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تقلل من احتمالات عودة المقاتلين السابقين إلى النزاعات المسلحة عن طريق تعزيز إعادة الإدماج الاقتصادي، حيث سيكتسب المقاتلون السابقون المهارات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل.

التنسيق مع المنظمات الدولية والرصد الشامل. أوصى المشاركون بأن تُشرك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنظمات الدولية لتعزيز الموارد والخبرات والرقابة المحايدة. ويمكن لهذه الشراكات أن تساعد على ضمان شفافية البرامج وتزويدها بالموارد الجيدة والرصد الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المشاركون إلى وضع آليات قوية للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز في مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء ما يلزم من تعديلات. والتعاون الدولي والرصد المستمر أمران أساسيان للحفاظ على المساءلة، والتصدي للتحديات في وقت مبكر، وبناء أساس مستقر للسلام.

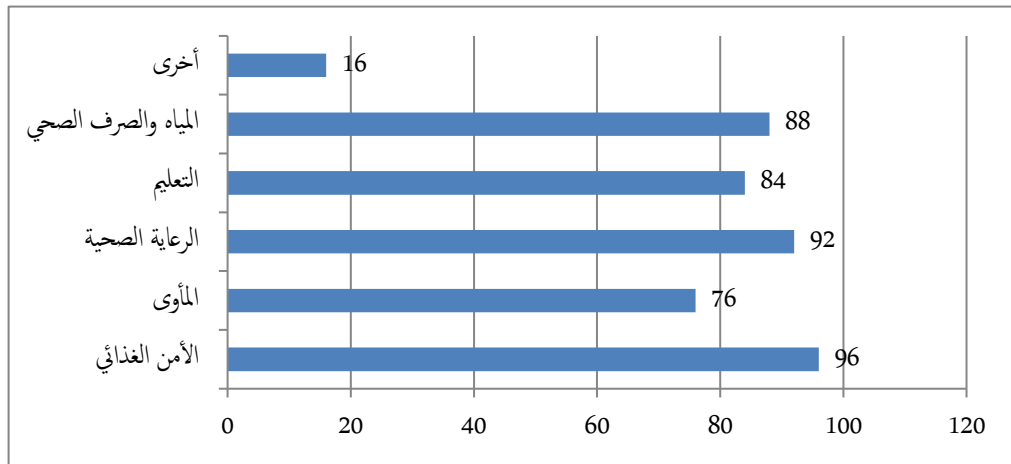
وتشير هذه الردود إلى توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى أن تكون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شاملة ومراعية للسياق ومنسقة تنسيقاً جيداً. وبالتركيز على المشاركة المجتمعية والدعم الاقتصادي والشراكات الدولية، يمكن للسودان تنظيم برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تعالج بواعث القلق الأمنية المباشرة فحسب، بل تعزز أيضاً الاستقرار والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

٣-١١-١٤ الاحتياجات في المجال الإنساني والدعم الطارئ

يبين الشكل ٨ الاحتياجات الإنسانية الفورية التي يجب تليتها على المدى القصير. وشدد أصحاب المصلحة على الحاجة الملحة إلى الأمن الغذائي والحصول على الرعاية الصحية والمأوى الطارئ باعتبارها تدخلات حاسمة مطلوبة للتخفيف من معاناة الفئات المتضررة وتحقيق استقرارها.

الشكل ٨:

الاحتياجات الإنسانية الفورية التي يجب تليتها على المدى القصير
(النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

وشدد المشاركون على أن الأمن الغذائي (٩٦ في المئة) والرعاية الصحية (٩٢ في المئة) والمياه والصرف الصحي (٨٨ في المئة) هي أهم الاحتياجات الإنسانية الفورية، وهو ما يعكس الآثار الشديدة للنزاع على الخدمات والموارد الأساسية في السودان.

الأمن الغذائي. حدد جميع المشاركين تقريبا الأمن الغذائي باعتباره أولوية قصوى، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى معالجة الجوع وسوء التغذية بين الفئات المتأثرة بالنزاع في السودان. وأعتبر ضمان الإمدادات الغذائية الكافية وتوزيعها أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، وخفض معدلات سوء التغذية، ومنع الوضع الإنساني من التدهور أكثر. واقترح العديد من المشاركين أن تشمل التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي دعم الزراعة المحلية وإنتاج الأغذية لتعزيز الاعتماد على الذات والاستدامة، والحد من الاعتماد على المعونة الخارجية.

الرعاية الصحية. شدد المشاركون على الرعاية الصحية باعتبارها مجالا بالغ الأهمية، وهو ما يعكس الحاجة الملحة للخدمات الطبية لمعالجة الإصابات وتفشي الأمراض ومشكلات الصحة النفسية. فقد أدى النزاع إلى تعطيل البنية التحتية للرعاية الصحية في السودان بشكل كبير، وهو ما حرم العديد من المجتمعات المحلية من الخدمات الطبية الأساسية. وأعتبرت استعادة نظم الرعاية الصحية وتدريب عمال الصحة وتقديم الدعم في مجال الصحة النفسية خطوات فورية ضرورية لضمان رفاه الفئات المتضررة ودعم التعافي على المدى الطويل.

المياه والصرف الصحي. كان الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي حاجة ملحة أخرى تم تحديدها، حيث أشار المشاركون إلى أن نقص المياه النظيفة يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية وإعاقة تعافي المجتمع. ويعد ضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية أمرا بالغ الأهمية لمنع تفشي الأمراض، لا سيما بين السكان المكتظين أو النازحين. واقترح المشاركون أن تركز برامج المياه والصرف الصحي على الحلول المستدامة، مثل بناء البنية التحتية المحلية للمياه وتنفيذ برامج التثقيف في مجال النظافة الصحية لتحسين قدرة المجتمع على الصمود.

وتعكس الأولوية الكبيرة الممنوحة لهذه الاحتياجات الإنسانية إدراكا بأن تلبية الاحتياجات الأساسية ضرورية لتهيئة بيئة مستقرة تفضي إلى جهود تعافٍ شاملة. وبمعالجة الأمن الغذائي والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي على المدى القصير، يمكن للسودان أن يضع أساسا للاستقرار، ويمنع المزيد من النزوح، ويهيئ الظروف اللازمة للمجتمعات المحلية للمشاركة في جهود إعادة الإعمار على المدى الطويل.

٣-١١-١٥ الانتقال من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى التنمية على المدى الطويل

حدد المشاركون تنفيذ التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات المحلية وتعزيز الحوكمة باعتباره أمرا أساسيا لتيسير انتقال البلاد من المعونة الطارئة إلى التنمية المستدامة. وتؤكد هذه الردود على أهمية إرساء أساس قوي يدمج الإغاثة قصيرة الأجل مع استراتيجيات التعافي على المدى طويل.

تكامل التخطيط والتنسيق. دعا العديد من المشاركين إلى إطارٍ متماسك يربط بين المساعدات الإنسانية والأهداف الإنمائية، والمعروفة باسم العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية. ويتطلب هذا النهج التنسيق بين المنظمات الوطنية والدولية، وهو ما يسمح للإغاثة في حالات الطوارئ بإرساء أساس للتنمية المستدامة. واقترحوا وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتحويل تدريجيا من المساعدة الفورية إلى النمو المعتمد على الذات. وبمواءمة المعونة الإنسانية مع أولويات التنمية، يمكن للسودان أن يضمن مساهمة جهود الإغاثة في الاستقرار على المدى الطويل.

بناء القدرات المحلية والمشاركة المجتمعية. شدد المشاركون على أن تمكين المؤسسات والمجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في الحكم المحلي وتدريب المسؤولين وإشراك أصحاب المصلحة المجتمعيين بقيادة نسائية في التخطيط والتنفيذ إلى تعزيز الشعور بتولي زمام الأمر وتمكين المجتمعات من تولي مسؤولية تعافيا. ويعد بناء القدرات المحلية أمرا بالغ الأهمية في مجال الصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية، حيث إنه يقلل من الاعتماد على المعونة الأجنبية ويؤدي إلى نظم أكثر قدرة على الصمود يمكنها تحمل الصدمات المستقبلية.

الحكم الرشيد والشفافية. أعتبر على نطاق واسع أن الحكم القوي أساس الانتقال الناجح. وأبرز المشاركون الحاجة إلى سياسات شفافة وتدابير لمكافحة الفساد وآليات مساءلة لضمان تخصيص الموارد بكفاءة وإنصاف. وإقامة مثل هذه النظم لا يبني ثقة الناس فحسب، بل يعزز أيضا المؤسسات التي يمكن أن تدعم التنمية على المدى الطويل. وبعتماد أفضل الممارسات في مجال الحكم، يمكن للسودان أن يهيئ بيئة مستقرة تجتذب الاستثمار، وتعزز النمو الاقتصادي، وتدعم التماسك الاجتماعي.

وتعكس هذه الردود توافقا في الآراء بشأن الحاجة إلى نهج للمرحلة الانتقالية يكون مرتبا وشفافا ومحليا، وهو ما يسمح للمساعدات الإنسانية بالتطور إلى تنمية على المدى الطويل تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتبني القدرة على الصمود عبر القطاعات.

٣-١١-١٦ تجارب التعافي الدولية أو الإقليمية في مرحلة ما بعد النزاع ذات الصلة

بالسودان

كثيرا ما ذكر المشاركون ليريا ورواندا وجنوب أفريقيا كأمثلة قيمة، مشيرين إلى أن نماذج التعافي في تلك البلدان تقدم دروسا قابلة للتطبيق بالنسبة إلى السودان في مجالات مثل المصالحة والحكم والتعافي الاقتصادي.

رواندا. سلط المشاركون الضوء على التعافي بعد الإبادة الجماعية في رواندا باعتباره مثالا بارزا، لا سيما تركيزه على المصالحة المجتمعية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وحظي النهج الذي اتبعته رواندا، الذي شمل نظام محاكم الغاكاكا لإقامة العدالة المجتمعية والاستثمارات الكبيرة في الصحة والتعليم، بالإشادة نظراً لتعزيزه المشاركة الشعبية وبناء الثقة داخل المجتمعات المحلية. وأشار المشاركون إلى أن التجربة في رواندا تُظهر إمكانات العمليات والإصلاحات الاقتصادية التي يقودها المجتمع المحلي لتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، وهما أمران أساسيان للتعافي في السودان.

ليبريا وسيراليون. كثيرا ما أشير إلى البرامج والنهج الناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذين البلدين في مجال الحوكمة في مرحلة ما بعد النزاع بوصفها نماذج محتملة للسودان. وأشار المشاركون إلى أن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيريا وسيراليون، التي شملت التدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين، تقدم رؤى قيمة عن استراتيجيات إعادة الإدماج التي تحول دون تكرار النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإقرار بإصلاحات مكافحة الفساد والحوكمة التي أجريت في ليبيريا باعتبارها عاملا حاسما في استقرار المؤسسات العامة وتعزيز الشفافية، وهو نهج يمكن أن يساعد السودان على بناء الثقة في هيكل الحكم الخاصة به.

لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا. تم الاستشهاد بلجنة الحقيقة والمصالحة كنموذج فعال للعدالة الانتقالية، حيث قال المشاركون إن وجود لجنة مماثلة يمكن أن يساعد السودان على معالجة المظالم وتعزيز التعافي الوطني. وأعتبر أن هناك صلة بين تركيز اللجنة على الاعتراف بالانتهاكات التي ارتكبت في الماضي وتعزيز العدالة التصالحية وبين السياق في السودان، حيث لا بد من المصالحة لرأب الصدع وبناء مجتمع موحد. وتوفير منبر لقول الحقيقة والمصالحة، يمكن للسودان أن يضع أساسا للسلام والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

وتؤكد هذه الردود على أهمية اتباع نهج مصمم خصيصا يستند إلى العناصر ذات الصلة من تجارب التعافي الناجحة في مرحلة ما بعد النزاع. وأقر المشاركون بأنه رغم عدم إمكانية تكرار نموذج واحد، فإن الأمثلة الدولية المذكورة أعلاه تقدم دروسا قيمة في الحوكمة والمصالحة والتعافي الاقتصادي يمكن للسودان أن يكتفيها مع سياقه الفريد.

٣-١١-١٧ تكيف الدروس المستفادة من التجارب القطرية ذات الصلة مع السياق

في السودان

شدد المشاركون على أهمية التخصيص والملاءمة المحلية والتنفيذ التدريجي عند تكيف الدروس المستفادة من البلدان الأخرى. ويشير هذا إلى أنه بينما يمكن للسودان الاستفادة من التجارب الدولية، فإن اتباع نهج مخصص أمر ضروري، نظرا للمشهد الاجتماعي السياسي الفريد للبلاد.

تكيف النهج مع الواقع المحلي. اتفق المشاركون على نطاق واسع على أن نموذج التعافي في السودان يجب أن يتكيف مع تنوعه الاجتماعي والعرق والإقليمي. وينبغي تعديل الدروس المستفادة من البلدان الأخرى لتعكس المظالم التاريخية والتنوع الجغرافي والمشهد السياسي للسودان. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل نظام محاكم الغاكاكا في رواندا وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تنفذ في ليبيريا لإدراج ممارسات تسوية النزاعات المحلية ونماذج المشاركة المجتمعية في السودان. ومن شأن هذا التكيف ضمان وجود صدى لجهود التعافي بين السكان المحليين ومعالجة الدوافع المحددة للنزاعات في السودان.

إشراك الخبراء والمؤسسات على المستوى المحلي. اقترح العديد من المشاركين أن يقود الخبراء والمؤسسات على المستوى المحلي عملية التكيف، وبالتالي ضمان وضع الدروس الدولية في سياقها بشكل فعال. وأوصوا بأن تشارك المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المجتمعية والقادة المحليون بنشاط في تصميم برامج مرحلة ما بعد النزاع في السودان، لأن أصحاب المصلحة هؤلاء لديهم معرفة عميقة بالاحتياجات والتحديات الفريدة للبلاد. وإشراك المؤسسات المحلية، يمكن للسودان أن يضمن أن تكون استراتيجيات التعافي ذات صلة ثقافيا وعملية ومتجذرة في الواقع المحلي.

التنفيذ المرحلي والمدرّوس. دعا المشاركون أيضا إلى اتباع نهج مرحلي للتنفيذ، يبدأ بتدابير أساسية يمكن أن تمهد الطريق لإصلاحات أكثر شمولاً. ومن شأن هذا النهج أن يسمح بالمرونة، ويضمن استجابة البرامج للظروف المتغيرة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، قد تركز الجهود الأولية على إرساء سيادة القانون وتأمين سبل العيش، بينما يتم تنفيذ

الإصلاحات الأكثر تعقيدًا في مجالي الحوكمة والتنمية الاقتصادية بشكل تدريجي مع تزايد الاستقرار. ويمكن للتنفيذ المرحلي أن يمنع إرهاق النظم المحلية ويمح المجتمعات المحلية الوقت للتكيف مع التغييرات، وهو ما يعزز التعافي المستدام.

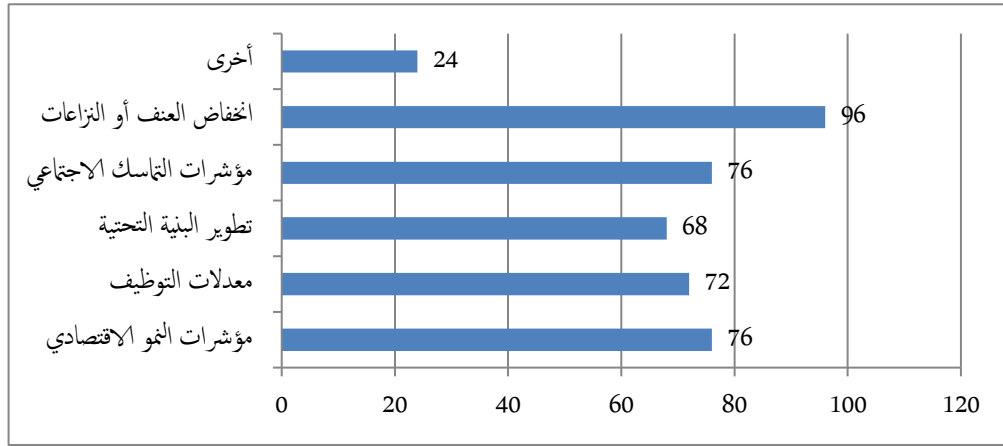
وتعكس هذه الردود توافقًا في الآراء مفاده أنه بينما يُعد التعلم من البلدان الخارجة من النزاع أمرًا قيمًا، فإن استراتيجية تعافي السودان يجب أن تتشكل وفقًا للاحتياجات المحلية وأن تنفذ تدريجيًا. ويقر المشاركون بتعقيد السياق في البلاد والحاجة إلى نهج مرن وشامل يستفيد من أفضل الممارسات الدولية مع احترام النسيج الاجتماعي والثقافي الفريد للسودان.

٣-١١-١٨ مؤشرات الرصد والتقييم المقترحة

يعرض الشكل ٩ أفضل المؤشرات المقترحة لنجاح جهود إعادة الإعمار في السودان. وتركز هذه التدابير على الحد من النزاعات العنيفة، والنمو الاقتصادي، والعمالة، وتطوير البنية التحتية، وبناء التماسك الاجتماعي.

الشكل ٩:

أفضل المؤشرات المقترحة لنجاح جهود إعادة الإعمار (النسبة المئوية)



المصدر: المؤلف.

وشدد المشاركون على الحد من العنف أو النزاع (٩٦ في المئة)، ومؤشرات التماسك الاجتماعي (٧٦ في المئة)، ومؤشرات النمو الاقتصادي (٧٦ في المئة) باعتبارها أهم المقاييس لتقييم نجاح إعادة الإعمار في السودان، مسلطين الضوء على نهج شامل يدمج السلام والوحدة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

الحد من العنف أو النزاعات. حدد جميع المشاركين تقريبًا انخفاض العنف باعتباره المؤشر الرئيسي لنجاح إعادة الإعمار، وهو ما يعكس الإدراك بأن السلام أساسي لجميع أهداف التعافي الأخرى. فهذا المؤشر يقيس بشكل مباشر فعالية جهود بناء السلام وقوة التدابير الأمنية في السودان. ومن شأن الانخفاض المستمر في النزاع أن يدل على إحراز تقدم نحو الاستقرار، وهو ما يمكن المبادرات الإنمائية الأخرى من ترسيخ جذورها واكتساب الزخم.

التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع المحلي على الصمود. سلب المشاركون الضوء على مؤشرات التماسك الاجتماعي، مقرّين بأن المجتمع المسلم يتطلب أكثر من مجرد عدم وجود نزاع، إنه يستلزم الوحدة والثقة المتبادلة بين مختلف المجتمعات. وأعتبرت مؤشرات مثل زيادة مشاركة المجتمع المحلي والتعاون في ما بين المجموعات والثقة في المؤسسات ذات قيمة لتقييم التماسك الاجتماعي. وتؤكد هذه المؤشرات على أهمية بناء مجتمع يشعر فيه الناس بالترابط والاستثمار في مستقبل مشترك، وهو ما يعزز الاستقرار والمرونة على المدى الطويل.

النمو الاقتصادي ومعدلات التوظيف. تمت الإشارة على نطاق واسع إلى أن مؤشرات النمو الاقتصادي حاسمة في تقييم عملية التعافي. وأشار المشاركون إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف وتوزيع الدخل هي مؤشرات مهمة لقياس القدرة الاقتصادية على الصمود والشمول. وتتبع هذه المؤشرات، يمكن للسودان أن يقيّم ما إذا كانت جهود إعادة الإعمار تؤدي إلى اقتصاد متنوع وقوي يعود بالنفع على جميع مناطق البلاد. وأشاروا إلى أن التعافي الاقتصادي الناجح يمكن اعتباره أيضا بمثابة ثمرة من ثمار السلام، وهو ما يدل على فوائد ملموسة من السلام ويشجع الاستقرار المستمر.

وسلّطت الردود الإضافية الضوء على التعليم والتنمية البشرية وأنظمة الرصد والتقييم القوية بوصفها مؤشرات تكملية على إعادة الإعمار الناجحة. وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة نظرة شاملة للتعافي تتضمن الأمن والرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، بهدف بناء بلد قادر على الصمود وموحد.

٣-١١-١٩ آليات الرصد والمساءلة

أشار المشاركون إلى إنشاء هيئات رصد مستقلة، ومشاركة المجتمع المحلي، والتقارير العلنية، باعتبارها آليات رئيسية لضمان شفافية التعافي في السودان وفعاليتها، مشددين على أهمية المساءلة لبناء ثقة الناس وتعزيز نتائج التعافي.

مؤسسات مستقلة للرصد والمساءلة. اقترح العديد من المشاركين تشكيل هيئات رقابة مستقلة تُكَلّف بمتابعة تقدم مبادرات التعافي، والتحقيق في سوء الإدارة المحتمل، والإبلاغ عن النتائج بشكل علني. ويمكن لهذه المؤسسات أن تعمل كهيئات رقابية لمساءلة الكيانات الحكومية وجهات التنفيذ، وضمان استخدام الأموال على النحو المنشود وفعالية البرامج. ومن خلال العمل بشكل مستقل عن النفوذ السياسي، يمكن لهذه الهيئات تعزيز الشفافية ومنع الفساد وضمان التخصيص العادل للموارد، وهو ما يعزز ثقة الناس في عملية التعافي في نهاية المطاف.

مشاركة المجتمع المحلي في الرصد. أكد المشاركون أهمية إشراك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في جهود الرصد، حيث إن أفراد المجتمع المحلي في وضع جيد يسمح لهم بتقييم أثر برامج التعافي على أرض الواقع. ولا تزيد المشاركة المحلية من الشفافية فحسب، بل تضمن أيضا تماشي مبادرات التعافي مع احتياجات المجتمع. ومن خلال إشراك منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والقادة المحليين، يمكن أن تكون عمليات الرصد أكثر شمولاً ويمكن أن تعكس طائفة أوسع من وجهات النظر، وهو ما يجعلها أكثر استجابة للحقائق المحلية.

الإبلاغ العلني والوصول إلى البيانات المفتوحة. أعتبرت البيانات المتاحة لعموم الناس والتقارير المنتظمة ضرورية لتحقيق الشفافية والمساءلة. وقد اقترح المشاركون أن تقوم الحكومة والجهات المنقّدة بنشر تقارير مرحلية ومخصصات الميزانية

بشكل علني لتمكين الجمهور من فحصها. ويمكن لهذا المستوى من الشفافية أن يمكّن المواطنين ووسائل الإعلام وجاعات المناصرة من رصد التقدم المحرز بشكل مستقل، وضمان تماشي جهود التعافي مع المصلحة العامة والتزامها بمعايير عالية.

وتعكس هذه الآليات معا نهجا متعدد المستويات للمساءلة، ويعزز الثقة والشفافية والاستجابة طوال عملية التعافي. ويتعزيز ثقافة الانفتاح والمشاركة العامة، يمكن للسودان أن يضمن ألا تكون جهود إعادة الإعمار فعالة فحسب، بل أن تكون أيضا عادلة وتحظى بدعم واسع النطاق.

٣-١١-٢٠ رؤية عامة للتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان

أعرب المشاركون عن رؤية للسودان أكدوا فيها على الحوكمة الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي المستدام والتاسك الاجتماعي، مؤكدين على أهمية إعادة بناء بلد قادر على الصمود وعادل وموحد.

الحوكمة الرشيدة والتحول الديمقراطي. تصوّر المشاركون السودان في المستقبل بوصفه بلدا تحكمه مبادئ ديمقراطية، بمؤسسات تخدم جميع المواطنين بشكل عادل وفعال. وشدد العديد منهم على الحاجة إلى نموذج حكم لامركزي بقيادة مدنية يتيح تمثيلا عادلا في جميع المناطق، مُقرّين بقضايا التهميش التاريخية في السودان. ويشمل هذا التصور إطارا للحكم يقوم على الشفافية وسيادة القانون والمساءلة، بما يضمن لجميع المجتمعات صوتا في القرارات الوطنية ويعزز الشعور بالوحدة الوطنية.

نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. كان التعافي الاقتصادي والنمو محورا أساسيا في تصورات المشاركين لمستقبل السودان، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الزراعة وإيجاد فرص العمل. ودعوا إلى اقتصاد يوفر فرصا متكافئة، لا سيما للشباب والنساء والفئات المهمشة. ومن خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والصناعات المستدامة، يمكن للسودان بناء اقتصاد مرن يدعم التنمية في جميع المناطق ويساهم في السلام الدائم.

التاسك الاجتماعي والمصالحة. شدد المشاركون على ضرورة بناء مجتمع يُعلي من شأن المصالحة والشمول، حيث تتعاون المجموعات المتنوعة معا من أجل مستقبل مشترك. ودعا العديد منهم إلى مبادرات تعالج المظالم التاريخية وتعزز المصالحة على المستويين المجتمعي والوطني. ويعكس ذلك التصور للتاسك الاجتماعي أهمية معالجة الانقسامات السابقة وبناء مجتمع يشعر فيه جميع أفراد الشعب السوداني بالانتماء، وهو ما يعزز السلام والاستقرار.

ويُجسّد هذا التصور أملا مشتركا في تعافي السودان، يقوم على إعلاء قيم العدالة، والشمول، والقدرة على الصمود. ومن خلال مواءمة جهود إعادة الإعمار مع هذه القيم، يمكن للسودان أن يضع أساسا قويا لمستقبل مستقر ومزدهر.

٣-١١-٢١ أولويات التعافي والتنمية في السودان

الأمن والاستقرار. ضمان السلامة هو الأساس لجميع جهود التعافي. ويجب على السودان أن يمنح الأولوية للتدابير الأمنية، بما في ذلك برامج قوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للحد من العنف وإعادة دمج المقاتلين السابقين في

المجتمع. ويمكن لتعزيز النظام القضائي وإنفاذ القانون أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار ودعم سيادة القانون، وهو أمر جوهري أساسي للسلام المستدام.

إصلاح الحوكمة والمؤسسات. تعد الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة أمرا بالغ الأهمية لإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة. وينبغي أن يركز التعافي في السودان على استعادة الحكم المركزي والمحلي، وتعزيز المساءلة، وضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار. وقد أثبت الحكم اللامركزي الذي يمنح السلطات المحلية صلاحيات أوسع نجاحه في سياقات أخرى تتعلق بمرحلة ما بعد النزاع، وقد يعزز الاستجابة للاحتياجات المحلية في السودان.

إعادة بناء البنية التحتية. تعد إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، من أنظمة نقل ومياه وصرف صحي و طاقة، أمرا ضروريا لاستعادة الخدمات الأساسية وتيسير النمو الاقتصادي. ولهذه الأولوية فوائد فورية وطويلة المدى، حيث يتيح إدخال تحسينات على البنية التحتية والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والأسواق، وهو ما يدعم التعافي الشامل للجميع.

التعافي الاقتصادي والتنمية. الاستقرار الاقتصادي أمر حيوي للحد من الفقر والنزوح والاعتماد على المعونة. وينبغي للسودان أن يركز على تنشيط الزراعة ودعم الأعمال التجارية الصغيرة لتحفيز الاقتصادات المحلية. والإدارة العادلة للموارد، لا سيما بالنظر إلى الموارد الطبيعية للسودان، أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات وضمان مساهمة الإيرادات في التنمية في مختلف مناطق البلاد.

تعافي قطاع التعليم وفرص الحصول على التعليم. يمكن أن تلبي إعادة بناء المؤسسات التعليمية احتياجات رأس المال البشري على المدى الطويل وتخفف من تأثير توقف التعليم. ويجب منح الأولوية لحصول الأطفال النازحين والضعفاء على التعليم، إلى جانب التدريب المهني لإعداد الشباب للانضمام إلى القوى العاملة، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

الدعم الإنساني والاجتماعي. المساعدات الإنسانية ضرورية للإغاثة الفورية، لا سيما في ما يتعلق بالأمن الغذائي والرعاية الصحية والحصول على المياه النظيفة. وسيؤدي الانتقال من المعونة الطارئة إلى التنمية المستدامة إلى تقليل التبعية ودعم القدرات المحلية وبناء القدرة على الصمود. ويعد دعم الصحة النفسية المراعي للصدمات أمرا بالغ الأهمية بالقدر نفسه، لا سيما بالنسبة إلى الأفراد النازحين والناجين من النزاع.

التماسك الاجتماعي والمصالحة. تتطلب معالجة الانقسامات الاجتماعية عمليات مصالحة شاملة. ويمكن للحوارات الوطنية والمحلية أن تعزز التفاهم وتعالج المظالم وتعزز الوحدة. ومن شأن إشراك النساء والشباب والفئات المهمشة في جهود التعافي أن يؤدي إلى التماسك ويضمن أن تأخذ عملية التعافي في الاعتبار احتياجات جميع فئات المجتمع.

الشراكات الدولية ومشاركة المغتربين. يمكن للشراكات التعاونية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة أن تعزز جهود التعافي وتضمن الشمول. ويمكن أن يؤدي إشراك المغتربين السودانيين إلى فتح الباب للوصول إلى الموارد المالية والخبرات والشبكات الدولية، وهو ما يضيف دعما في غاية الأهمية للتنمية الاقتصادية وبناء القدرات ونقل المعرفة.

٤- الاستراتيجية الوطنية لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في السودان

٤-١ مقدمة

يتطلب الطريق إلى التعافي في السودان بعد سنوات من النزاع نهجا شاملا ومنظما لمواجهة التحديات المتجذرة التي أثرت على كل جانب من جوانب المجتمع. وترد في هذا الفرع من التقرير استراتيجية طويلة المدى لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، بهدف توجيه السودان في بناء بلد قادر على الصمود وشامل للجميع وينعم بالسلام. وبالاعتماد على التقييمات المكثفة للاحتياجات ورؤى أصحاب المصلحة والدروس المستفادة من التجارب الدولية في مرحلة ما بعد النزاع، وُضعت هذه الاستراتيجية بالتركيز على التعافي المستدام عبر القطاعات الحيوية، وهو ما يضمن قدرة السودان على تحقيق الاستقرار والنمو. وينبغي أن تمنح استراتيجيات إعادة الإعمار الأولوية للتُّهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، بما يكفل اضطلاع النساء والفئات المهمشة بأدوار فعالة في عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ.

٤-٢ المجالات التي تتطلب تدخلا عاجلا

هناك العديد من الثغرات الخطيرة في جهود إعادة الإعمار الحالية في السودان، والتي إذا لم تعالج، قد تعرقل التعافي والتقدم المستدامين. وتشمل هذه الثغرات أبعادا مؤسسية وهيكلية واجتماعية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات. ويتطلب الأمر اهتماما عاجلا في المجالات التالية:

٤-٢-١ ضعف قدرات المؤسسات والحوكمة

تواجه المؤسسات العامة في السودان تحديات في تنسيق وإدارة برامج إعادة الإعمار بفعالية في مرحلة ما بعد النزاع. وتؤدي أوجه القصور في آليات المساءلة والشفافية والرقابة إلى محدودية ثقة الناس وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات. ويعد تعزيز القدرات المؤسسية من خلال إجراء إصلاحات قوية في مجال الحوكمة ومبادرات مكافحة الفساد وتعزيز مساءلة القطاع العام أمرا ضروريا لضمان الاستخدام الفعال للموارد وإشراك المجتمع المحلي.

٤-٢-٢ التهديدات الناجمة عن مخاطر المتفجرات في جهود إعادة الإعمار

تشكل مخاطر المتفجرات في المناطق المتأثرة بالنزاع خطرا كبيرا على مبادرات إعادة الإعمار والتنمية. ويؤثر هذا التهديد، السائد في كل من المراكز الريفية والحضرية، تأثيرا مباشرا على سلامة جهود إعادة البناء وجدولها الزمنية. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تحديد أولويات التهديدات الناجمة عن مخاطر المتفجرات والتصدي لها في جهود إعادة الإعمار.

٤-٢-٣ محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع

لا تزال فرص الحصول على الخدمات الأساسية منخفضة للغاية في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاع والمهمشة. والرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي إما نادرة أو يتعذر الوصول إليها، وهو ما يؤدي إلى أزمة إنسانية حادة ويعرقل التعافي. وتعد الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية والسلطات المحلية ضرورية لإعادة بناء هذه الخدمات وضمان الوصول العادل، لا سيما في المجتمعات النائية.

٤-٢-٤ قلة التركيز على التماسك الاجتماعي والمصالحة

تعاني جهود التماسك والمصالحة الاجتماعية من قلة التمويل والإدماج في برامج إعادة الإعمار الشاملة. ويهدد غياب مبادرات بناء السلام بقيادة المجتمع المحلي بتأزيم الانقسامات الاجتماعية القائمة. ولا بد من توسيع نطاق المشاريع التي تعزز المصالحة، والحوار بين المجتمعات، والعدالة الانتقالية في سبيل تعزيز الوحدة ووضع الأساس لمجتمع يسوده السلام وشامل للجميع.

٤-٢-٥ الحاجة إلى مشروع وطني للتنمية الاقتصادية

تتسم جهود الانتعاش الاقتصادي بالتفكك، مع الافتقار إلى استراتيجيات متماسكة لتحفيز النمو المستدام وإيجاد فرص العمل ودعم الصناعة المحلية. ولمعالجة هذه المشكلة، يحتاج السودان بشكل عاجل إلى مشروع تنمية اقتصادية شامل يركز على التنمية الاقتصادية المنسقة لجميع مناطق البلاد. ويجب أن يمنح المشروع الأولوية لإيجاد فرص العمل والتدريب المهني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات ذات القيمة المضافة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. وينبغي أن يتضمن هذا المشروع أيضاً أطراً للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية والطاقة المتجددة، وهو ما يعزز قدرة الاقتصادات المحلية في جميع المناطق.

٤-٢-٦ إصلاح قطاع الأمن

يكتسي إصلاح قطاع الأمن أهمية بالغة لبناء الثقة والحد من العنف وتهيئة بيئة مستقرة مواتية للتنمية. ويتطلب التعافي في السودان قوات أمن مهنية وخاضعة للمساءلة وتركز على المجتمع المحلي وتعطي الأولوية لحقوق الإنسان والسلامة العامة. وينبغي أن تشمل جهود إصلاح قطاع الأمن برامج تدريبية وآليات رقابة واضحة ومبادرات تعزز التعاون بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية لتعزيز السلام والاستقرار.

٤-٢-٧ أوجه القصور في تطوير البنية التحتية وإعادة تأهيلها

لا تزال البنية التحتية في السودان، التي تضررت بشدة من النزاع، في حالة سيئة إلى حد كبير، وهو ما يجد من التنقل والوصول إلى الخدمات والتنمية الاقتصادية. وتؤثر الثغرات التي تعتور تطوير البنية التحتية على النقل والكهرباء وإمدادات المياه والاتصالات، لا سيما في المناطق الريفية. ومن شأن وجود خطة استراتيجية لإعادة تأهيل البنية التحتية أن يمنح الأولوية للقطاعات الحيوية والمناطق المحرومة من الخدمات، وهو ما يسهل الوصول والتجارة والترابط، وهي أمور ضرورية للمرونة الاقتصادية والتكامل الوطني.

٤-٢-٨ الاقتحام إلى نظم شاملة للرصد والمساءلة

يعد وجود أنظمة قوية للرصد والمساءلة أمراً ضرورياً لتتبع فعالية جهود إعادة الإعمار ومنع الفساد وتكثيف الاستراتيجيات مع الظروف المتغيرة. وفي الوقت الحالي، يفتقر السودان إلى إطار رصد متكامل يمكنه تقييم التقدم المحرز ونتائج مبادرات التعافي بشفافية. ومن شأن إنشاء هيئات رقابة مستقلة وإشراك المجتمع المدني في عمليات الرصد أن يعزز المساءلة ويزيد من الشفافية ويبني ثقة الناس في عملية التعافي.

٤-٢-٩ قضايا الاستدامة البيئية

تعد مواجهة التحديات البيئية أمراً ضرورياً لقدرة البلاد على الصمود على المدى الطويل. فقد أدى النزاع والاستخراج غير المنظم للموارد إلى تدهور الموارد الطبيعية، وهو ما أثر على المياه وجودة التربة والتنوع البيولوجي. ولا بد من وضع استراتيجية للاستدامة البيئية تشمل إعادة التشجير والزراعة المستدامة وتدابير التكيف مع المناخ لحماية الموارد الطبيعية. ومن شأن هذه التدابير أن تخفف من التدهور البيئي، وتبني القدرة على مقاومة تغير المناخ، وتدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويرد في الشكل ١٠ الإطار العام لاستراتيجية التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في السودان، حيث يوضح كيف يتفاعل كل مجال من المجالات ذات الأولوية (الأمن والحوكمة والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والدعم الإنساني وإشراك المغتربين) لدعم الاستقرار والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

٤-٣ الصلات بين القدرة على الصمود والسلام والتنمية

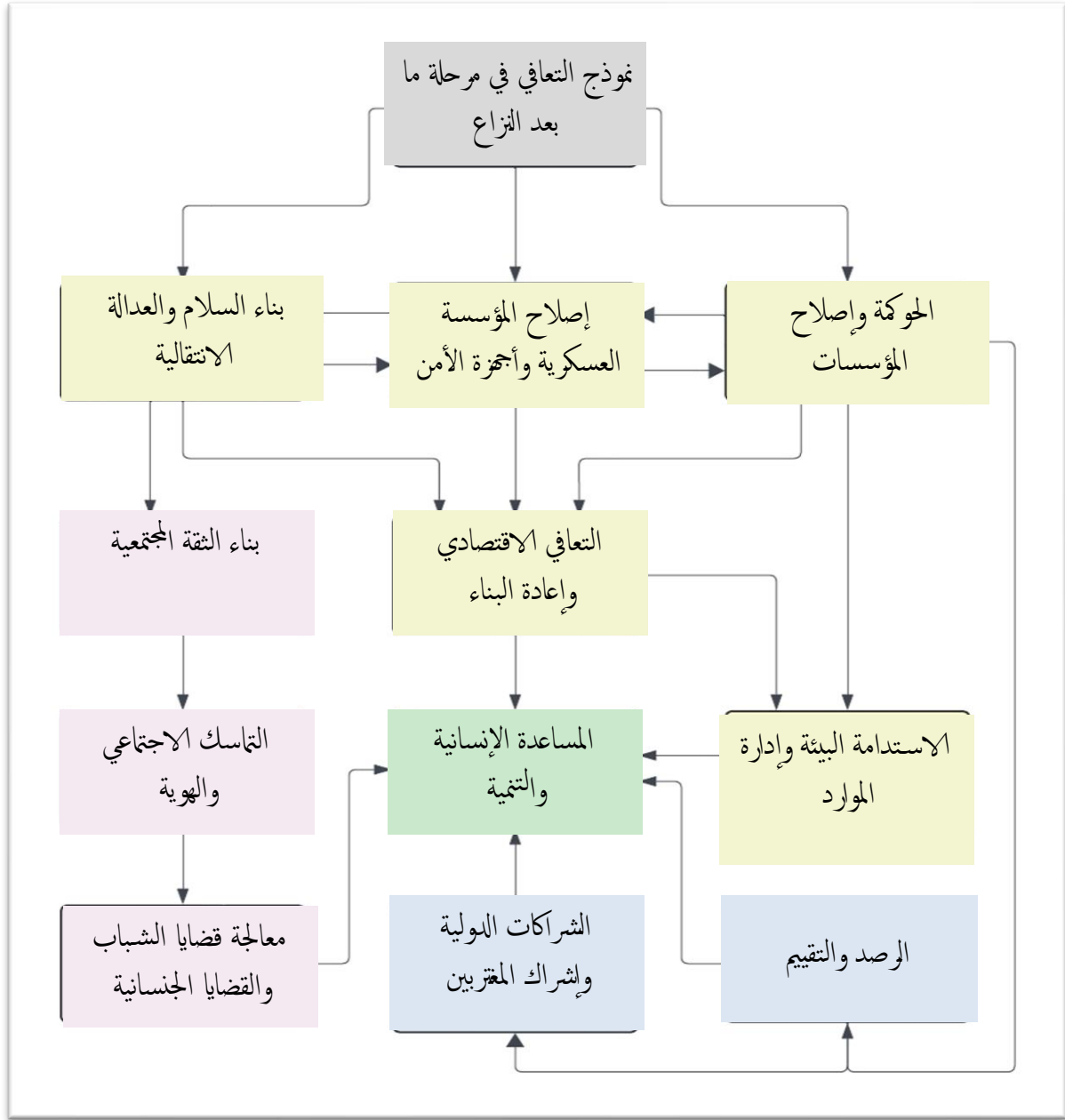
إن القدرة على الصمود والسلام والتنمية مسائل مترابطة ارتباطاً وثيقاً في علاقة دورية يعزز بعضها بعضاً. فقدرة الإنسان على الصمود، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بناء المجتمعات، وهو أمر ضروري للسلام المستدام. وهذا السلام يأتي بالاستقرار اللازم لازدهار مبادرات التنمية. وتعزز الاستثمارات في التنمية بدورها القدرة على الصمود من خلال معالجة الفوارق الهيكلية وتحسين الوصول إلى الموارد الأساسية

مثل التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش. ولا تعزز هذه التدخلات القدرات الفردية والمجتمعية فحسب، بل إنها تقلل أيضا من مخاطر النزاعات المستقبلية، وهو ما يؤدي إلى دورة إيجابية من القدرة على الصمود والسلام والتنمية.

فعلى سبيل المثال، غالبا ما تكشف المجتمعات التي تعمل على إعادة البناء بعد النزاع عن قدرتها على الصمود من خلال مبادرات مثل الجهود المحلية لبناء السلام أو إعادة بناء البنية التحتية، وهو ما يضع الأساس لمشاريع إنمائية شاملة. وفي المقابل، تعزز هذه المشاريع، مثل برامج التمويل متناهي الصغر أو التدريب المهني، قدرة المجتمع على الصمود من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والموارد اللازمة لتحمل الصدمات المستقبلية. وتؤكد هذه الديناميكية الدورية على أهمية النهج المتكاملة التي تتناول القدرة على الصمود والسلام والتنمية في آن واحد لتحقيق تأثير دائم.

الشكل ١٠:

الإطار العام لاستراتيجية التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في السودان



المصدر: المؤلف.

٤-٤ الغرض من الاستراتيجية ونطاقها

يكمّن الغرض من هذه الاستراتيجية في توفير خارطة طريق تمنح الأولوية لاحتياجات السكان الفورية وعلى المدى الطويل مع تهيئة الظروف المواتية للسلام والتنمية المستدامة. وتسترشد الاستراتيجية بمبادئ الشفافية والشمول والقدرة على الصمود، وتعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتهدف إلى بناء مستقبل يقوم على الوصول العادل إلى الموارد

والمساءلة والمشاركة المجتمعية. وتُسلم الاستراتيجية بأن التعافي يجب أن يكون شاملاً، وأن يُجمع بين الإغاثة الإنسانية، وإعادة بناء البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، والمصالحة الاجتماعية.

٤-٥ ركائز الاستراتيجية

تتألف الاستراتيجية من ثماني ركائز استراتيجية، تمثل كل منها جانباً أساسياً من جوانب التعافي في السودان. وتم تكييف هذه الركائز المستمدة من أفضل الممارسات الدولية وتخصيصها لتعكس التحديات والفرص الفريدة للبلاد. وفي هذا الفرع من التقرير، يتم تقديم الأهداف طويلة المدى والإجراءات الرئيسية وأمثلة على الدروس ذات الصلة المستفادة من البلدان الخارجة من نزاع في ما يتعلق بكل ركيزة، الأمر الذي يوفر نهجاً متدرجاً للتعافي يوازن بين الاحتياجات الفورية والتقدم المستدام.

ثماني ركائز استراتيجية

- ١- إصلاح الحوكمة والمؤسسات. إنشاء هياكل حوكمة خاضعة للمساءلة يمكنها الحفاظ على الاستقرار ودعم إدارة عامة شاملة للجميع.
- ٢- تطوير البنية الأساسية. إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتحديثها، مثل البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة والصرف الصحي، لاستعادة الخدمات الأساسية والتمكين للنمو الاقتصادي.
- ٣- الاحتياجات الأساسية والدعم الاجتماعي. تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة مع بناء القدرات المحلية للانتقال من المساعدات الطارئة إلى الاكتفاء الذاتي.
- ٤- التعافي الاقتصادي والتنمية. تنشيط القطاعات الحيوية، مثل الزراعة والمؤسسات الصغيرة، وتنفيذ إدارة شفافة للموارد لدعم اقتصاد متنوع وقادر على الصمود.
- ٥- التماسك الاجتماعي والمصالحة. تيسير المصالحة الشاملة للجميع على المستويين الوطني والمجتمعي لتعزيز الوحدة والثقة والاستقرار الاجتماعي.
- ٦- الدعم الإنساني والدعم الطارئ. تلبية الاحتياجات الفورية من خلال جهود الاستجابة السريعة مع العمل على وضع مسارات لتحقيق القدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي على المدى الطويل.
- ٧- الشركات الدولية ومشاركة المغتربين. الاستفادة من الشبكات الوطنية والمغتربين في البلاد لتبادل المعرفة والاستثمار وتعبئة الموارد.
- ٨- ضمان الاستدامة البيئية. من شأن دمج الاستدامة البيئية في مشاريع التنمية أن يحمي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ويدعم نمواً اقتصادياً قادراً على الصمود.

وتتماشى كل ركيزة مع أهداف وجدول زمنية محددة حتى يكون التقدم قابلاً للقياس والتكيف بمرور الوقت. ويبدأ هذا النهج المتدرج للتنفيذ بتدابير فورية لتحقيق الاستقرار، تليها مبادرات إنمائية متوسطة وطويلة المدى تعزز قدرة السودان على الاكتفاء الذاتي وبناء السلام. وبهذه الطريقة، تتيح الاستراتيجية أساساً للتعافي العاجل ومخططاً للتنمية المستدامة.

٤-٦ المبادئ التوجيهية

تستند الاستراتيجية إلى المبادئ التوجيهية التالية، وهي مبادئ أساسية لنجاح التعافي والتنمية في سياقات مرحلة ما بعد النزاع.

- الشمول. ضمان مشاركة جميع الفئات في السودان، بمن في ذلك النساء والنازحون وغيرهم من الفئات المهمشة، في عملية اتخاذ القرار والاستفادة بشكل عادل من جهود التعافي.
- الشفافية والمساءلة. بناء الثقة من خلال الحوكمة المفتوحة والخاضعة للمساءلة وإنشاء آليات رقابة مستقلة لمنع الفساد.
- الاستدامة. التركيز على الحلول طويلة المدى التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتقلص من الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- التنمية بقيادة مجتمعية. تمكين المجتمعات من أداء دور مركزي في التخطيط لجهود التعافي وتنفيذها لضمان تلبية التدخلات للاحتياجات الإقليمية والمحلية.

٤-٧ ركائز الاستراتيجية بالتفصيل

٤-٧-١ إصلاح الحوكمة والمؤسسات

تعد الحوكمة الفعالة والمؤسسات القوية عنصرين أساسيين للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع، وهو ما يمكن السودان من الحفاظ على الاستقرار وتقديم الخدمات الأساسية وضمان حصول جميع المجتمعات المحلية على الموارد والفرص على قدم المساواة. فقد أدت سنوات من عدم الاستقرار والنزاع في البلاد إلى تلاشي ثقة الناس في الحكومة، وإضعاف المؤسسات المركزية والمحلية، وتعطيل سيادة القانون. وتتمثل إحدى الأولويات الواردة في هذه الاستراتيجية في بناء حوكمة شفافة وشاملة تعزز سيادة القانون وتعزز المساءلة العامة وتمكن المجتمعات في جميع أنحاء السودان.

الأهداف طويلة المدى

- إقامة حوكمة خاضعة للمساءلة وشفافة. بناء مؤسسات تتسم بالشفافية والشمول والمساءلة أمام جميع المجتمعات في السودان. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد ووضع آليات رقابة مستقلة لضمان إدارة الموارد العامة بمسؤولية.
- تعزيز اللامركزية والتمكين على المستوى المحلي. تمكين هيئات الحكم الإقليمية والمحلية من إدارة الخدمات والاستجابة لاحتياجات المجتمع بفعالية. فالحكم اللامركزي يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الاستجابة وتحسين تقديم الخدمات ويعزز الشعور بتولي زمام الأمر والمساءلة بين السكان المحليين.

- **تعزيز النظم القضائية والقانونية.** إعادة بناء النظامين القانوني والقضائي في البلاد لدعم سيادة القانون وضمان اللجوء العادل للعدالة وحماية حقوق الإنسان. ويعد وجود إطار قانوني قوي ومحكم يمكن اللجوء إليها أمراً بالغ الأهمية للاستقرار والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

الإجراءات الرئيسية

لتحقيق هذه الأهداف، يُوصى باتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية، وذلك باستخدام نهج متدرج لدعم الاستقرار الفوري والتنمية المستدامة.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- **إنشاء هيئات رقابة مستقلة.** إنشاء هيئات مكلفة بالإشراف على إدارة الموارد العامة وتوزيع المساعدات ومشاريع التعافي. وهذا الإجراء يبني ثقة الناس ويضمن المساءلة من البداية.
- **تعزيز آليات مكافحة الفساد.** وضع سياسات ومؤسسات لمنع الفساد وضمان الإدارة المالية الشفافة، لا سيما داخل مؤسسات الحكومة المركزية.
- **تعزيز القدرة على إنفاذ القانون.** تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وتجهيزهم لدعم السلام والنظام مع ضمان الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. وينبغي التركيز على الشرطة المجتمعية.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- **إضفاء الطابع اللامركزي على الوظائف الحكومية.** نقل السلطات الإدارية تدريجياً إلى الحكومات المحلية، وهو ما يمنح المجتمعات المحلية مزيداً من الاستقلالية في عملية اتخاذ القرار، لا سيما في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم وإدارة الموارد.
- **بناء القدرات في مجال الحكم المحلي.** توفير التدريب والدعم للمسؤولين المحليين، وهو ما يمكنهم من إدارة الموارد بفعالية، والتواصل مع المجتمعات المحلية وتنفيذ خطط التنمية الخاصة بكل منطقة.
- **تعزيز قدرات القضاء واللجوء إليه.** إعادة بناء المحاكم وتحسين خدمات المساعدة القانونية وتوظيف القضاة والمحامين وموظفي المحاكم وتدريبهم. وينبغي وضع برامج خاصة لضمان العدالة للنساء والأطفال والفئات المهمشة.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- **وضع ميزانيات عامة شفافة.** تنفيذ عمليات إعداد ميزانيات شفافة على المستويين الوطني والمحلي، مع إجراء مشاورات عامة ورفع تقارير منتظمة لضمان إطلاع المواطنين على القرارات المالية ومشاركتهم فيها.
- **إجراء إصلاحات قانونية لتحقيق الإنصاف والشمول.** إجراء إصلاحات قانونية تعزز الشمول وتحمي حقوق الأقليات وتمنع التمييز. ويجب أن تعالج هذه الإصلاحات المظالم التاريخية وتضمن مساواة جميع مواطني السودان في اللجوء إلى العدالة.

- تنفيذ أنظمة لرصد الحوكمة وتقييمها. تقييم إصلاحات الحوكمة بانتظام وتكييفها على أساس تعليقات المجتمع والاحتياجات المتغيرة. وينبغي لأنظمة الرصد قياس ما تحقق من تقدم نحو الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمات بفعالية.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تؤكد تجارب التعافي في البلدان الخارجة من النزاع، مثل ليبيريا ورواندا، على الدور الحاسم لإصلاح الحوكمة والمؤسسات في إعادة بناء ثقة الناس واستعادة شرعية الحكومة. فقد أدت جهود اللامركزية الناجحة في رواندا إلى تمكين السلطات المحلية، وعززت مشاركة المجتمع المحلي والشفافية. وبالمثل، عززت الإصلاحات القضائية في ليبيريا المساءلة وإمكانية اللجوء إلى النظم القانونية، وهو ما أسهم في إنشاء هيكل حوكمة أكثر استقراراً. ويمكن للسودان تطبيق هذه الدروس من خلال التركيز على هياكل الحوكمة التي تعزز الشفافية والحد من الفساد وإشراك المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرار. ويمكن للامركزية، عندما تقترن بآليات المساءلة والحماية القانونية، أن تحول دون تكرار النزاعات وتعزز بيئة مستقرة للنمو.

٤-٧-٢ تطوير البنية التحتية

يعد تطوير البنية التحتية أمراً ضرورياً للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع في السودان، لأنها تتيح الوصول إلى الخدمات الحيوية وتدعم الأنشطة الاقتصادية وتعزز التماسك الاجتماعي في جميع المناطق. فقد ألحقت سنوات من النزاع أضراراً جسيمة بالطرق وشبكات الطاقة ومرافق المياه والمؤسسات العامة، وهو ما أدى إلى تعطيل الحياة اليومية والحد من الفرص الاقتصادية. وفي هذا الاستراتيجية، تُمنح الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية وتحديث في السودان من أجل وضع الأساس لنمو مستدام وضمان استفادة جميع المناطق بشكل منصف من جهود التعافي.

الأهداف طويلة المدى

- استعادة الخدمات الأساسية. استعادة البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات النقل وأنظمة المياه والصرف الصحي ومرافق الرعاية الصحية وشبكات الطاقة لتحسين جودة الحياة ودعم الصحة العامة.
- التمكين للنشاط الاقتصادي والترابط. الاستثمار في البنية التحتية التي تدعم الزراعة والمؤسسات الصغيرة والتجارة بين مختلف مناطق البلاد، لإيجاد فرص العمل وتعزيز المرونة الاقتصادية.
- تعزيز البنية التحتية المستدامة والمقاومة لتغير المناخ. إقامة بنية تحتية مقاومة لتأثيرات المناخ، وهو ما يضمن قدرة السودان على الصمود في وجه التحديات البيئية المستقبلية وحماية الفئات الضعيفة.

الإجراءات الرئيسية

يهدف النهج المتدرج التالي إلى تلبية الاحتياجات الفورية للبنية التحتية مع دعم التنمية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- إصلاح طرق النقل الحيوية وإعادة فتحها. التركيز على إصلاح الطرق والجسور الرئيسية للسماح بحركة البضائع والأشخاص، خاصة في المناطق التي يكون الوصول إليها محدودا. ويعد إصلاح طرق النقل أمرا بالغ الأهمية لإيصال المعونة في حالات الطوارئ وللتجارة والتنقل.
- إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي الأساسية. إصلاح أنظمة المياه التالفة أو استبدالها لضمان الحصول إلى المياه النظيفة في المجتمعات المتضررة. ولا بد من منح الأولوية لمرافق الصرف الصحي في مخيمات النازحين للحد من مخاطر الأمراض ودعم الصحة العامة.
- طرح حلول مؤقتة في مجال الطاقة. مثل مولدات الطاقة الشمسية في المناطق التي تتعطل فيها شبكة الطاقة، وهو ما يضمن حصول المرافق الحيوية مثل المستشفيات والمدارس على الكهرباء.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- إعادة بناء المستشفيات والمدارس والمرافق العامة. الاستثمار في إعادة بناء البنية التحتية العامة الحيوية لاستعادة خدمات التعليم والرعاية الصحية. ولا بد من منح الأولوية لهذه الاستثمارات في المناطق الأكثر تضررا من النزاعات، وذلك لدعم صحة المجتمع وتنمية رأس المال البشري.
- توسيع البنية التحتية للمياه والطاقة. تطوير محطات معالجة المياه وتوسيع شبكة الطاقة وزيادة الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة لدعم توافر الموارد على المدى الطويل.
- الربط بين المناطق الريفية الحضرية. تحسين شبكات الطرق الريفية لتعزيز الربط بين المناطق الزراعية والأسواق الحضرية، وتعزيز الاقتصادات المحلية وإيجاد فرص مدرة للدخل للمجتمعات الريفية.

إجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- الاستثمار في البنية التحتية الوطنية لتحقيق النمو الاقتصادي. إقامة البنية التحتية التي تدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل المجمعات الصناعية والسكك الحديدية والموانئ، لتيسير التجارة والاستثمار، وإيجاد فرص العمل وتوليد الإيرادات.
- تطوير بنية تحتية مقاومة للتغير المناخي ومستدامة. دمج القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في تخطيط البنية التحتية، بما في ذلك تدابير الحماية من الفيضانات، وأنظمة المياه المقاومة للجفاف، ومصادر الطاقة المتجددة، الأمر الذي يضمن قدرة البنية التحتية مقاومة التحديات البيئية المستقبلية.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة، وتعبئة الاستثمارات الخاصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تكشف تجارب التعافي في البلدان الخارجة من نزاع، مثل أنغولا ورواندا وسيراليون، عن أهمية البنية التحتية في استقرار المجتمعات المحلية والدفع بعجلة التعافي الاقتصادي. ففي أنغولا، يَسَّر التركيز على البنية التحتية للنقل والطاقة التجارة والوصول إلى الأسواق، بينما، في سيراليون، عززت الأولوية التي مُنحت للبنية التحتية في المناطق المحرومة النمو العادل. وفي رواندا، أدى التركيز على البنية التحتية في المناطق الريفية إلى تحسين الربط بين المناطق الريفية والحضرية، ودعم الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة.

ويمكن للسودان أن يتعلم من هذه التجارب، وذلك بالتركيز على كل من إصلاحات البنية التحتية قصيرة المدى لاستعادة الخدمات الأساسية والاستثمارات طويلة المدى التي تعزز القدرة على الصمود الاقتصادي والاستدامة. ويمكن للتخطيط القادر على الصمود في وجه تغير المناخ، كما يتضح من نماذج التعافي بعد الكوارث في جنوب شرق آسيا، أن يضمن أيضاً قدرة البنية التحتية في السودان على مقاومة التحديات البيئية المستقبلية، وحماية الفئات الضعيفة وتأمين الاستقرار الاقتصادي.

٤-٧-٣ الاحتياجات الأساسية والدعم الاجتماعي

تتطلب الأزمة الإنسانية في السودان استجابة عاجلة لتلبية الاحتياجات الأساسية مع وضع أساس لأنظمة دعم اجتماعي على المدى الطويل. فقد حرمت سنوات من النزاع ملايين الناس من الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب، لا سيما في المناطق المتضررة من النزوح والفقر. وفي هذه الاستراتيجية، يتم التأكيد على كل من التدخلات الإنسانية الفورية والتحول التدريجي إلى التنمية الاجتماعية المستدامة، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود ودعم قدرتها على الاكتفاء الذاتي.

الأهداف طويلة المدى

- ضمان الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية. توفير الغذاء والرعاية الصحية و الأمن المائي في المناطق المتأثرة بالنزاع لتحقيق استقرار المجتمعات ومنع المزيد من الأزمات.
- تعزيز القدرات المحلية للتنمية المستدامة. الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية من خلال تمكين المنظمات والمجتمعات المحلية من إدارة الخدمات الأساسية.
- دعم الفئات الهشة والنازحين. إقامة مسارات للعودة الآمنة وإعادة التوطين والاندماج الاجتماعي للنازحين، وضمان حصولهم على فرص متساوية للاستفادة من الخدمات والفرص.

الإجراءات الرئيسية

لتلبية احتياجات الدعم الإنساني والاجتماعي بشكل فعال، يوصى باتباع النهج المتدرج التالي.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- تقديم الغذاء والإمدادات الطبية والمياه. تعبئة الموارد لتوفير المساعدات الغذائية الطارئة وإمدادات الرعاية الصحية وإتاحة الحصول على المياه النظيفة في المناطق الأكثر تضرراً. ولا بد من منح الأولوية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأسر النازحة والنساء والأطفال وكبار السن.
- إقامة مرافق مؤقتة للصحة والصرف الصحي. إقامة عيادات ومرافق صرف صحي مؤقتة في مخيمات النازحين والمناطق المحرومة من الخدمات للحد من انتشار الأمراض وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية.
- البدء في تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. تقديم الدعم في مجال الصحة النفسية، خاصة في مخيمات النازحين، لمعالجة الصدمات الناجمة عن النزاع. ويمكن للمختصين الاجتماعيين المدربين، ولأصحاب المصلحة المجتمعيين الذين تقودهم نساء، تقديم المشورة والرعاية الصحية النفسية الأساسية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المتضررة.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- وضع برامج مجتمعية للصحة والتعليم. الانتقال من الخدمات المؤقتة إلى برامج الصحة والتعليم التي يديرها المجتمع المحلي، إلى جانب تقديم الدعم لتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين المحليين لتحسين تقديم الخدمات وزيادة الاعتماد على الذات.
- تعزيز الأمن الغذائي المستدام. وضع برامج زراعية، مثل المزارع المجتمعية، وتوفير الموارد لصغار المزارعين لتحسين إنتاج الغذاء المحلي. ويمكن لبرامج التدريب الزراعي أن تمنح المجتمعات المحلية القدرة للحفاظ على الأمن الغذائي بشكل مستقل.
- بناء شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة. وضع برامج حماية اجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية والتدريب الوظيفي، التي تهدف إلى تمكين الفئات الضعيفة، مثل الأمهات العازبات والمستبيّن والشباب.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. دمج خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية في البنية التحتية المجتمعية الدائمة، وضمان الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي في جميع المناطق.
- دعم إعادة إدماج النازحين. تنفيذ برامج لتيسير العودة الآمنة للنازحين أو إعادة توطينهم، وتوفير السكن والتعليم وفرص العمل لدعم إعادة إدماجهم.
- تشجيع مبادرات التنمية المجتمعية. تمكين المجتمعات المحلية من بدء المشاريع التنموية الخاصة بها وإدارتها، مثل التعاونيات المحلية أو المؤسسات الاجتماعية، وتعزيز القدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تؤكد تجارب ما بعد النزاع المستتقة من رواندا وجنوب السودان على أهمية تلبية الاحتياجات الفورية وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ففي جنوب السودان، زوّد دمج المساعدات الغذائية في برامج التدريب الزراعي المجتمعات بالأدوات اللازمة للحفاظ على الأمن الغذائي، وهو ما قلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وأدى استثمار رواندا في عمّال الصحة من المجتمعات المحلية إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، حتى في المناطق النائية.

وبالنسبة إلى السودان، يعني تطبيق هذه الدروس منح الأولوية للإغاثة قصيرة المدى وبناء قدرات المجتمعات المحلية حتى تتمكن من إدارة الخدمات الأساسية بشكل مستقل. وسيتمكّن وضع إطار للانتقال من المعونة الطارئة إلى التنمية المستدامة المجتمعات من دعم نفسها وبناء القدرة على الصمود والحد من الهشاشة مستقبلاً.

٤-٧-٤ التعافي الاقتصادي والتنمية

يعد الاقتصاد القادر على الصمود والمتنوع أمراً ضرورياً للتعافي على المدى الطويل في السودان، حيث يقلل الاستقرار الاقتصادي من الفقر ويدعم سبل العيش ويعزز التماسك الاجتماعي. فقد أدى النزاع إلى تعطيل القطاعات الحيوية في السودان، بما في ذلك الزراعة والصناعات الاستخراجية، التي تُعتبر أساسية للاقتصادات المحلية للبلاد ولثروتها من الموارد الطبيعية. وفي هذه الاستراتيجية، تُمنح الأولوية لتطوير أوجه التآزر بين الصناعات الزراعية والصناعات الاستخراجية لتعزيز النمو المستدام والإدارة العادلة للموارد وإيجاد فرص العمل، وهو ما يضمن استفادة جميع المجتمعات المحلية من الانتعاش الاقتصادي. وينبغي أن تركز جهود التعافي الاقتصادي على تمكين المرأة من خلال برامج بناء المهارات ذات الأهداف المحددة، والحصول على القروض، ودعم الأعمال التجارية التي تقودها النساء. ولا يعزز هذا النهج المساواة بين الجنسين فحسب، بل يعزز أيضاً قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود.

الأهداف طويلة المدى

- **تنشيط الصناعات الزراعية والاقتصادات المحلية.** تعزيز القطاع الزراعي الذي يوظف غالبية القوى العاملة في البلاد، وذلك بتوسيع الصناعات الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي والإنتاج ذي القيمة المضافة والنمو الاقتصادي في الريف.
- **تطوير صناعات استخراجية مستدامة.** تعزيز الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية في السودان وتميئتها، بما في ذلك النفط والمعادن والمواد الاستخراجية الأخرى، وذلك بنماذج شفافة لتقاسم الإيرادات تعود بالنفع على جميع المناطق بشكل عادل.
- **تعزيز إيجاد فرص العمل وأوجه التآزر في المجال الصناعي.** إيجاد فرص عمل ودعم ريادة الأعمال في كل من الصناعات الزراعية والقطاعات الاستخراجية من خلال توفير التدريب والموارد وولوج الأسواق، لا سيما للشباب والمقاتلين السابقين.

الإجراءات الرئيسية

سيعالج النهج المتدرج الاحتياجات الاقتصادية الفورية للبلاد، وذلك ببناء أساس مستدام للنمو من خلال التعاون بين قطاعي الصناعة الزراعية والصناعات الاستخراجية.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- دعم صغار المزارعين وتجهيز المنتجات الزراعية. توفير البذور والأدوات والمساعدات المالية لصغار المزارعين لاستعادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، إلى جانب إنشاء مرافق لتجهيز المنتجات، مثل الطحن وتغليف المواد الغذائية، في المناطق الريفية لإضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية وإيجاد فرص عمل محلية.
- اعتماد التمويل متناهي الصغر للأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمؤسسات الصغيرة. وضع برامج للتمويل متناهي الصغر للأعمال التجارية الزراعية الصغيرة ورواد الأعمال الصغار، لا سيما للنساء والشباب، لتنشيط الاقتصادات المحلية وتمكين صغار المنتجين في مناطق ما بعد النزاع.
- إطلاق برامج في مجال الأشغال العامة من أجل التوظيف. إقامة مشاريع في مجال الأشغال العامة تركز على البنية التحتية الحيوية لكل من القطاعين الزراعي والاستخراجي، مثل إصلاح الطرق وأنظمة الري وشق المسالك الريفية. وتوفر هذه البرامج فرص عمل فورية مع تحسين الوصول إلى الأسواق ومواقع الإنتاج.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- إقامة بنية تحتية للصناعات الزراعية وتوفير التدريب. الاستثمار في أنظمة الري والتدريب الصناعي الزراعي والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والكفاءة في الزراعة، إلى جانب إنشاء تعاونيات زراعية لمساعدة المزارعين المحليين على تجميع الموارد وخفض التكاليف وولوج أسواق أكبر، وهو ما يعزز الصمود الاقتصادي والأمن الغذائي.
- وضع نماذج شفافة لتقاسم عائدات الموارد. تنفيذ أطر عادلة لتقاسم عائدات الموارد الطبيعية، والحرص أن تدعم عائدات الصناعات الاستخراجية الاستثمارات في البنية التحتية المحلية والرعاية الصحية والتعليم، لا سيما في المناطق الغنية بالموارد ولكن المتخلفة.
- توسيع شبكات التجارة وولوج الأسواق. تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات لربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية والأسواق الإقليمية. وسيؤدي القيام بذلك إلى تعزيز فرص دخول كلاً من المنتجات الزراعية والصادرات القائمة على الموارد إلى الأسواق، وهو ما يعزز تكامل الأسواق وتحسين التدفقات التجارية.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- تشجيع أوجه التآزر بين الصناعة الزراعية والقطاع الاستخراجي. الاستثمار في تطوير الصناعة الزراعية جنباً إلى جنب مع استخراج الموارد لتعظيم أوجه التآزر بين القطاعات، مثل استخدام المنتجات الثانوية

الزراعية في إنتاج الطاقة أو تطبيق تقنيات التعدين لتحسين الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تعزيز الكفاءة والاستدامة في كلتا الصناعتين.

- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق نمو مستدام.** تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمار في الصناعات الزراعية والتعدين والطاقة المتجددة. ويمكن للشراكات الاستراتيجية أن تعزز البنية التحتية والتكنولوجيا ونقل المهارات، وهو ما يضع الأساس لنمو اقتصادي مستدام عبر القطاعات.
- **وضع برامج تدريب مهني متخصصة.** وضع برامج تدريب بشأن المهارات التي يكثر عليها الطلب في كل من قطاعي الصناعات الزراعية والاستخراجية، مثل تشغيل الآلات وتقنيات المعالجة والإدارة المستدامة للموارد، إلى جانب منح الأولوية للشباب والمقاتلين السابقين لزيادة قابليتهم للتوظيف وضمان اندماجهم في القوى العاملة.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تكشف تجارب التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في كل من موزامبيق وسيراليون عن أهمية حفز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة لتعزيز الاستقرار. فقد أدى استثمار موزامبيق في الزراعة إلى إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية، بينما ساعد التركيز على دعم المؤسسات متناهية الصغر في سيراليون على إعادة بناء الاقتصادات المحلية. وفي رواندا، أدت التعاونيات الزراعية وولوج الأسواق المحلية إلى تنشيط الاقتصادات الريفية وتعزيز الأمن الغذائي. وتُظهر هذه التجارب أن السودان يمكن أن يقود النمو الشامل للجميع من خلال تطوير أوجه التآزر بين الصناعات الزراعية والقطاعات الاستخراجية، مدعوما بإدارة عادلة للموارد والاستثمار في تدريب القوى العاملة.

وفي السودان، سيؤدي منح الأولوية للتنمية الصناعية الزراعية إلى جانب استخراج الموارد بمسؤولية، مقرونا بتوزيع عادل للإيرادات وبرامج تدريبية، إلى إيجاد اقتصاد شامل ومتنوع. ومن خلال تنفيذ هذه التدابير، يمكن للسودان وضع الأساس لصمود اقتصادي مستدام وازدهار مشترك بين مختلف المناطق.

٤-٧-٥ التماسك الاجتماعي والمصالحة

إن استعادة التماسك الاجتماعي وتعزيز المصالحة أمران أساسيان بالنسبة إلى السودان للانتقال من النزاع إلى الاستقرار. فقد أدت سنوات من النزاع إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وقوّضت الثقة وتسببت في صدمات نفسية واسعة النطاق، لا سيما بين المجتمعات المهمشة. وتُشدد هذه الاستراتيجية على عمليات المصالحة الشاملة التي تشرك المجتمعات على الصعيدين الوطني والمحلي، بحيث تُعزز جهود التعافي الوحدة وتبني الثقة وتُرسى أساسا لسلام مستدام.

الأهداف طويلة المدى

- **تعزيز المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.** تعزيز الوحدة في السودان من خلال تسوية المظالم وتيسير الحوار وبناء التفاهم بين المجتمعات المتنوعة.

- ضمان التنمية الشاملة للجميع. إشراك الفئات المهمشة والشباب والنساء في جهود التعافي لإيجاد فرص متكافئة وشعور بتولي زمام الأمر بين جميع الناس في السودان.
- معالجة الصدمات ودعم الصحة النفسية. استحداث خدمات مجتمعية للصحة النفسية وبرامج للتعافي من الصدمات لدعم الأفراد والمجتمعات المتضررة من النزاعات.

الإجراءات الرئيسية

يرد في هذا الفرع من التقرير نهج متدرج لتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة، بحيث يتناول أولاً الاحتياجات الفورية ثم ينبري لاحقاً لبناء السلام المستدام على المدى الطويل.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- إطلاق منتديات للحوار الوطني وكشف الحقيقة. إقامة منتديات لكشف الحقيقة والحوار تسمح للمجتمعات باطلاع بعضها بعضاً على المظالم والخبرات. ويمكن لهذه المنتديات تعزيز التعافي، وإقرار معاناة السكان المتضررين، وتمهيد الطريق للمصالحة.
- وضع برامج دعم في مجال الصحة النفسية والصدمات. تقديم الدعم الفوري في مجال الصحة النفسية لمعالجة الصدمات الناجمة عن النزاع، لا سيما في مخيمات النازحين والمناطق المتأثرة بالنزاع. ويمكن لععال الصحة المجتمعيين تقديم المشورة الأساسية، بينما يمكن لبرامج التدريب بناء القدرات المحلية لتوفير رعاية تراعي الصدمات النفسية.
- إطلاق مجالس المصالحة المحلية. إنشاء مجالس محلية لتيسير المصالحة المجتمعية، وإشراك القادة المحليين والشباب وممثلات النساء في أنشطة الحوار وبناء السلام.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- دمج مبادرات المصالحة في التعليم. تضمين مواضيع السلام والتعاطف والتسامح في المناهج الدراسية لتعزيز التفاهم بين الأجيال الشابة. ويمكن للبرامج التعليمية أيضاً أن تتناول تاريخ النزاع، لتبني بذلك رواية وطنية مشتركة.
- دعم المشاريع التنموية المجتمعية. تمويل مشاريع التنمية المجتمعية التي تعزز التعاون بين مختلف المجموعات، مثل التعاونيات والأسواق المشتركة ومبادرات البنية التحتية. فالمشاريع المجتمعية تؤدي إلى مصالح اقتصادية مشتركة وتعزز التعاون.
- توسيع نطاق خدمات الصحة النفسية وبناء القدرات. استحداث خدمات دائمة للصحة النفسية تكون متاحة للمجتمعات المتأثرة بالنزاع، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات. ويمكن لتدريب أفراد من المجتمع المحلي كاستشاريين أن يؤدي إلى إنشاء أنظمة دعم محلية وتقليل وصمة العار بشأن الصحة النفسية.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- إنشاء لجنة وطنية للمصالحة. تشكيل لجنة للإشراف على المصالحة الوطنية ورصد التقدم المحرز وتعزيز سردية تتسم بالشمول لمستقبل البلاد. ويمكن لمثل هذه الهيئة أيضا أن تعالج المظالم المتأصلة في المنظومة وأن تيسر سبل التعويض أو الجبر عند الاقتضاء.
- تعزيز مبادرات التماسك الثقافي والاجتماعي. دعم الفنون والتبادلات الثقافية والفعاليات العامة التي تجمع بين المجتمعات المحلية للاحتفال بالتراث المشترك. ويمكن أن يساعد تشجيع التعبير الثقافي والتعاون في إعادة بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز الوحدة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات الاجتماعية المراعية للصدمات النفسية. دمج دعم الصحة النفسية والصدمات في الخدمات الاجتماعية في السودان، الأمر الذي يجعل الرعاية في متناول جميع المواطنين. ويعزز مثل هذا النهج المؤسسي القدرة على الصمود ويعالج الآثار الدائمة للنزاع.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

أثبتت بلدان مثل رواندا وجنوب أفريقيا ما تنطوي عليه مبادرات المصالحة التي تعزز الحوار والتماسك الاجتماعي من أثرٍ مفضٍ إلى التحول. فقد ساعدت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا المجتمعات المحلية على مواجهة الماضي وتعزيز التعافي، بينما دعمت برامج المصالحة المجتمعية في رواندا الوحدة الاجتماعية من خلال الحوارات المحلية والمشاريع المجتمعية المشتركة.

وفي حالة السودان، يمكن للتركيز على المصالحة التي تقودها المجتمعات المحلية والرعاية المراعية للصدمات أن يسهم في بناء القدرة على الصمود الاجتماعي، ويمنع النزاعات المستقبلية، ويؤدي إلى إحساس مشترك بالهدف في مختلف المناطق والمجتمعات. وإشراك جميع الناس في السودان، لا سيما الفئات المهمشة، يضمن مساهمة جهود التماسك الاجتماعي في مستقبل شامل للجميع ويسوده السلام وموحد.

٤-٧-٦ الدعم الإنساني والطارئ

معالجة الأزمة الإنسانية في السودان أمر أساسي لضمان الرفاه الأساسي للفئات المتضررة ووضع أساس للتنمية المستدامة. فقد أدت سنوات من النزاع إلى نزوح واسع النطاق وانعدام الأمن الغذائي الحاد وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي. وقد تم التأكيد في هذه الاستراتيجية على نهج متدرج يوفر مساعدات إنسانية عاجلة مع إنشاء الهياكل اللازمة للصمود والتعافي على المدى الطويل.

الأهداف طويلة المدى

- توفير الخدمات الاجتماعية الكافية. ضمان حصول الجميع في السودان على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والصرف الصحي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع والمعرضة للنزوح.
- الانتقال من المعونة الطارئة إلى التنمية. التحول من الإغاثة قصيرة المدى إلى التنمية المستدامة من خلال تمكين المجتمعات المحلية وبناء قدراتها لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.
- دعم الفئات الضعيفة وتعزيز القدرة على الصمود. وضع برامج محددة الهدف للنساء والأطفال والنازحين لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود في مواجهة المصاعب المستمرة.

الإجراءات الرئيسية

يرد في هذا الفرع من التقرير النهج المتدرج لدعم الإنساني والتنمية، بدءاً من جهود الإغاثة الفورية وصولاً بالتدرج إلى الحلول المستدامة التي تتولاها المجتمعات المحلية.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- تقديم المساعدات الغذائية والتغذوية الطارئة. توزيع المساعدات الغذائية والتغذوية على المناطق التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي، واستهداف السكان النازحين والفئات الضعيفة، إلى جانب استكمال المساعدات الغذائية بالمدخلات الزراعية حيثما أمكن ذلك لدعم إنتاج الغذاء المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية الأساسية. إقامة عيادات متنقلة ومستشفيات ميدانية في المناطق المتضررة من النزاع لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة. وتشمل الأولويات العاجلة صحة الأم والطفل وحملات التطعيم وتوزيع الأدوية الأساسية.
- استعادة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. إصلاح وتوسيع البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي، خاصة في مخيمات النازحين والمناطق المكتظة بالسكان، إلى جانب توزيع مستلزمات النظافة وبناء مرافق صرف صحي مؤقتة لمنع تفشي الأمراض.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- بناء قدرات الخدمات الصحية المحلية. الانتقال من الرعاية الصحية الطارئة إلى المرافق الصحية المدارة محلياً من خلال تدريب مقدمي الرعاية الصحية المحليين ووضع برامج صحة مجتمعية. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق برامج التدريب إلى تعزيز تقديم الرعاية الصحية المجتمعية وإنشاء أنظمة صحية محلية قادرة على الصمود. ويجب أن تُمنح جهود الرعاية الصحية الأولية للرعاية الصحية للأمهات والصحة الإنجابية لتلبية الاحتياجات

الفريدة للنساء في أوضاع ما بعد النزاع، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية الطبية التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

- **دعم برامج الغذاء وسبل العيش المستدامة.** تنفيذ برامج تشجع الممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك توفير البذور والأدوات والتدريب للمزارعين المحليين. ويمكن أن يؤدي دعم التعاونيات التي تقودها المجتمعات المحلية إلى تحسين الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل.
- **توسيع نطاق الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي المستدام.** إقامة بنية تحتية دائمة للمياه والصرف الصحي والنظافة في المناطق المحرومة من الخدمات، مع منح الأولوية للمناطق المتضررة من النزاع. ويمكن لأنظمة المياه ومرافق معالجة النفايات التي تتولى المجتمعات المحلية أمرها أن تقلل من الأمراض وتدعم التحسينات الصحية على المدى الطويل.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- **إنشاء شبكات صحية محلية للرعاية المستمرة.** إنشاء مراكز صحية دائمة وعيادات مجتمعية في جميع أنحاء المناطق الريفية والمحرومة لضمان حصول الجميع في السودان على الرعاية الصحية. ويمكن أن يؤدي إنشاء شبكة من المرافق الصحية المحلية إلى تقليل الاعتماد المستقبلي على المعونة الطارئة.
- **التمكين لإنتاج الغذاء محلياً وولوج الأسواق.** دعم الأمن الغذائي على المدى الطويل من خلال الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، مثل أنظمة الري ومرافق التخزين والأسواق الريفية. ويمكن أن يؤدي تحسين القدرة على وولوج الأسواق إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية.
- **إضفاء الطابع المؤسسي على معايير المياه والصرف الصحي والنظافة، والصيانة بقيادة المجتمعات المحلية.** دمج معايير المياه والصرف الصحي والنظافة في أطر الحكم المحلي وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة مرافق المياه والصرف الصحي وصيانتها. ويمكن أن يضمن تولي المجتمعات المحلية زمام الأمر في هذا الشأن الاستدامة ويقلل من مخاطر انهيار البنية التحتية في المستقبل.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تؤكد استجابات الدعم الإنساني والدعم في حالات الطوارئ في أنغولا وموزامبيق على أهمية مواءمة المعونة الإنسانية مع الأهداف الإنمائية طويلة المدى. ففي أنغولا أدى دمج المساعدة الإنسانية في جهود التعافي إلى الحد من الاعتماد على المعونة، بينما أدى ما قامت به موزامبيق من توفير المساعدة الطارئة على نحو عاجل بعد الأزمات إلى تقليل الاضطرابات الاجتماعية على المدى الطويل.

ويمكن للسودان الاستفادة من هذه الدروس لتنظيم الجهود الإنسانية بشكل يسمح بالانتقال الفعال نحو التنمية المستدامة، بما يضمن الطابع الفوري للمساعدات وقابليتها للتكيف.

٤-٧-٧ الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية

الاستدامة البيئية ضرورية للتعافي والتنمية على المدى الطويل في السودان، حيث أدت عقود من النزاع وسوء إدارة الموارد إلى تدهور البيئة بشكل كبير، وتعطيل الزراعة، وزيادة التعرض لتغير المناخ. وتمنح هذه الاستراتيجية الأولوية للممارسات المستدامة في مجال الزراعة وإدارة الموارد والتكيف مع المناخ. وتستند هذه الممارسات إلى النهج الناجحة المثبتة في سياقات أفريقية أخرى في مرحلة ما بعد النزاع وتهدف إلى بناء القدرة على الصمود وحماية النظم البيئية ودعم سبل العيش، وكلها عناصر أساسية في عملية التعافي في السودان. وينطوي التنافس على الموارد، لا سيما الأراضي والمياه، على تأثير غير متناسب على النساء، اللواتي غالبا ما يعتمدن على هذه الموارد في إعالة أسرهن. ويعد إشراك المرأة في عمليات إدارة الموارد وتسوية المنازعات أمرا أساسيا للتوصل إلى حلول منصفة.

الأهداف طويلة المدى

- تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. تعزيز ممارسات إدارة الأراضي والمياه لمعالجة تدهور التربة وندرة المياه والتصحر، وهي تحديات كبيرة بالنظر إلى السياق البيئي والزراعي في السودان.
- تطوير الزراعة والصناعات الاستخراجية المقاومة لتغير المناخ. دعم الممارسات الذكية مناخيا في الزراعة والصناعات الاستخراجية لتعزيز الإنتاجية وحماية البيئة وضمان الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية. حماية الموائل الطبيعية واستعادتها، ودمج الحفاظ على التنوع البيولوجي في مشاريع التنمية للحفاظ على التوازن البيئي في السودان.

الإجراءات الرئيسية

يتم في هذه الاستراتيجية اتباع نهج متدرج يعزز الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع المناخ.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- إعادة التشجير والحفاظ على التربة. إطلاق برامج تركز على إعادة التشجير والحفاظ على التربة في المناطق الأكثر تضررا من التدهور البيئي المرتبط بالنزاع.
- مبادرات لتوفير المياه. الاستثمار في تجميع مياه الأمطار، والري على نطاق صغير، وغيرها من الممارسات الموقرة للمياه لدعم المناطق التي تعاني من ندرة المياه والمعرضة للجفاف.
- الممارسات الاستخراجية المستدامة. وضع مبادئ توجيهية لممارسات مراعية للبيئة في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في قطاعي التعدين والنفط.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- توسيع نطاق الزراعة المقاومة لتغير المناخ. التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الذكية مناخيا، مثل الحراثة الزراعية والحراثة الحافظة، لتقليل الانبعاثات وتحسين الأمن الغذائي.
- بنية تحتية مستدامة للمياه. الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة الري الفعالة والخزانات، لضمان الوصول المستدام إلى المياه للاستخدام الزراعي والصناعي.
- تعزيز اللوائح البيئية والإنفاذ. تعزيز السياسات وآليات الإنفاذ لمنع إزالة الغابات، والحد من التلوث، وضمان الامتثال للمعايير البيئية.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. تشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتنويع إمدادات الطاقة ودعم كهربة الريف.
- المناطق المحمية للتنوع البيولوجي. تخصيص مناطق محمية للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية النظم البيئية الحرجة.
- التثقيف البيئي والمسؤولية البيئية. تعزيز الوعي البيئي والمسؤولية البيئية من خلال البرامج التعليمية التي تشجع على الممارسات المستدامة والتكيف مع المناخ بين المجتمعات.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تتيح جهود التعافي في مرحلة ما بعد النزاع في بلدان أفريقية مثل أنغولا وليبيريا ورواندا رؤى عملية للسودان. ففي أنغولا، يدل التركيز على مكافحة التلوث واللوائح البيئية في مجال استخراج الموارد على أهمية إدارة الأثر البيئي لصناعات مثل التعدين والنفط. وتوضح تجارب ليبيريا ورواندا فوائد الزراعة الذكية مناخيا والطاقة المتجددة في تعزيز القدرة على الصمود والنمو المستدام.

وفي ما يتعلق بالسودان، تؤكد هذه الأمثلة على القيمة التي تنطوي عليها إدارة الموارد بمسؤولية والمشاركة المجتمعية والممارسات المتكيفة مع المناخ كعناصر لتحقيق أساسية للاستدامة البيئية على المدى الطويل.

٤-٧-٨ الشراكات الدولية ومشاركة المقربين

تعد الشراكات الدولية والانخراط الفعال مع المقربين السودانيين أمرا بالغ الأهمية للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع. وتساهم هذه الجهود في جلب الموارد الأساسية والخبرة والعلاقات التي يمكن أن تدفع بالتنمية المستدامة للبلاد وقدرتها على الصمود. ومن خلال تعزيز المشاركة المنظمة والتعاونية، يمكن للسودان جذب الاستثمارات وتعزيز القدرات المحلية وبناء مسارات فعالة للنمو على المدى الطويل.

الأهداف طويلة المدى

- إقامة شركات دولية تعاونية. إقامة شركات مع المنظمات الدولية والحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية لدعم إعادة الإعمار وبناء القدرات والتنمية المستدامة.
- إشراك المغتربين في الاستثمار ونقل المعرفة. إيجاد فرص للمغتربين للاستثمار في اقتصاد السودان وتبادل الخبرات الفنية والمشاركة في المبادرات الإنسانية والتنمية.
- الاستفادة من الموارد الدولية لتحقيق التنمية المستدامة. الحصول على التمويل الدولي والتكنولوجيا والمعرفة للدفع بالنمو القطاعي وتعزيز الاكتفاء الذاتي للبلاد.

الإجراءات الرئيسية

يرد في هذا الفرع نهج متدرج للتعافي والتنمية في السودان، يصنّف الإجراءات بين أولويات فورية ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- صياغة استراتيجية وطنية للتعاون الدولي. وضع استراتيجية للمشاركة الدولية تتماشى مع أولويات التعافي في السودان.
- إنشاء صندوق استثمار للمغتربين السودانيين. إنشاء صندوق لجذب استثمارات المغتربين في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة.
- تعبئة الدعم الإنساني للاحتياجات العاجلة. التنسيق مع المنظمات الدولية لتلبية الاحتياجات الملحة في مجال الأمن الغذائي والرعاية الصحية والمأوى.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- تعزيز قدرات إدارة الشركات. تطوير قدرات الحكومة على الإشراف على الشركات بشفافية.
- إنشاء منابر لمشاركة المغتربين. إنشاء منابر وشبكات لتبادل المعرفة مع المغتربين والمساعدة الفنية.
- تشجيع الشركات بين القطاعين العام والخاص. تعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص مع المستثمرين الدوليين في مجالات البنية التحتية والزراعة والطاقة.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- إقامة شركات بحثية مع المؤسسات الأفريقية. إقامة شركات مع الجامعات ومراكز البحوث الأفريقية لتعزيز الخبرات القطاعية.

- طرح سندات المغتربين للتمويل طويل الأجل. إصدار سندات المغتربين لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية.
- تعزيز العلاقات في مجال التجارة والتصدير. إبرام اتفاقات تجارية لتعزيز وصول المنتجات من السودان إلى الأسواق.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يبين دور الشركات الدولية ومشاركة المغتربين في التعافي، كما يتضح في ليبيريا وسيراليون، كيف يمكن تسخير الدعم الدولي في سبيل إعادة إعمار فعالة. فقد ساعد إقامة الشركات في سيراليون على تعبئة الموارد الحيوية، بينما استغلت ليبيريا المغتربين للحصول على الخبرة والتمويل. ويمكن للسودان الانخراط مع الشركاء الدوليين والمغتربين لإيجاد الدعم لجهود التعافي، مع الحرص على تنسيقها بشكل جيد وتأثيرها.

٤-٨ إطار التنفيذ

يعد وجود إطار واضح ومنسق للتنفيذ أمراً ضرورياً لترجمة استراتيجية التعافي في السودان إلى خطوات قابلة للتنفيذ تؤدي إلى تغيير ملموس. وفي الإطار الموضح في هذا الفرع من التقرير، تم اتباع نهج متدرج لتنفيذ الأولويات الرئيسية، وبيان الأدوار والمسؤوليات، وتحديد آليات التنسيق لضمان الكفاءة والمواءمة بين أصحاب المصلحة.

٤-٨-١ التنفيذ المرحلي

سيتم تنفيذ الاستراتيجية على ثلاث مراحل رئيسية، وهو ما يسمح للسودان بتلبية الاحتياجات الملحة مع بناء أساس للاستقرار والنمو على المدى الطويل.

المرحلة الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- التركيز على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة واستعادة الخدمات الأساسية وتحقيق استقرار المجتمعات المتأثرة بالنزاع. وتمثل الإجراءات ذات الأولوية في الدعم الغذائي والصحي الطارئ، وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي على وجه السرعة، والبرامج الأولية لنزع السلاح وإعادة الإدماج، وإنشاء خدمات مجتمعية الصحة النفسية. وتمثل النتائج المتوقعة في تحسين السلامة والرفاه للفئات الضعيفة، والحد من مخاطر تفشي الأمراض، واستقرار المناطق المتأثرة بالنزاع.

المرحلة متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرات المحلية وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية. وتمثل الإجراءات ذات الأولوية في توسيع مرافق الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق التعليم

والتدريب المهني، وتنفيذ برامج المصالحة المجتمعية، وإيجاد فرص العمل من خلال الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة. وتمثل النتائج المتوقعة في تعزيز قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والاقتصاد؛ وتحسين التماسك الاجتماعي؛ وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

المرحلة طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- التركيز على النمو الاقتصادي المستدام وإصلاح المؤسسات وإعادة إدماج كافة المجتمعات المحلية في السودان بشكل كامل. وتمثل الإجراءات ذات الأولوية في إقامة بنية تحتية دائمة، وتعزيز التنوع الاقتصادي، ووضع برامج الاستدامة البيئية، ودمج الخدمات المراعية للخدمات النفسية في المؤسسات المجتمعية. وتمثل النتائج المتوقعة في تحقيق اقتصادٍ مكثف ذاتيا وبنية تحتية ومؤسسات صامدة وقادرة على دعم السلام والاستقرار الدائمين.

٤-٨-٢ الأدوار والمسؤوليات

يتطلب التنفيذ الناجح تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بين جميع القطاعات وأصحاب المصلحة:

- تقود الوكالات الحكومية جهود التعافي الشاملة، وتنسق المبادرات القطاعية، وتضمن الاتساق مع السياسات الوطنية. وستتحمل الوزارات الأساسية، مثل وزارات الصحة والتعليم والبنية التحتية، المسؤولية الرئيسية عن مجالات تخصصها.
- تؤدي السلطات المحلية دورا مركزيا في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمجتمعات المحلية، من مبادرات التماسك الاجتماعي إلى إصلاح الحكم المحلي. ويعزز تمكين السلطات المحلية الاستجابة للاحتياجات الإقليمية الفريدة.
- يقدم الشركاء الدوليون المساعدة التقنية والتمويل وتبادل المعارف، لا سيما خلال المرحلتين الفورية ومتوسطة المدى. وستدعم المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية جهود بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي.
- تعمل منظمات المجتمع المدني على تيسير المشاركة المجتمعية، وتنفيذ برامج الدعم الاجتماعي، وسد الفجوة بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية. وهي تؤدي دورا أساسيا في ضمان الطابع الشامل لبرامج التعافي وملاءمتها.
- يساهم القطاع الخاص والمغتربون في التعافي الاقتصادي من خلال الاستثمار وإيجاد فرص العمل ونقل المهارات. وستعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات إشراك المغتربين على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام وتدعم تطوير البنية التحتية.

٤-٨-٣ آليات التنسيق

التنسيق ضروري لضمان التنفيذ المتسق والفعال، ومنع التداخل، والاستفادة القصوى من تخصيص الموارد. وستدعم الآليات التالية التعاون المستمر بين جميع أصحاب المصلحة:

- **اللجنة الوطنية لتنسيق التعافي.** إنشاء لجنة تضم ممثلين عن الوكالات الحكومية والسلطات المحلية والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني. وستتولى اللجنة الإشراف على جهود التعافي ورصدها، وتعمل على حل التحديات التي تُطرح بين الوكالات، وتحرص على توافق الإجراءات مع الأهداف المحددة في الاستراتيجية.
- **مجالس التنسيق الإقليمية والمحلية.** إنشاء مجالس على المستويين الإقليمي والمحلي لتيسير التنفيذ بما يتلاءم وخصوصية كل منطقة. وستسمح هذه المجالس، بقيادة السلطات المحلية وأصحاب المصلحة المجتمعيين بقيادة نسائية، بتلقي التعليقات من المجتمعات المحلية مباشرةً وتعزيز استجابة جهود التعافي.
- **اجتماعات منتظمة لأصحاب المصلحة وإعداد التقارير.** عقد اجتماعات ربع سنوية لأصحاب المصلحة لاستعراض ما تحقق من تقدم ومناقشة التحديات وإجراء التعديلات اللازمة. وسيجري إعداد تقارير شاملة لتتبع حالة التنفيذ وضمان الشفافية.
- **أنظمة متكاملة للبيانات والمعلومات.** وضع نظام بيانات مركزي لجمع المعلومات ورصدها ومشاركتها عبر جميع القطاعات والمراحل. وتتيح أنظمة البيانات المتاحة اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين التنسيق عبر مجالات متنوعة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية.

٤-٩ الرصد والتقييم

يعد وجود إطار قوي للرصد والتقييم أمراً ضرورياً لتتبع ما تحقق من تقدم، وضمان الشفافية، والسماح بإجراء تعديلات سريعة الاستجابة طوال عملية التعافي في السودان. وتندرج في إطار الرصد والتقييم الحالي مؤشرات الأداء، وآليات جمع البيانات والإبلاغ عنها، وقنوات إبداء التعليقات التي ستسمح لأصحاب المصلحة بتقييم أثر جهود التعافي والتصدي لأي تحديات ناشئة بفعالية.

٤-٩-١ الأهداف الرئيسية للرصد والتقييم

- **قياس التقدم والأثر.** تتبّع نتائج الإجراءات ذات الأولوية وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف التعافي طويلة المدى.
- **ضمان المساءلة والشفافية.** الحفاظ على تواصلٍ مفتوح مع أصحاب المصلحة من خلال مشاركة التحديثات المنتظمة بشأن التقدم المحرز والتحديات.
- **تيسير الإدارة التكيفية.** استخدام الرؤى المستندة إلى البيانات لتعديل البرامج والموارد، بما يضمن بقاء الاستراتيجية مُستجيبة للاحتياجات والظروف المتغيرة.

٤-٩-٢ مؤشرات الأداء

تعد المؤشرات الواضحة والقابلة للقياس حاسمة لتقييم ما تحقق من تقدم في كل مرحلة ومجال من المجالات ذات الأولوية. وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية ما يلي:

الدعم الإنساني والاجتماعي

- انخفاض معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.
- زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.
- تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، الذي يقاس بعدد المرافق الصحية العاملة.

الأمن والاستقرار

- عدد المجتمعات التي لديها برامج فعالة لنزع السلاح وإعادة الإدماج.
- انخفاض حوادث العنف ومعدلات الجريمة في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- تصوّر المجتمعات للسلامة والأمن، الذي يقاس بناءً على استطلاعات منتظمة.

التعافي الاقتصادي والتنمية

- نمو الإنتاج الزراعي وولوج الأسواق.
- ارتفاع معدلات العمالة، لا سيما بين الشباب والمقاتلين السابقين.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة بواسطة المنح أو برامج التمويل متناهي الصغر.

إصلاح الحوكمة والمؤسسات

- عدد هيكل الحكم والمجالس التي تعمل على المستوى المحلي.
- زيادة ثقة الناس ورضاهم عن الخدمات الحكومية، التي تُقاس بواسطة الاستطلاعات.
- إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية، مثل تدابير مكافحة الفساد.

البنية التحتية والتعليم

- عدد المدارس ومرافق الرعاية الصحية ومشاريع البنية التحتية المنجزة.
- زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية، لا سيما في المناطق المحرومة.
- تحسين الربط بالطرق ووسائل النقل في المناطق الريفية.

٤-٩-٣ جمع البيانات والإبلاغ

لضمان الرصد والتقييم بدقة وفي الوقت المناسب، ستستخدم مجموعة من أساليب جمع البيانات الكمية والنوعية. وسيسمح الإبلاغ المنتظم بإبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع بالتقدم المحرز وبدعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على أدلة.

أساليب جمع البيانات

- الاستطلاعات والتقييمات. إجراء استطلاعات أساسية واستطلاعات متابعة مع الأسر والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المهمين لجمع البيانات الكمية والنوعية عن تأثير الأنشطة المنفذة.
- الرصد الميداني. تشكيل فرق رصد ميدانية لزيارة مواقع المشروع والتحقق من الأنشطة وتوثيق ما تحقق من تقدم.
- قنوات مجتمعية لتقديم التعليقات. وضع آليات لتقديم التعليقات، مثل الخطوط الساخنة وصناديق الاقتراحات والاجتماعات المجتمعية، لجمع رؤى السكان المحليين.

آليات الإبلاغ

- التقارير المرحلية ربع السنوية. مشاركة التحديثات مع جميع أصحاب المصلحة مع تقديم تفاصيل عن عما تحقق من تقدم وعن التحديات والتعديلات اللازمة لكل مجال من مجالات الأولوية.
- تقييمات الأثر السنوية. إجراء تقييمات شاملة كل عام لتقييم الفعالية الشاملة لبرامج التعافي وتقديم توصيات استراتيجية للتحسين.
- لوحات المتابعة المتاحة للجميع والتحديثات. وضع لوحة متابعة مركزية يسهل الوصول إليها حيث يتم تحديث البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية بانتظام. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الشفافية وتمكين الناس من تتبع التقدم المحرز.

٤-٩-٤ آليات تقديم التعليقات

يعد وجود حلقة مستمرة لتقديم التعليقات أمراً بالغ الأهمية حتى تظل استراتيجية التعافي متجاوبة وفعالة. وستسهل القنوات التالية الحوار المستمر وتتيح رؤى قابلة للتنفيذ من الميدان:

- التعليقات والمشاورات المجتمعية. إجراء مشاورات منتظمة مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، لجمع وجهات نظرها بشأن جهود التعافي ومعالجة مخاوفها.

- جلسات لإشراك أصحاب المصلحة. تنظيم اجتماعات منتظمة لأصحاب المصلحة يمكن فيها للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين مناقشة التقدم المحرز وتبادل الرؤى واقتراح التحسينات.
- التقييمات المستقلة. إشراك مقيمين مستقلين لإجراء استعراضات دورية لإطار الرصد والتقييم نفسه، حتى تبقى عملية التقييم موضوعية وفعالة ومتوافقة مع أفضل الممارسات.

٤-٩-٥ الإدارة التكوينية

- ستدعم البيانات التي يتم جمعها من خلال إطار الرصد والتقييم الإدارة التكوينية، وهو ما يسمح بتصحيح مسار الاستراتيجية في الوقت المناسب عن طريق ما يلي:
- التعديل المستمر للبرنامج. استخدام البيانات في الوقت الفعلي لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو موارد إضافية. ويضمن ذلك بقاء جهود التعافي ذات صلة بالاحتياجات الحالية.
 - التخطيط بالسيناريوهات. وضع خطط طوارئ يمكن تفعيلها في حالة ظهور مخاطر محددة، وهو ما يضمن إمكانية تكيف الاستراتيجية مع السياقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المتغيرة.

٤-١٠ إدارة المخاطر والاستدامة

لتحقيق السلام والتنمية المستدامين، يجب أن تتصدى استراتيجية التعافي في السودان بشكل استباقي للمخاطر المحتملة وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المستقبلية. وترد في هذا الفرع من التقرير المخاطر الرئيسية واستراتيجيات التخفيف، وتدابير الاستدامة المصممة لتعزيز أثر الاستراتيجية على المدى الطويل وقدرتها على التكيف.

٤-١٠-١ الأهداف الرئيسية

- تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها. توقع العقبات التي قد تعرقل التنفيذ ووضع استراتيجيات لمعالجتها بشكل استباقي.
- تعزيز مرونة البرامج. بناء قدرات تكيفية في جميع المجالات ذات الأولوية لضمان الاستمرارية رغم التحديات غير المتوقعة.
- ضمان استدامة النتائج. دمج الممارسات المستدامة في استراتيجيات التعافي وبرامج التنمية للحفاظ على مكاسب التعافي ودعم النمو في السودان بعد فترة التعافي.

٤-١٠-٢ تقييم المخاطر

تواجه استراتيجية التعافي في السودان عدة مخاطر محتملة. وفي ما يلي بعض المخاطر الرئيسية التي تواجهها والعوامل المؤثرة فيها:

- **عدم الاستقرار السياسي.** قد تؤدي أوجه عدم اليقين السياسية أو التغييرات المحتملة في الحكومة إلى تعطيل مبادرات التعافي أو إلى تحولات في أولويات السياسات، وهو ما يؤثر على استمرارية البرامج وإشراك أصحاب المصلحة.
- **قلة الموارد.** قد تؤدي الموارد المالية المحدودة والاعتماد على المعونة الخارجية إلى تأخير المشاريع أو تقليص نطاق جهود التعافي، لا سيما في مجال البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.
- **التحديات الأمنية.** قد يعرض استمرار انعدام الأمن أو تجدد العنف في مناطق معينة التقدم للخطر، لا سيما في المناطق المتأثرة بالزراع حيث لا تزال مبادرات بناء الثقة ونزع السلاح جارية.
- **الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.** قد تؤدي المستويات المرتفعة للفقر والبطالة والفوارق بين الأقاليم إلى زيادة التوتر وعرقلة التماسك الاجتماعي وتقويض التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية.

٤-١٠-٣ استراتيجيات التخفيف

لمواجهة هذه المخاطر، سيتم تنفيذ استراتيجيات التخفيف التالية:

تعزيز الحوكمة والمشاركة السياسية

- إشراك جميع الأحزاب السياسية، والسلطات المحلية، وأصحاب المصلحة المجتمعيين بقيادة نسائية للتوصل إلى رؤية موحدة والالتزام بأهداف التعافي. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى الحد من أثر التغييرات السياسية على استمرارية البرامج.
- إنشاء هيئات رقابة مستقلة لضمان الشفافية والمساءلة والالتزام بأولويات التعافي، بغض النظر عن التحولات السياسية.

تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاعتماد على الذات

- البحث عن مصادر تمويل متنوعة، بما في ذلك الشركات الدولية والشركات بين القطاعين العام والخاص ومساهمات المغتربين، لتقليل الاعتماد على مصدر واحد فقط.
- تعزيز مبادرات الاكتفاء الذاتي في قطاعات مثل الزراعة والصناعات الصغيرة لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المساعدات على المدى الطويل.

تنفيذ برجة مراعية لظروف النزاع

- تصميم جميع المشاريع بنهج يراعي ظروف النزاع، مع منح الأولوية للبرامج التي تعزز السلام والشمول والتعاون بين المجتمعات المحلية.
- إنشاء أنظمة إنذار مبكر ولجان سلام محلية لمعالجة التهديدات الأمنية الناشئة ومنع العنف في المناطق المعرضة للخطر.

معالجة الفوارق الاجتماعية ودعم النمو الشامل للجميع

- استهداف المناطق المهمشة والفئات الضعيفة في التعافي الاقتصادي من خلال البرامج الاجتماعية للحد من الفوارق.
- تطوير فرص التدريب والتوظيف خصيصا للشباب والنساء والفئات المهمشة، وتعزيز الشمول والمساواة في الحصول على المنافع.

٤-١٠-٤ تدابير الاستدامة

حتى تحقق جهود التعافي فوائد تدوم طويلا، يتم التأكيد في الاستراتيجية على الاستدامة في جميع مجالات البرنامج من خلال الإجراءات التالية:

بناء القدرات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية

- تدريب القادة المحليين والمنظمات المجتمعية والموظفين الحكوميين على إدارة المشاريع والعمل على استدامتها بشكل مستقل. فبناء القدرات المحلية يعزز تولي المجتمعات زمام الأمر ويضمن استمرار المبادرات دون تدخل خارجي.
- تشجيع النهج التي تقودها المجتمعات وتمكن السكان المحليين من قيادة المبادرات التنموية، وهو ما يعزز التماسك الاجتماعي ويزيد استدامة البرامج.

تعزيز الاستدامة البيئية

- دمج الممارسات المستدامة في مشاريع الزراعة والبنية التحتية والطاقة. ويشمل ذلك تعزيز الزراعة المقاومة لتغير المناخ ومصادر الطاقة المتجددة واستخدام مواد البناء المواتية للبيئة للحد من الآثار البيئية.
- وضع برامج تثقيفية عن إدارة البيئة بمسؤولية والحفاظ على الموارد بهدف تشجيع الممارسات المستدامة داخل المجتمعات.

إضفاء الطابع المؤسسي على منافع البرامج

- دمج الخدمات الاجتماعية المراعية للصدمات، والتثقيف بشأن قضايا السلام، ونظم الدعم الاقتصادي في المؤسسات العامة، حتى تكون جزءاً من تقديم الخدمات على المدى الطويل في السودان.
- تعزيز السياسات التي تدعم المساواة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، ودمج هذه النتائج في هياكل الحوكمة.

إنشاء آليات لتقديم التعليقات والتعلم

- تقييم نتائج البرنامج بانتظام وجمع التعليقات من أصحاب المصلحة لتحسين استراتيجيات الاستدامة وتحسينها.

- إنشاء منصات تبادل المعارف لتوثيق الدروس المستفادة وتعزيز أفضل الممارسات في جميع القطاعات، وهو ما يساعد السودان على البقاء قابلاً للتكيف وقادراً على الصمود بمرور الوقت.

ومن خلال الإدارة الاستباقية للمخاطر وتضمين تدابير الاستدامة، تهدف استراتيجية التعافي في السودان إلى وضع أساس مرن يدعم السلام الدائم والاستقرار والنمو في جميع أنحاء البلاد.

٤-١١ الميزانية وتعبئة الموارد

يعد وجود ميزانية قائمة على التخطيط الجيد واستراتيجية فعالة لتعبئة الموارد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة تعافي السودان. وفي هذا الفرع من التقرير، يتم تقديم لمحة عامة عن متطلبات التمويل، وتحديد مصادر التمويل المحتملة، وبيان آليات تخصيص الشفاف للموارد في سبيل زيادة أثر الأموال المتاحة إلى أقصى حد.

٤-١١-١ الأهداف الرئيسية

- تحديد متطلبات التمويل. تحديد الاحتياجات التمويلية لكل مجال من المجالات ذات الأولوية، مع الموازنة بين الاحتياجات الفورية وطويلة المدى لضمان التعافي الشامل.
- تحديد مصادر تمويل متنوعة. تعبئة الموارد من مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والمحليين لتقليل الاعتماد على مصدر واحد فقط للتمويل.
- إنشاء رقابة مالية شفافة. تنفيذ آليات لضمان تخصيص الموارد بكفاءة وشفافية وتعزيز المساءلة وبناء ثقة الناس.

٤-١١-٢ مصادر التمويل

لتلبية هذه الاحتياجات التمويلية، سيسعى السودان إلى تنويع مصادر تمويله، من خلال الموازنة بين المساهمات الخارجية والمحلية لضمان الاستدامة.

المنظمات الإنمائية الدولية والجهات المانحة

- من بين الشركاء المهمين يوجد بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. ويمكن أيضا للمانحين الثنائيين، مثل الاتحاد الأوروبي وفرادى البلدان المانحة، تقديم منح وقروض ميسرة.
- سيركز التمويل على مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق والمعونة الإنسانية وبرامج بناء القدرات.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- يمكن لتعبئة استثمارات القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تدعم المبادرات في مجال البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا. ويمكن لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الاستراتيجية أن يعجل بالتنمية ويخفف من العبء المالي عن الحكومة.

مساهمات المغتربين

- يتيح إشراك المغتربين من خلال مبادرات مثل سندتات المغتربين وصناديق الاستثمار فرصة فريدة لجذب رؤوس الأموال إلى مشاريع ذات أهداف محددة، لا سيما في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم وريادة الأعمال.
- يمكن لبرامج التحويلات المالية أيضا أن توفر موارد إضافية للتنمية المحلية.

تعبئة الإيرادات المحلية

- يمكن أن تؤدي زيادة الإيرادات المحلية من خلال تحسين تحصيل الضرائب وإتاوات الموارد وإدارة الميزانية بشفافية إلى إيجاد الأموال لتلبية الاحتياجات الملحة. ويُعد تعزيز النظام الضريبي في السودان وتبسيط عمليات تحصيل الإيرادات أمرا حيويا لتحقيق ذلك.

آليات التمويل الابتكارية

- يمكن أن يؤدي استكشاف مصادر تمويل ابتكارية، مثل السندتات ذات الأثر الإنمائي، وتمويل المناخ ومنصات التمويل منتهاهي الصغر، إلى تعبئة موارد إضافية. ويمكن لهذه الآليات تمويل مجالات محددة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المقاومة لتغير المناخ، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة العالمية.

٤-١١-٣ تخصيص الموارد والرقابة المالية

لضمان الاستخدام الفعال للأموال، سيقوم السودان بإنشاء الآليات الشفافة التالية لتخصيص الموارد والرقابة المالية:

- **عمليات تخصيص الميزانية بشفافية.** ستُخصص الأموال على أساس المجالات ذات الأولوية الواردة في استراتيجية التعافي، مع إجراء استعراضات منتظمة حتى تعكس مخصصات الميزانية الاحتياجات المتغيرة. وستتلقى المجالات ذات الأولوية، مثل الدعم الإنساني وإعادة بناء البنية التحتية، تمويلًا في المرحلة الأولى، مع التحول التدريجي نحو المخصصات المالية للبرامج طويلة المدى.
- **هيئات الرقابة المالية.** ستقوم هيئات الرقابة المستقلة، بما في ذلك المدققون الماليون ولجان الشفافية، برصد تنفيذ الميزانية لمنع سوء الإدارة والفساد. وستعمل هذه الهيئات بشكل وثيق مع الوكالات الحكومية والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني لضمان المساءلة.
- **الإبلاغ المالي العلني.** سيتم نشر تقارير دورية علنية عن مصادر التمويل، والنفقات، ونتائج البرامج، بهدف الحفاظ على الشفافية وبناء ثقة الجمهور. وستكون هناك لوحات متابعة وتقارير مرحلية متاحة لأصحاب المصلحة وعموم الناس.
- **إجراء تعديلات على التمويل على أساس الأداء.** سيم إجراء تعديلات على مخصصات التمويل على أساس نتائج جهود الرصد والتقييم. وستخضع المجالات ذات الأداء الضعيف لدعم إضافي أو تدابير تصحيحية، بينما يمكن توسيع نطاق البرامج الناجحة لتعظيم الأثر.

٤-١٢ خاتمة ونداء للعمل

يقف السودان عند لحظة فاصلة، وفي يده فرصة لتجاوز النزاع وإرساء الأساس لمستقبل سلمي ومزدهر. وتتيح استراتيجية التعافي التي بين أيدينا خارطة طريق شاملة، تعالج مجالات حيوية مثل الأمن، والبنية التحتية، والقدرة على الصمود الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والحوكمة، والشراكات الدولية. وتشكل هذه الأولويات معًا أساسًا للتنمية المستدامة والاستقرار على المدى الطويل. وتُعدُّ النهج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية ضرورية حتى تكون إعادة الإعمار مستدامة ومنصفة في مرحلة ما بعد النزاع. ومن خلال منح الأولوية لتمكين المرأة، ومعالجة أوجه عدم المساواة في المنظومة وتعزيز الشمول في عملية اتخاذ القرارات، تحدّد الاستراتيجية الحالية مسارا للتنمية المفضية الى التحول والتي تعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع.

نداء للعمل

سيطلب تحقيق هذه الأهداف التزاماً موحدًا من جميع قطاعات المجتمع. ولكل من حكومة السودان والسلطات المحلية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والمغتربين دور حيوي يؤديه في ضمان نجاح الاستراتيجية. وتشمل الإجراءات المهمة للمضي قدماً ما يلي:

- **الالتزام بالحوكمة الشفافة والشاملة.** يجب على القادة الحكوميين والسلطات المحلية منح الأولوية للشفافية والشمول، وإشراك المجتمعات وضمان استفادة جميع المناطق والفئات بشكل عادل.
- **مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بفعالية.** المشاركة المجتمعية ضرورية للحفاظ على ديمومة التقدم. ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المجتمعيون الذين تقودهم النساء مدعوون للمشاركة بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية، والمساهمة برؤاهم، وفي مساءلة المؤسسات.
- **الدعم المستمر من الشركاء الدوليين.** يتوقف التعافي في السودان على استمرار الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة والمنظمات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية. والشركاء الدوليون مدعوون إلى توفير الموارد والمساعدة التقنية والدعوة إلى تحقيق تعافٍ مستدام في السودان.
- **مشاركة المغتربين واستثماراتهم.** للمغتربين السودانيين دور مهم يؤديه في دعم الاستراتيجية، سواء من خلال الاستثمارات أو نقل المعرفة أو المساعدة الإنسانية. وستساهم مشاركتهم مساهمة كبيرة في إعادة بناء السودان وتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل مستقر ومزدهر.

وفي هذه الاستراتيجية، كلُّ صاحب مصلحة مدعوٌّ إلى الالتزام برؤية موحَّدة إلى السودان، رؤية لا يكون فيها السلام والوحدة والتنمية أهدافاً فحسب، بل حقائق. وإذا عمل جميع أصحاب المصلحة معاً، يمكن للسودان أن يحقق تغييراً دائماً، ضامناً بذلك أن تترك الأجيال القادمة بلداً متجدداً في الصمود والفرص والأمل.

٥- النتائج الرئيسية والتوصيات

١-٥ ملخص النتائج الرئيسية

تكشف الدراسة التي أجريت عن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في السودان لغرض إعداد هذا التقرير عن مشهدٍ تأثر بشدة بالتداعيات المستمرة لنزاع طويل الأمد وهشاشة المؤسسات والاضطراب الاقتصادي الشديد.

ومن خلال هذا التقييم، تم تحديد ما يلي من المجالات ذات الأهمية البالغة للتدخل واغتنام الفرص الاستراتيجية، وهي المجالات التي تعتبر ركائز أساسية للتعافي في السودان:

- **ضعف المؤسسات وتحديات الحوكمة.** تعاني المؤسسات العامة في البلاد من قيود كبيرة على القدرات، وهو ما يعرقل التنفيذ الفعال لمبادرات التعافي. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات شاملة للحوكمة، مع التركيز على الشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة، لإعادة بناء ثقة الناس وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز مرونة المؤسسات.
- **فجوات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية.** لقد أدى النزاع إلى تدمير الخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاعات، وهو ما حرم العديد من المجتمعات المحلية من الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والبنية التحتية الملائمة. وتعد معالجة هذه الفجوات في الخدمات أمراً حيوياً لاستعادة كرامة الإنسان وضمان التنمية العادلة.
- **عدم استقرار اقتصادي وعجز في البنية التحتية.** يعاني اقتصاد السودان من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والاعتماد الشديد على قطاعات محدودة، مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية. ولا تزال البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والاتصالات متخلفة، وهو ما يحدُّ من الترابط والإمكانيات الاقتصادية. وسيطلب بعث الاقتصاد استثمارات منسقة في مختلف القطاعات، وبرامج محددة الأهداف لإيجاد فرص العمل، وإدخال تحسينات كبيرة على البنية التحتية، وذلك بهدف تيسير التجارة واجتذاب الاستثمار وزيادة الإنتاجية.
- **تفكك اجتماعي واقتصادي وبطالة.** يواجه التعافي الاقتصادي في السودان عقبات بسبب التفكك والجهود الإنمائية غير المنسقة والبطالة المرتفعة، التي تحدُّ، مجتمعةً، من النمو وتؤدي إلى إدامة عدم المساواة. ويعد اتباع نهج موحد وشامل يعالج الفوارق بين الأقاليم ويعزز إيجاد فرص العمل أمراً ضرورياً للاستقرار الاقتصادي المستدام والتماسك الاجتماعي.
- **الحاجة إلى التماسك الاجتماعي والمصالحة.** لقد أدت عقود من النزاع إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في السودان، وهو ما تسبب في تآكل الثقة وتفاقم الانقسامات. ويعد تعزيز المصالحة بقيادة المجتمع ومعالجة المظالم التاريخية وتعزيز الحوار الشامل أمراً أساسياً لإعادة بناء التماسك الاجتماعي واستعادة الثقة وتحقيق السلام الدائم.

- **تدهور بيئي وتحديات مناخية.** تعد الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من قدرة البلاد على الصمود، حيث يشكل تغير المناخ والتصحر وسوء إدارة الموارد مخاطر على سبل العيش ويزيد من التوترات الاجتماعية. وسيكون دمج التكيف مع المناخ والإدارة المستدامة للموارد وحفظ البيئة في جهود إعادة الإعمار في السودان أمراً حيوياً لضمان مستقبل مستقر وقادر على الصمود.

٥-٢ توصيات استراتيجية

التوصيات التالية موجهة إلى الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بهدف دعم عملية فعالة للتعافي وإعادة الإعمار:

بالنسبة إلى الحكومة

- **إصلاح المؤسسات.** تعزيز المؤسسات العامة من خلال إدخال إصلاحات على الحوكمة تركز على الشفافية والمساءلة والكفاءة.
- **تقديم الخدمات بشكل منصف.** ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة، لا سيما في المناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاع.
- **إصلاح قطاع الأمن.** إعادة تنظيم قطاع الأمن وإضفاء الطابع المهني عليه لتعزيز الاستقرار ومنع النزاعات في المستقبل، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان وسلامة المجتمعات.
- **الإدارة البيئية.** وضع سياسات وممارسات للاستخدام المستدام للأراضي وإعادة التشجير والتكيف مع المناخ.
- **دعم الحكم المحلي.** دعم مبادرات الحكم المحلي في المناطق المتأثرة بالنزاع، وضمان مشاركة المرأة بنشاط في الأدوار القيادية وعمليات اتخاذ القرار.

بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني

- **المشاركة المجتمعية.** تيسير جهود المصالحة على المستوى القاعدي والحوارات المجتمعية وبناء القدرات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي.
- **الدعوة والمساءلة.** الاضطلاع بدور رقابي على شفافية الحكومة واستخدام المعونة الدولية، مع الحرص على وصول موارد التعافي إلى المستفيدين المستهدفين.
- **دعم سبل العيش.** التعاون مع المجتمعات المحلية لتوفير التدريب المهني والدعم للأعمال التجارية الصغيرة وغيرها من المبادرات التي تستحدث فرص العمل وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

بالنسبة إلى الشركاء الدوليين

- التمويل والمساعدة التقنية. تقديم المساعدة المالية والدعم التقني، مع منح الأولوية لمشاريع بناء قدرات المؤسسات والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية.
- الدعم الإنساني وبناء القدرات. ضمان مواءمة المساعدات الإنسانية مع الأهداف الإنمائية طويلة المدى، مع التركيز على الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية المستدامة.
- المبادرات البيئية. دعم برامج القدرة على مقاومة تغير المناخ والزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بالشراكة مع الحكومة والمجتمعات المحلية.

٣-٥ الإجراءات المقترحة لتلبية الاحتياجات الفورية وعلى المدى المتوسط والبعيد

في سبيل تلبية الاحتياجات الفورية وعلى المدى المتوسط والبعيد، لا بد من اتباع نهج مرحلي.

الإجراءات الفورية (في غضون ١-٢ سنتين)

- استعادة الخدمات الأساسية. منح الأولوية للرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي في المناطق الأكثر تضرراً. وينبغي أن تشمل استراتيجيات التعليم المراعية للاعتبارات الجنسانية زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاع، وتهيئة بيئات تعليمية آمنة تعالج أوجه الضعف الخاصة بالفتيات.
- إطلاق برامج المصالحة. إطلاق مندييات لكشف الحقائق ولجان سلام محلية لمعالجة المظالم ودعم المصالحة المجتمعية.
- تعبئة المساعدات الإنسانية. توسيع نطاق الأمن الغذائي والمساعدات الطبية لتشمل مخيمات النازحين والمناطق النائية التي تواجه ظروفًا صعبة جدًا.
- منح الأولوية لإزالة الألغام. تنفيذ عمليات إزالة الألغام وحملات التثقيف المجتمعي لزيادة الوعي بمخاطر المتفجرات.

الإجراءات متوسطة المدى (في غضون ٣-٥ سنوات)

- تطوير البنية التحتية والفرص الاقتصادية. تنفيذ مشاريع بنية تحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والزراعة لدعم التعافي الاقتصادي والحد من الفوارق بين الأقاليم.
- تعزيز الحوكمة والقدرات. بناء قدرات المؤسسات من خلال التدريب وبرامج مكافحة الفساد والشراكات مع المنظمات الدولية.

- توسيع مبادرات التعليم والتوظيف. إنشاء مراكز للتدريب المهني وإدخال إصلاحات على التعليم لإعداد قوة عاملة ماهرة تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية للبلاد.

الإجراءات طويلة المدى (في غضون ٦-١٠ سنوات)

- إقامة نموذج اقتصادي مستدام. تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في الزراعة والطاقة المتجددة والصناعات الصغيرة لتقليل الاعتماد على المساعدات.
- بناء مجتمعات قادرة على الصمود. الاستمرار في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التعليم ودعم الصحة النفسية وبرامج القدرة على الصمود المجتمعي.
- ضمان استدامة البيئة والموارد. دمج الاستدامة البيئية في السياسات الوطنية، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد ومبادرات التكيف مع المناخ.

٤-٥ المسار الكفيل بضمان السلام والتنمية المستدامين

لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في السودان، يُوصى بالمسار التالي:

- الالتزام بالتنمية المستدامة. يجب أن يكون التعافي في السودان مراعيًا للاعتبارات الجنسانية وأن يشمل الفئات المهمشة والمناطق المتأثرة بالنزاع، الأمر الذي يؤدي إلى فرص متساوية ويضمن استفادة جميع المجتمعات من التنمية.
- تعزيز الحوكمة الشفافة. الإصلاحات التي تعزز المساءلة والشفافية في المؤسسات العامة ضرورية لاستعادة ثقة الجمهور ودعم التنمية المستدامة.
- الاستثمار في القدرة على الصمود والاستدامة. دمج القدرة على الصمود بيئيًا واجتماعيًا في جميع جوانب إعادة الإعمار، مع التركيز على التكيف مع المناخ والتماسك الاجتماعي والتأهب للكوارث.
- تمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. تمكين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المجتمعيين بقيادة نسائية من تولي عملية التعافي، مع قيام منظمات المجتمع المدني بدور مركزي في التنفيذ والرصد.
- تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي. ستوفر مشاركة المجتمع الدولي والمغتربين السودانيين والشركاء في أفريقيا والعالم العربي الموارد والخبرات والتضامن، وهي أمور أساسية لمسار البلاد نحو السلام والتنمية.

الاستبيان الذي تم توزيعه على المشاركين في الدراسة الاستقصائية لإثراء إطار التنمية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع

شكرا لكم على تخصيص الوقت للمشاركة في هذه المقابلة. تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار شامل لإعادة الإعمار والتنمية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع. وبالنظر إلى التحديات المستمرة الناجمة عن النزاع الذي طال أمده، فإن الغرض من الدراسة هو تحديد المجالات ذات الأولوية التي من شأنها أن تيسر التعافي المستدام وبناء السلام والتنمية على المدى الطويل.

تكمّن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في ما يلي:

- جمع الرؤى من أصحاب المصلحة المهمين، مثلكم، بشأن الاحتياجات الحرجة والمجالات ذات الأولوية للتعافي بعد الحرب في السودان
- وضع إطار مخصص للتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، مستنيرًا بالدروس المستفادة من التجارب الدولية وتكييفها مع السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الفريد في السودان
- ضمان توافق الإطار مع الأهداف الوطنية، وتعزيز الحوكمة الشاملة ودعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

وستكون مساهماتكم مفيدة في صياغة الاستراتيجية وضمان تناولها للإجراءات الأكثر إلحاحًا وذات الصلة اللازمة لإعادة بناء السودان بطريقة تعزز السلام والاستقرار والازدهار.

القسم ١: معلومات عن المشارك

- الاسم:
- الدور / المنصب في المنظمة
 - حكومة
 - منظمة غير حكومية
 - قطاع خاص
 - وسط أكاديمي
 - منظمة دولية
 - أخرى (....)

- عدد سنوات الخبرة في المناطق المتأثرة بالنزاع أو التعافي في مرحلة ما بعد النزاع

- ٥-٠ سنوات
- ٦-١٠ سنوات
- ١١-١٥ سنة
- ١٦-٢٠ سنة
- أكثر من ٢٠ سنة

القسم ٢: الآراء بشأن الأولويات الإنمائية الرئيسية

- ما هي المجالات التي ترون أنها الأكثر أهمية للتنمية الفورية بعد الحرب في السودان؟

- البنية التحتية
- الحوكمة
- الأمن
- التعليم
- الرعاية الصحية
- سبل العيش
- أخرى (...)

- كيف ترتبون هذه المجالات من حيث الأولوية؟ لماذا تعتبر ذات أهمية بالغة للاستقرار على المدى الطويل في السودان؟

القسم ٣: هياكل المؤسسات والحوكمة

- ما هي إصلاحات الحوكمة والمؤسسات التي تعتبر ضرورية لإعادة الإعمار في السودان؟

- الإصلاح الدستوري
- إصلاح النظام الانتخابي
- إصلاح النظام القضائي
- اللامركزية
- مساءلة القطاع العام
- أخرى (...)

- ما هو دور الحكم المحلي واللامركزية في عملية التعافي؟

- هل هناك نماذج محددة من البلدان الخارجة من نزاع تعتقدون أنها قابلة للتكييف مع الوضع في السودان؟

القسم ٤: التماسك الاجتماعي والمصالحة

- ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي؟
 - الحوارات الوطنية
 - مجالس المصالحة المحلية
 - المشاركة السياسية الشاملة للجميع
 - برامج إشراك الشباب
 - مبادرات تمكين المرأة
 - أخرى (...)
- كيف يمكن للسودان أن يشارك بشكل فعال الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب والنازحين، في عملية التعافي؟
- ما هو دور منظمات المجتمع المدني في دعم جهود المصالحة؟

القسم ٥: التعافي الاقتصادي والتنمية

- ما هي القطاعات التي يجب أن تُمنح الأولوية من أجل التعافي الاقتصادي؟
 - الزراعة
 - النفط والغاز
 - الصناعات الصغيرة
 - الذهب والتعدين
 - الصناعة التحويلية
 - التكنولوجيا
 - أخرى (...)
- كيف يمكن للسودان أن يستفيد من موارده الطبيعية لدعم التنمية الاقتصادية العادلة وتجنب لعنة الموارد؟
- ما هو النهج الكفيل بإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب والمقاتلين السابقين؟

القسم ٦: الأمن والاستقرار

- ما هي التحديات الأمنية الرئيسية التي يتعين التصدي لها لضمان السلام المستدام؟
 - أمن الحدود
 - نزع السلاح

- إعادة إدماج المقاتلين السابقين
- حماية المدنيين
- إنفاذ سيادة القانون
- أخرى (...)

- كيف ينبغي تنظيم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحقيق النجاح في السودان؟

القسم ٧: الدعم الإنساني والدعم في حالات الطوارئ

- ما هي الاحتياجات الإنسانية العاجلة التي يجب تليتها على المدى القصير؟

- الأمن الغذائي
- المأوى
- الرعاية الصحية
- التعليم
- المياه والصرف الصحي
- أخرى (...)

- كيف يمكن للسودان ضمان الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى التنمية طويلة الأجل؟

القسم ٨: التعلم من التجارب الدولية

- هل هناك أي تجارب دولية أو إقليمية محددة للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع يمكن للسودان الاستفادة منها؟
- كيف يمكن للسودان أن يكتسب الدروس المستفادة من بلدان مثل ليبيا وموزامبيق وسيراليون؟

القسم ٩: الرصد والتقييم

- كيف يمكن قياس نجاح جهود إعادة الإعمار؟

- مؤشرات النمو الاقتصادي
- معدلات التوظيف
- تطوير البنية الأساسية
- مؤشرات التماسك الاجتماعي
- انخفاض العنف أو النزاع
- أخرى (...)

- ما هي آليات الرصد والمساءلة التي ينبغي تنفيذها لضمان الشفافية والفعالية في عملية التعافي؟

القسم ١٠: ملاحظات ختامية

- ما هي رؤيتكم العامة للتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان؟
- هل لديكم أي توصيات أو أفكار إضافية عن كيفية تحقيق السودان للسلام والازدهار على المدى الطويل؟

- ACAPS (2022). Sudan: increased violence in Darfur region. Briefing note, 12 August.
- Ahmed, Mosab, Mariam Raouf and Khalid Siddig (2024). What are the economic and poverty implications for Sudan if the conflict continues through 2024? Sudan Strategy Support Program Working Paper 20. Khartoum: International Food Policy Research Institute.
- de Waal, Alex (2016). Sudan: Patterns of violence and imperfect endings. In *How Mass Atrocities End: Studies from Guatemala, Burundi, Indonesia, Sudan, Bosnia-Herzegovina, and Iraq*, Bridget Conley-Zilkic, ed. Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press.
- Elbadawi, Ibrahim, and Federico Fiuratti (2024). Sudan's future between catastrophic conflict and peaceful renaissance growth trajectories: long-term growth model simulations. Economic Research Forum Working Paper No. 1708. Dokki, Egypt: Economic Research Forum.
- European Union (2021). The European Union and Sudan, 6 August.
- Fund for Peace (2024). Fragile States Index. Available at <https://fragilestatesindex.org/>. Accessed on 15 November 2024.
- Global Conflict Tracker (2024). Civil war in Sudan, 20 February 2025.
- Human Rights Watch (2004). Darfur destroyed: ethnic cleansing by government and militia forces in western Sudan, 6 May.
- _____ (2022). Sudan: events of 2021, available at www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/sudan.
- Intergovernmental Authority on Development (2019). Lessons for IGAD mediation arising from the South Sudan peace talks 2013–2015. Djibouti.
- International Crisis Group (2023a). Stopping Sudan's descent into full-blown civil war, 20 April.
- _____ (2023b). Time to try again to end Sudan's war, 21 July.
- International Food Policy Research Institute and United Nations Development Programme (2024). *The Socioeconomic Impact of Armed Conflict on Sudanese Urban Households*. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.
- International Organization for Migration (2024). 2025 Crisis response plan: Sudan and neighbouring countries. Geneva.
- _____ (2025). A year in review: displacement in Sudan (2024). Displacement Tracking Matrix 2024 Annual Report.
- Mamdani, Mahmood (2009). *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror*. New York: Pantheon Books.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2024). *Global Humanitarian Overview 2024*.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (2024). *Mid-year trends 2024*. Copenhagen.

Siddig, Elfatih Ali (2024). *The impact of Sudan's armed conflict on the fiscal situation and service delivery*. Manshiya, Sudan: United Nations Children's Fund.

Sudan Times (2023). *Sudan faces worst educational crisis with 19 million children out of school*, 9 October.

United Nations (2022). *Sudan: Justice for protesters against coup, key to ending cycle of violence*, 25 October.

United Nations (2024a). *UN Women: a year of suffering for Sudanese women and girls*, 15 April.

United Nations (2024b). *WHO condemns the increasing attacks on health care amid Sudan's war*, 29 July.

United Nations Children's Fund (2023). *19 million children in Sudan out of school as conflict rages on – UNICEF, Save the Children*, 9 October.

_____ (2024). *UNICEF Sudan humanitarian situation report No. 19*. 30 June.

United Nations Development Programme (2008). *Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity*. New York.

United Nations Environment Programme (2007). *Sudan Post-Conflict Environmental Assessment*. Nairobi.

World Bank. (2024). *The World Bank in Sudan*, 1 October.

World Food Programme (2024). *Emergency Sudan*. Available at www.wfp.org/emergencies/sudan-emergency.

World Health Organization (2024). *PHSA – Sudan complex emergency*. 3 April.